

**كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب
لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي
(ت 923هـ) من أول الكتاب إلى نهاية الباب الثاني
"دراسة وتحقيقاً"**

الدكتور

سعد محمد عبد الرازق أبو نور

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدرس اللغويات في قسم اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بـجـدسوق

جامعة الأزهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد ...

فهذا البحث تحقيق ودراسة لأثر من آثار الشيخ / برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر، الشهير بالبرهان بن أبي شريف المقدسي، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة من الهجرة، هذا الأثر هو مخطوط (رفع الحجاب عن قواعد الإعراب)، وهو شرحٌ لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري - رحمته الله - وكتاب ابن هشام هذا مختصر مشهور جاء في أربعة أبواب: الأول في الجملة وأحكامها، والثاني في الجار والمجرور، والثالث في تفسير كلمات يحتاج المعرب إليها، والرابع في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة، وقد نال هذا الكتاب شهرة واسعة فاعتنى به العلماء فوضعوا عليه الشروح والمنظومات، ومن هذه الشروح شرح البرهان بن أبي شريف المقدسي، وقد وقفت على نسخة مخطوطة لهذا الشرح فعزمت على تحقيق ودراسة هذا الشرح، خاصة وأنه لعالم كبير، وإمام جليل، له مشاركات عديدة في شتى العلوم، كما أنه - فيما أعلم - لم يقم أحد بتحقيق هذا الشرح، لكن لطول المخطوط سأقتصر على

تحقيق الباب الأول والثاني، على أن أقوم بتحقيق البابين الآخرين فيما
يستقبل إن شاء الله.

وقد قسمت هذا البحث قسمين :

القسم الأول : قسم الدراسة. القسم الثاني : قسم التحقيق.

واشتمل القسم الأول على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصاحب الشرح (برهان الدين بن أبي شريف
المقدسي) وتحدثت فيه عن: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، وشيوخه،
وتلاميذه، ومصنفاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

المبحث الثاني : كتاب (رفع الحجاب عن قواعد الإعراب) واشتمل على
ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : مادة الكتاب ، ومنهجه .

المطلب الثاني : مصادر برهان الدين بن أبي شريف المقدسي .

المطلب الثالث : توثيق نسبة الكتاب إلى برهان الدين بن أبي شريف المقدسي .

المبحث الثالث : وصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ونماذج مصورة من
المخطوطة.

القسم الثاني : قسم التحقيق ، وجاء فيه النصُّ محققاً ، وفيه بابان: الباب

الأول في الجملة وأحكامها، والثاني في الجار والمجرور. فأما الباب الأول
ففيه أربع مسائل:

المسألة الأولى في شرح الجملة، وتقسيمها إلى اسمية وفعلية، وصغرى وكبرى.

والمسألة الثانية في الجمل التي لها محل من الإعراب وهي سبع،.

والمسألة الثالثة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهي أيضا سبع.

والمسألة الرابعة في الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما.

وأما الباب الثاني ففيه - أيضا - أربع مسائل:

المسألة الأولى أنه لا بدّ من تعلق الجار والمجرور بفعل أو بما في معناه.

والمسألة الثانية حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة.

والمسألة الثالثة متى وقع الجار والمجرور صفة أو صلة أو خبرا أو حالا

تعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر.

والمسألة الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة أن

يرفع الفاعل.

ثم أتبعته بفهرس الموضوعات ، ولأجل إخراج هذا الشرح في صورة جيدة،

يسهل الاضطلاع عليها، والاستفادة منها، حرصت على :

١- كتابة النص المحقق وفق القواعد الإملائية.

٢- ضبط ما احتاج إلى ضبط من الشرح، و ضبط ما ورد فيه من شواهد.

٣- تتبع مسائل الشرح، وتوثيق الإحالات والشواهد بالرجوع إلى مصادرها

الأصلية.

٤- دراسة المسائل النحوية التي وردت في ثنايا الشرح.

٥- ترجمة الأعلام.

وإني أحمد الله تعالى أن وفقني لهذا العمل، وأسأله المزيد من فضله إنه

ولي ذلك والقادر عليه ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ

وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي

مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ والحمد لله رب العالمين .

القسم الأول

قسم الدراسة

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف^(١)

اسمه ونسبه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان، برهان الدين، المرِّي^(٢)، المقدسي، المصري^(٣)، الشافعي، الشهير بالبرهان بن أبي شريف المقدسي.

مولده ونشأته: اتفقت كتب التراجم على أن مولده ليلة الثلاثاء ثامن عشر ذي القعدة، سنة ست وثلاثين وثمانمائة، في بيت المقدس، ونشأ بها، فحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع، وتلاه تجويداً، برواية ابن كثير، وأبي عمرو، ودأب في العلم، وجدَّ وأخذ عن علمائها، ثم رحل إلى القاهرة بصحبة أخيه

(١) انظر ترجمته في: عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران للبقاعي ٨٧/٢، والضوء اللامع للسخاوي ١/١٣٤، ونظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي ص ٢٦، والأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل للعليمي ص ٣٢٩، ودر الحَبِّ في تاريخ أعيان حلب لابن الحنبلي ١/٦١، والكواكب السائرة للنجم الغزي ١/١٠٢، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول ١/٥١، وشذرات الذهب ١٠/١٦٦، والسناء الباهر بتكميل النور السافر لليمني ص ١٥٥، والبدر الطالع للشوكاني ١/٢٦، ومعجم المصنفين للتونكي ٤/٤١٩، والأعلام ١/٦٦، ومعجم المؤلفين ١/٨٨.

(٢) لم يذكر من ترجم له المراد بـ (مرة) المنسوب إليها، وفي معجم قبائل العرب لكحالة عدد من القبائل العربية يقال لها (مُرَّة). انظر: معجم قبائل العرب ٣/١٠٧١، وورد في سلم الوصول ١/٥١ (المزي) وهو خطأ.

(٣) وردت هذه النسبة عند من ترجم له، عدا السخاوي فقال (القاهري)، وتبعه الشوكاني.

الكمال محمد ، وأخذ عن علمائها، وقرأ على جماعة كثيرة في فنون متعددة، وحج إلى بيت الله الحرام بصحبة أخيه وأبيه سنة ثلاث وخمسين، وسمع بمكة والمدينة على جماعة من علمائها، ثم توجه إلى القاهرة المحروسة، وتزوج بابنة قاضي القضاة شيخ الإسلام شرف الدين يحيى المناوي قاضي الديار المصرية، وناب عنه في القضاء، ثم عاد إلى بيت المقدس سنة تسعمائة، فانتفع به الناس في الفتوى، ثم عاد إلى وطنه بالقاهرة، ودرس وأفتى، وولي الوظائف السنية من التدريس وغيرها، وصار المعول عليه في الفتوى في الديار المصرية.

شيوخه^(١): أخذ الشيخ - رحمته الله - عن عدد كبير من علماء عصره في القدس، والقاهرة، ومكة والمدينة، ومنهم في القدس: ١- الزين ماهر (٨٦٧)^(٢). سمع عليه.

٢- التقي القلقشندي المقدسي (٨٦٧)^(٣)، سمع عليه.

(١) انظر شيوخه في: عنوان الزمان ٢/ ٨٧، والضوء اللامع ١/ ١٣٤، ونظم العقيان ص ٢٦، والأنس الجليل ص ٣٢٩، والكواكب السائرة ١/ ١٠٢، وشذرات الذهب ١٠/ ١٦٦، والسناء الباهر ص ١٥٥، والبدر الطالع ١/ ٢٦.

(٢) زين الدين ماهر بن عبد الله بن نجم بن عوض بن نصير الأنصاري، القدسي، الشافعي، برع في الفقه والفرائض والعربية، ولد سنة ٧٧٩، وتوفي سنة ٨٦٧. انظر: الضوء اللامع ٦/ ٢٣٦، ونظم العقيان ص ١٣٥.

(٣) أبو بكر بن محمد بن إسماعيل بن علي القلقشندي المقدسي الشافعي، ولد سنة (٧٨٣) ببيت المقدس ونشأ بها، كان إماما عالما محدثا فقيها، توفي سنة (٨٦٧). انظر: الضوء اللامع ١١/ ٦٩، وشذرات الذهب ٩/ ٤٥٢.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٧٢٠)
- ٣- يعقوب الرومي (٨٦٩)^(١) لآزَمَهُ في النحو والمعاني والبيان، وسمع عليه كثيرا من فقه الحنفية.
- ٤- الشمس بن عمران الغزي (٨٧٣)^(٢) تلا عليه بالتجويد برواية ابن كثير، وأبي عمرو.
- ٥- أخوه كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي (٩٠٥)^(٣)، اشتغل بفنون العلم عليه.
- ٦- سراج الدين الرومي، لازمه في العربية والأصول والمنطق، وسمع عليه كثيرا من فقه الحنفية^(٤).
- ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بالقاهرة:

-
- (١) شرف الدين أبو الأسباط يعقوب بن يوسف الرومي الحنفي، من أكابر علماء الحنفية، ولي مشيخة المدرسة القادرية بالقدس الشريف، توفي سنة (٨٦٩). انظر ترجمته في: الأنس الجليل ص ٣٤٥، ولم أقف على ترجمته إلا فيه.
- (٢) محمد بن موسى بن عمران بن موسى بن سليمان الشمس الغزي، ثم المقدسي، الحنفي، المقرئ، يعرف بابن عمران، ولد سنة (٧٩٤) بغزة، ونشأ بها، وتوفي سنة (٨٧٣). ترجمته في: الضوء اللامع ١٠/٥٨.
- (٣) كمال الدين أبو المعالي محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن مسعود بن رضوان، المري، المقدسي، الشافعي، ولد سنة (٨٢٢) وتوفي سنة (٩٠٥). ترجمته في: الضوء اللامع ٩/٦٤، ونظم العقيان ص ١٥٩، والبدر الطالع ٢/٢٤٣.
- (٤) لم أقف على ترجمته، وانظر ملازمته له في: عنوان الزمان ٢/٨٧، والضوء اللامع ١/١٣٤، والسناء الباهر ص ١٥٥.

- ٧- شمس الدين القاياتي (٨٥٠)^(١)، تفقه عليه.
 ٨- الحافظ بن حجر (٨٥٢)^(٢)، أخذ عنه الحديث، وأجازه باستدعاء أخيه.
 ٩- عبد الرحمن البوتيجي (٨٦٤)^(٣)، أخذ عنه الفرائض والحساب.
 ١٠- الجلال المحلي (٨٦٤)^(٤)، أخذ عنه الأصول والفقه والتفسير.
 ١١- أبو الفضل المغربي (٨٦٥)^(٥)، أخذ عنه التفسير.

- (١) شمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب بن محمد القاياتي، الشافعي، علامة الديار المصرية، والمرجع إليه في غالب العلوم، ولد في حدود (٧٨٠)، وتوفي سنة (٨٥٠). انظر: الضوء اللامع ٨/ ٢١٢، ونظم العقيان ص ١٥٤.
 (٢) شيخ الإسلام، علم الأعلام، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ العصر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر، الكناني، العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، ولد سنة (٧٧٣) وتوفي سنة (٨٥٢). انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٥٢، ونظم العقيان ص ٤٥.
 (٣) عبد الرحمن بن عنبر بن علي بن أحمد بن يعقوب بن عبد الرحمن البوتيجي، الشافعي الفقيه القرشي، شهر بالفرائض، ولد سنة (٧٧٩) بأبو تيج بالصعيد، وتوفي سنة (٨٦٤). انظر: الضوء اللامع ٤/ ١١٥، ونظم العقيان ص ١٢٤.
 (٤) جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي، الشافعي، تفتازاني العرب، ولد سنة (٧٩١) وبرع في الفنون فقها وكلاما وأصولا ونحوها ومنطقا، توفي سنة (٨٦٤). انظر: الضوء اللامع ٧/ ٣٩، وشذرات الذهب ٩/ ٤٤٧.
 (٥) محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن عبد الصمد المَشْدَالِي، المالكي، أبو الفضل المغربي، ولد بعد (٨٢٠)، وتوفي سنة (٨٦٥). انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٩/ ١٨٠، ونظم العقيان ص ١٦٠، والبدر الطالع ٢/ ٢٤٧.

- ١٢- السعد بن الديري أبو السعادات (٨٦٧)^(١)، أخذ عنه التفسير والأصليين.
- ١٣- العلم البلقيني (٨٦٨)^(٢)، لازمه في الفقه.
- ١٤- الشرف المناوي (٨٧١)^(٣)، أخذ عنه التصوف، وصاهره على بنته.
- ١٥- الأمين الأقصري (٨٨٠)^(٤)، قرأ عليه شرح العقائد للفتازاني.
- ١٦- الشهاب الأبشيطي (٨٨٣)^(٥)، أخذ عنه الفرائض والحساب.
- ومن شيوخه الذين أخذ عنهم بمكة والمدينة وسمع منهم:

- (١) سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح، النابلسي الأصل المقدسي، نزيل القاهرة الحنفي، يعرف بابن الديري ولد سنة (٧٦٨)، وتوفي سنة (٨٦٧). انظر: الضوء اللامع ٣/ ٢٤٩، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ٧٨.
- (٢) صالح بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، علم الدين أبو البقاء البلقيني، حامل لواء الشافعي في عصره، ولد سنة (٧٩١) وتوفي سنة (٨٦٨). انظر: الضوء اللامع ٣/ ٣١٢، وحسن المحاضرة ١/ ٤٤٤، وشذرات الذهب ٩/ ٤٥٤.
- (٣) يحيى بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبد السلام، المناوي، المصري، الشافعي، قاضي القضاة، ولد سنة (٧٩٨)، ولي قضاء الديار المصرية، توفي سنة (٨٧١). انظر: الضوء ١٠/ ٢٥٤، وشذرات الذهب ٩/ ٤٦٣.
- (٤) أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم بن أحمد شيخ الإسلام، الأقصري الحنفي، ولد سنة (٧٩٥) انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره، توفي سنة (٨٨٠). انظر: الضوء اللامع ١٠/ ٢٤٠، وحسن المحاضرة ١/ ٤٧٨، ونظم العقيان ص ١٧٧.
- (٥) أحمد بن إسماعيل بن أبي بكر بن عمر بن خالد، شهاب الدين الأبشيطي، الشافعي، ثم الحنبلي، ولد سنة (٨١٠)، وتوفي بالمدينة سنة (٨٨٣). انظر: الضوء اللامع ١/ ٢٣٥، ونظم العقيان ص ٣٧، وشذرات الذهب ٩/ ٥٠٤.

١٧- أبو البقاء بن الضياء (٨٥٤)^(١).

١٨- أبو الفتح المراغي (٨٥٩)^(٢).

١٩- التقي بن فهد (٨٧١)^(٣).

تلاميذه: ذكر له اليمني في السناء الباهر ثلاثة من تلاميذه^(٤) هم:

١. أبو الحسن البكري علاء الدين أبو الحسن علي بن جلال الدين محمد البكري (٩٥٢هـ)^(٥).

٢. الشهاب الرملي شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشافعي (٩٥٧هـ)^(٦).

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن سعيد الضياء محمد، القرشي العمري المكي، المعروف بابن الضياء، فقيه حنفي، ولد سنة (٧٨٩)، وتوفي سنة (٨٥٤)، ولد وتوفي بمكة وولي قضاءها. انظر: الضوء اللامع ٧/ ٨٤، ونظم العقيان ص ١٣٧.

(٢) الشرف محمد بن أبي بكر بن الحسين بن عمر بن محمد بن يونس، ولد سنة (٧٧٥) بالمدينة، وتوفي سنة (٨٥٩) بمكة، يعرف بأبي الفتح بن المراغي. انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٦٢، وهدية العارفين ٢/ ٢٠٠.

(٣) السيد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد، التقي الهاشمي العلوي المكي الشافعي، ولد سنة (٧٨٧) بأصفون من صعيد مصر ثم انتقل به أبوه إلى مكة، مات سنة (٨٧١).

انظر: نظم العقيان ص ١٧٠، والبدر الطالع ٢/ ٢٥٩، والأعلام ٧/ ٤٨.

(٤) انظر: السناء الباهر ص ١٥٦.

(٥) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ١٩٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٤١٩.

(٦) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ١٢٠، وشذرات الذهب ١٠/ ٤٥٤.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٧٢٤)
٣. ناصر الدين الطبلاوي محمد بن سالم بن علي الطبلاوي الشافعي (٩٦٦هـ).^(١)
- وبالبحث وقفت على عدد غير قليل ممن أخذ عنه، ومنهم:
٤. زين الدين عمر بن أحمد بن علي بن محمود بن الشماع الحلبي الشافعي (٩٣٦هـ).^(٢)
٥. الإمام العلامة فخر الدين عثمان السنباطي الشافعي (٩٣٧هـ).^(٣)
٦. محمد بن أحمد بن محمود بن عبد الله بن الفُرفور الدمشقي الشافعي (٩٣٧هـ).^(٤)
٧. شمس الدين محمد بن محمد بن أحمد الشهير بابن العجيمي المقدسي الشافعي (٩٣٨هـ).^(٥)
٨. الإمام العلامة شمس الدين محمد الدواخلي المصري الشافعي المحقق المحدث (٩٣٩هـ).^(٦)

-
- (١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ٣٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٥٠٦.
- (٢) انظر ترجمته في: در الحجب ١/ ١٠١٢، والكواكب السائرة ٢/ ٢٢٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٣٠٦.
- (٣) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ١٨٩، وشذرات الذهب ١٠/ ٣١٠.
- (٤) انظر ترجمته في: در الحجب ٢/ ١٣٥، والكواكب السائرة ٢/ ٢٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٣١٥.
- (٥) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ١٢، وشذرات الذهب ١٠/ ٣٢٢.
- (٦) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/ ٧٠، وشذرات الذهب ١٠/ ٣٣٠.

٩. تقي الدين أبو بكر بن محمد بن يوسف القاري الدمشقي الشافعي (٩٤٥هـ)^(١).

١٠. علاء الدين أبو الحسن علي بن جلال الدين البكري الصديقي الشافعي (٩٥٢هـ)^(٢).

١١. شهاب الدين أحمد البرلسي المصري الشافعي الملقب بعميرة الإمام العالم (٩٥٧هـ)^(٣).

١٢. أبو بكر بن أحمد بن أبي بكر بن محمد الإدكاوي يعرف بابن وهيب ولد سنة (٨٥٨) (٤).

مصنفاته^(٥): صنّف البرهان بن أبي شريف - رحمته الله - نظماً ونثراً، في مختلف الفنون، فصنف في الفقه، والنحو، والعقيدة، والتفسير، والقراءات، وغيرها، ومن مصنفاته:

(١) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/٩٠، وشذرات الذهب ١٠/٣٧٠.

(٢) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/١٩٢، وشذرات الذهب ١٠/٤١٩.

(٣) انظر ترجمته في: الكواكب السائرة ٢/١٢٠، وشذرات الذهب ١٠/٤٥٤، ومعجم المؤلفين ٨/١٣.

(٤) ترجمته في: الضوء اللامع ١١/١٨.

(٥) انظر مصنفاته في: عنوان الزمان ٢/٨٧، والضوء اللامع ١/١٣٥، ونظم العقيان ص ٢٦، والكواكب السائرة ١/١٠٤، وشذرات الذهب ١٠/١٦٨، والسناء الباهر ص ١٥٦، وديوان الإسلام لابن الغزي ٣/١٧٤، والبدر الطالع ١/٢٦.

١. شرح الحاوي للقزويني في الفروع^(١).
٢. شرح المنهاج في أربعة مجلدات^(٢).
٣. شرح البهجة الوردية^(٣).
٤. شرح التحفة القدسية في الفرائض لابن الهائم، سماه: المواهب القدسية^(٤).
٥. شرح قواعد الإعراب لابن هشام^(٥)، وهو موضوع البحث.
٦. عنوان العطاء والفتح في شرح عقيدة ابن دقيق العيد أبي الفتح^(٦).

-
- (١) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والكواكب السائرة ١/ ١٠٤، وشذرات الذهب ١٠/ ١٦٨، والسناء الباهر ص ١٥٦، وإيضاح المكنون ١/ ٣٩١، والحاوي من كتب الشافعية المعتمدة، عكفوا عليه بالشرح والنظم. انظر: كشف الظنون ١/ ٦٢٥.
 - (٢) انظر: الكواكب السائرة ١/ ١٠٤، وشذرات الذهب ١٠/ ١٦٨، والسناء الباهر ص ١٥٦، وديوان الإسلام ٣/ ١٧٤، والمنهاج هو: منهاج الطالبين في فروع الشافعية للإمام النووي وهو كتاب مشهور متداول بينهم. كشف الظنون ٢/ ١٨٧٣.
 - (٣) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦، والبهجة الوردية: نظم للحاوي الصغير في فروع الشافعية في خمسة آلاف بيت، نظمها عمر بن مظفر الوردية. انظر: كشف الظنون ١/ ٦٢٧.
 - (٤) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦.
 - (٥) انظر: عنوان الزمان ٢/ ٨٨، والضوء اللامع ١/ ١٣٥، ونظم العقيان ص ٢٦، والسناء الباهر ص ١٥٦.
 - (٦) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦، والبدر الطالع ١/ ٢٦.

٧. نظم عقائد النسفي، وسماه: الفرائد في نظم العقائد^(١).
٨. حواش على شرح العقائد للفتازاني^(٢).
٩. نظم النخبة للحافظ بن حجر، في نيف ومائة بيت^(٣).
١٠. منظومة في رواية أبي عمرو، نحو خمسمائة بيت، على روي الشاطبية وبحرها^(٤).
١١. رسالة في الآيات التي فيها النسخ والمنسوخ^(٥).
١٢. تفسير سورة الكوثر، وسورة الإخلاص، والكلام على البسملة و على خواتيم سورة البقرة^(٦).

(١) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦، والعقائد للنسفي المتوفى سنة (٥٣٧)، وشرحها للفتازاني المتوفى سنة (٧٩١). انظر: كشف الظنون ٢/ ١١٤٥.

(٣) انظر: عنوان الزمان ٢/ ٨٨، والسناء الباهر ص ١٥٦، والنخبة هي: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، متن في علوم الحديث لابن حجر، وشرحها ابن حجر وسماه: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. انظر: كشف الظنون ٢/ ١٩٣٦.

(٤) انظر: عنوان الزمان ٢/ ٨٨، والضوء اللامع ١/ ١٣٥، ونظم العقيان ص ٢٦.

(٥) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والكواكب السائرة ١/ ١٠٤، وشذرات الذهب ١٠/ ١٦٨، والسناء الباهر ص ١٥٦، وديوان الإسلام لابن الغزي ٣/ ١٧٤.

(٦) انظر: الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٦.

١٣. قصيدة في ختم البخاري^(١).

ثناء العلماء عليه: ثناء العلماء على عالم يدل على مكانة العالم، ومنزلته بين العلماء، وقد وصفه العليمي بقوله: "شيخ الإسلام، علامة الزمان... الحبر الفهيم، العالم العلامة، المحقق الفهامة... رجل عظيم الشأن، كثير التواضع، حسن اللقاء، فصيح العبارة، ذو ذكاء مفرط، وحسن نظم ونشر وفقه نفيس، وكتابته على الفتوى نهاية في الحسن، ومحاسنه كثيرة"^(٢).

وقال الغزي: "الإمام الحبر الهمام، العلامة المحقق، والفهامة المدقق، شيخ مشايخ الإسلام، ومرجع الخاص والعام، مولانا وسيدنا قاضي القضاة، أحد سيوف الحق المنتضاة، أحد أجلاء شيوخ شيخ الإسلام الوالد... وقفت له على ديوان خطب في غاية البلاغة والفصاحة،... كان من المقبلين على الله عز وجل ليلا ونهارا، لا يكاد يسمع منه كلمة يكتبها كاتب الشمال، وكان لا يتردد لأحد من الولاة أبدا، وكان قوالا بالحق أمرا بالمعروف، لا يخاف في الله لومة لائم"^(٣).

وقال اليميني: "العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، مفتي الأنام، حسنة الليالي والأيام، شيخ مشايخ الإسلام، حجة الله على المسلمين، السيف

(١) انظر الضوء اللامع ١/ ١٣٥، والسناء الباهر ص ١٥٨، والبدر الطالع ١/ ٢٧،

وذكروا بعضا من أبياتها.

(٢) انظر: الأنس الجليل ص ٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) انظر: الكواكب السائرة ١/ ١٠٢، ١٠٤.

الصارم في قطع رقاب المعاندين، كان جليل المقدار، جميل الأخبار، ذا
همة وافرة ومعارف رياضية ناضرة"^(١).

وفاته: اتفقت أقوال من ترجم للبرهان بن أبي شريف - رحمه الله - على أن وفاته
في شهر المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة (٩٢٣)، وأنه دفن بتربته التي
أعدّها بالقرب من ضريح الإمام الشافعي^(٢)، جعلهم الله في أعلى عليين،
ونفعنا بهم، آمين.

(١) السناء الباهر ص ١٥٥.

(٢) انظر: الكواكب السائرة ١/١٠٥، وشذرات الذهب ١٠/١٦٨، وديوان

الإسلام ٣/١٧٤، والبدر الطالع ١/٢٧.

المبحث الثاني**كتاب (رفع الحجاب عن قواعد الإعراب)****المطلب الأول****مادة الكتاب ، ومنهجه**

هذا الكتاب - كما سبق في المقدمة - شرحٌ لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام الأنصاري، بين لنا ابن أبي شريف - رحمته الله - سبب تأليفه فقال: "فهذا توضيحٌ للمقدمة المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب، تأليف الإمام العلامة سيويه زمانه جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تغمده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحه جنانه، بعثني على تعليقه إيثارُ النَّفْعِ لمن يقصد تفهّم معانيها ممّن يُعانيها" وهو شرح ممزوج، دمج فيه الشارحُ المتنَّ مع الشرح، وسار على هذا المنهج دون أن يحيد عنه، وقد أجاد رحمته الله في شرحه، معتمدا على ما منحه الله من ثقافة موسوعية، في مختلف العلوم والفنون من نحو وفقه وعقيدة وتفسير وقراءات، مستمدا من مغني اللبيب ما يناسب الموضوع الذي يشرحه، وما يراه مفيدا، منبها على ما أخذه من المغني، مقابلا بين نص ابن هشام في هذا الكتاب ونصه في المغني، موردا خلاف النحاة وأدلتهم - إن كان خلاف - مرجحا ما يراه راجحا، ويمكن أن نتبين منهجه فيما يأتي:

١- وضع ابن أبي شريف - رحمته الله - نصَّ ابن هشام نصب عينيه، يدور في فلكه، ولا يحيد عن مضمونه، شارح حاله، مبينا مراده، مفسرا لمفرداته، موضحا

معانيها ومراميتها، مستعينا كثيرا بكلام ابن هشام في المغني لتوضيح مراده،
مكملا ما أغفله ابن هشام أو اقتصر عليه.

٢- التزم الشارح - رحمته الله - بمنهج ابن هشام في كتابه في تقسيم أبواب الكتاب،
حيث قسّمه أربعة أبواب: الأول في الجملة وأحكامها، والثاني في الجار
والمجرور، والثالث في تفسير كلمات يحتاج المعرب إليها، والرابع في
الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة.

فأما الباب الأول ففيه أربع مسائل، المسألة الأولى في شرح الجملة،
وتقسيمها إلى اسمية وفعلية، وصغرى وكبرى، والمسألة الثانية في الجمل
التي لها محل من الإعراب وهي سبع، والمسألة الثالثة في الجمل التي لا
محل لها من الإعراب وهي أيضا سبع، والمسألة الرابعة في الجملة الخبرية
التي لم يسبقها ما يطلبها لزوما.

وأما الباب الثاني ففيه - أيضا - أربع مسائل، المسألة الأولى أنه لا بدّ من تعلق
الجار والمجرور بفعل أو بما في معناه، والمسألة الثانية حكم الجار
والمجرور بعد المعرفة والنكرة، والمسألة الثالثة متى وقع الجار والمجرور
صفة أو صلة أو خبرا أو حالا تعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر،
والمسألة الرابعة يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة أن
يرفع الفاعل.

وأما الباب الثالث ففي تفسير كلمات يحتاج المعرب إليها وهي عشرون
كلمة، وهي ثمانية أنواع.

(٧٣٢)

كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي

وأما الباب الرابع ففي الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة، وفيه تحدث عما ينبغي أن يقال في الإعراب وما لا يقال.

هذه موضوعات الكتاب المشروح وقد سار الشارح - رحمته الله - على منهج ابن هشام دون تغيير أو تبديل، أو حذف، أو تقديم، أو تأخير.

٣- حرص ابن أبي شريف - رحمته الله - على إيراد أقوال النحويين في المسألة، وأدلتهم من القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا.

٤- ولم يكن ابن أبي شريف مجرد ناقل لآراء السابقين، بل كان له اختياره وترجيحه، وكان يشير لترجيحه واختياره بعبارات مثل: (وهو الراجح)^(١)، أو (والصحيح)^(٢).

٥- استدرك على ابن هشام بعض ما تركه، ومن ذلك:

أ- تحدث ابن هشام عن الجملة الأولى التي لها محل من الإعراب وهي الواقعة خبرا، وذكر أن لها موضعا من الإعراب، وهو إما رفع أو نصب، ثم التي في محل نصب تأتي في موضعين: في بابي (كان) و(كاد)، استدرك عليه الشارح بما ذكره بعضهم كخبر (ما) الحجازية، وخبر (لا) أختها وخبر (إن) النافية^(٣).

ب - تحدث ابن هشام عن الجملة الواقعة حالا، ومحلها النصب، ومثل لها بالجملة الفعلية كقوله تعالى ﴿ وَجَاءَ وَآبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴾، ولم يمثل

(١) انظر ص (٢٥، ٨٠، ٨١، ٨٥).

(٢) انظر ص (٣٤، ٣٦).

(٣) انظر ص (٣٠).

للاسمية، فاستدرك الشارح ومثل بقول النبي ﷺ ﴿أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد﴾^(١).

ج- ذكر ابن هشام من الجمل التي لها محل الجملة التابعة لمفرد، واقتصر على الجملة المنعوت بها، ومثل لها، واستدرك الشارح وزاد الجملة المعطوفة بالحرف، والجملة المبدلة، ومثل لهما^(٢).

٦- أحيانا يورد اعتراضات على ابن هشام، ومثال ذلك:

أ- اعتراضه على تعريف ابن هشام الجملة الفعلية بأنها التي تبدأ بفعل، فاعترض عليه في ذلك فقال: "ولو عرّف المصنّف الفعلية بالفعل والمرفوع به لكان أولى؛ إذ في تعريفه خفاءً وإيهامٌ أنّ نحو: (قاما الزيدان) منها، وليس المجموعُ فعليةً على اللغة المشهورة، بل اسميةٌ قُدّمَ خبرُها"^(٣).

ب- ذكر ابن هشام في المسألة الرابعة من الباب الأول حكم الجمل بعد النكرات والمعارف، وقيدها ابن هشام بقوله (الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوماً)، فاعترض عليه الشارح في ذلك وقال: "ولو عبّر كما فعل في المغني، حيثُ قال: (الصّالحةٌ للاستغناء عنها) لكان أولى؛ لأنّ ما قيّد به هنا غيرُ مانعٍ؛ لدخول الجملة الواقعة صلة لغير (أنّ) المفتوحة المشددة، فإنها

(١) انظر ص (٣٠).

(٢) انظر ص (٣٨).

(٣) انظر ص (٢٦).

لا يستغنى عنها، وعبارة المغني تخرجها مع ما ذكرها، لا ما اقتصر عليه المصنف هنا^(١).

ج - مثل ابن هشام - رحمته الله - للجملة الفعلية الواقعة حالاً بعد المعرفة المحضة بقوله تعالى: (وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ) وقال: فجملة (تستكثر) حال من الضمير المستتر في (تمنن) المقدر بـ (أنت)، فاعترض عليه الشارح - رحمته الله - وقال: "ولو قال: (المفسر في المعنى بـ (أنت))، أو (المؤكد إذا أريد تأكيده بـ (أنت))، بدل قوله: (المقدر بأنت)، لكان أولى؛ لأنَّ تعبيرهم عنه بـ (أنت) إنما هو تدريس لضيق العبارة، كما حقق الرضي في شرح الكافية^(٢).

٧- أحيانا يحيل على مواضع أخرى في الكتاب لتفصيل مسألة ما، ومن ذلك: أ - عندما تحدث عن الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجملة المضاف إليها، ذكر أن مما يلزم الإضافة إليه من الجمل كل جملة وقعت بعد (إذ) أو (إذا) غير الفجائية، ثم ذكر أن إضافة (إذا) إلى الجملة التي بعدها واجبة عند الجمهور، لكنَّها لا تُضاف إلا إلى جملة فعلية، قال: "كما سيأتي في الباب الثالث مبيِّناً"^(٣).

(١) انظر ص (٦٤).

(٢) انظر ص (٦٨)، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤١٣.

(٣) انظر ص (٣٣).

ب - عندما تحدث - ﷺ - عن الجملة الواقعة بعد (لماً) الوجودية، والتي هي حرفٌ وجودٍ لوجودٍ، عند من قال باسميتها، قال: "وسياتي التصريح به عند الكلام على (لماً)"^(١).

ج - عندما تحدث عن الحروف الجارة التي لا تتعلق بشيء ذكر منها (لولا) في نحو: (لولاي، ولولاك، ولولاه) بالضمير المتصل في الثلاثة، وذكر أن (لولا) الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق، قال: "كما سياتي في الكلام عليها"^(٢).

٨ - قد يذكر بعض اللغات الواردة في الكلمة، ومن ذلك: ما ذكره من اللغات الجائزة في (حيثُ)، حيث قال: "وفي (حيثُ) ستُّ لغاتٍ، تثليثُ الشاء مع الياء والواو"^(٣)، وكذلك ما ذكره من اللغات الجائزة في (لعل) في لغة عقيل، قال: "ولهم في لامها الأولى وجهان: الإثباتُ والحذفُ، فيقولون (عَلَّ، ولَعَلَّ)، ولهم - أيضاً - في لامها الأخيرة وجهان: الفتحُ والكسرُ"^(٤).

٩ - كان الشارح - ﷺ - في بعض الأحيان حريصاً على المقابلة بين نسخ الكتاب المشروح حتى يصل إلى النص الصحيح^(٥).

(١) انظر ص (٣٣).

(٢) انظر ص (٧٣).

(٣) انظر ص (٣٣).

(٤) انظر ص (٧٢).

(٥) انظر ص (٣٧) من الجزء المحقق، وورد كذلك في المخطوط اللوحة (٢٧/ب)

و(٥٤/أ) و(٥٦/ب).

كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٧٣٦)

١٠. أحيانا يورد بعض التنبهات لتوضيح أمر ما، أو الإشارة إلى ما أغفله ابن هشام^(١).

١١. عُني الشارح - رحمه الله - بالشواهد القرآنية والقراءات، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، وكان في الغالب ينسبها لأصحابها^(٢).

١٢. استشهد الشارح - رحمه الله - بالحديث الشريف، وبلغ عدد ما احتج به من الأحاديث في الكتاب كله (أحد عشر) حديثا، وَرَدَ منها (ثلاثة) أحاديث في الجزء المحقق.

١٣. عُني - أيضا - الشارح - رحمه الله - بالشواهد الشعرية، وقد نسب بعضها لقائلها^(٣)، و أهمل نسبة بعضها^(٤)، وقد بلغت الشواهد الشعرية في الكتاب كله (ثمانية وتسعين شاهدا) عدا المكرر منها، وَرَدَ منها (سبعة وعشرون) شاهدا في الجزء المحقق، يشرح منها ما يحتاج إلى شرح، ويعربه، ويبين موضع الشاهد^(٥).

(١) انظر ص (٤٠، ٥١، ٥٧، ٦١، ٦٣، ٧٣، ٨٢).

(٢) انظر ص (٣٥، ٤١، ٥٢، ٨٣).

(٣) انظر ص (٣٠، ٣١، ٤٦، ٦١، ٦٢، ٧٠، ٧٣).

(٤) انظر ص (٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٥٠).

(٥) انظر: ص (٤٦، ٦٢، ٧٠).

المطلب الثاني

مصادر برهان الدين بن أبي شريف المقدسي

تنوعت مصادر الشارح - رحمته الله - في كتابه، وأورد عدداً غير قليل من الكتب التي نقل عنها، ويأتي في مقدمة هذه الكتب كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام، إذ هو من المصادر المهمة عنده، ينقل منه نصوصاً كاملة، ويحيل عليه كثيراً، ويمكن القول بأنه استمد معظم شرحه من (المغني)، ثم يأتي بعد ذلك باقي المصادر، ومن المصادر التي سمّاها: المحتسب، وسر صناعة الإعراب، والكشاف للزمخشري، والتسهيل، وشرح لابن مالك، وشرحه للمرادي، وشرح الكافية للرضي، ونفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، وصحيح ابن حبان.

ومن المصادر التي نقل عنها ولم يسمّها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب، والكامل للمبرد، وشرح الكتاب للسيرافي، والأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإيضاح لأبي علي، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، والمقدمة الكافية، والتذليل والتكميل، وكتب معاني القرآن وإعرابه للفراء، والأخفش، والزجاج، والتبيان للعكبري، والبحر المحيط، وكتب اللغة ومنها: الصحاح للجوهري، وتهذيب اللغة للأزهري، وكتب القراءات ومنها: التذكرة لابن غلبون، وإبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة، وجمال القراء للسخاوي.

ويلاحظ أنه - رحمته الله - كان دقيقاً في نقله وفي نسبة النصوص إلى أصحابها، فقد حرص على بيان أول نقله ونهايته، وكان يوضح نهاية النقل بقوله

(انتهى)، ومن ذلك ما نقله من ديوان الأدب للفارابي حيث قال: " (وفي ديوان الأدب للفارابي أنه يُقال: (عَوْضٌ لا آتِيكَ) وهو يمينُ العرب، ويُقال: هو الدَّهْرُ) انتهى" ^(١).

ومن مصادره العلماء، وقد سمّي عددا ضخما منهم اعتمد عليهم ونقل أقوالهم وآراءهم، فنقل عن: سيويه، وأبي الحسن الأخفش، والمبرد، وابن السراج، وأبي حاتم السجستاني، والرياشي، والزجاج، وابن درستويه، والزجاجي، وأبي سعيد السيرافي، وغيرهم من علماء البصرة. كما نقل عن: الكسائي، والفراء، وثعلب، من علماء الكوفة، ونقل عن: الفارسي، والرماني، وابن جني، والزمخشري، والجزولي، وابن الخباز، والعكبري، وابن الحاجب، والرضي، وابن مالك، وابن هشام الخضرأوي، والشلوبين، وابن خروف، وابن عصفور، والأبذي، وابن الصائغ، وغيرهم من المدرسة البغدادية، والأندلسية، والمتأخرين.

(١) انظر اللوحة (٢١/ب) وانظر: ديوان الأدب للفارابي ٣/٢٩٤.

المطلب الثالث

توثيق نسبة الكتاب إلى برهان الدين بن أبي شريف المقدسي

ذكرت الكتب التي ترجمت للبرهان بن أبي شريف هذا الكتاب ضمن مؤلفاته^(١)، وأول من نسبه له البقاعي في كتابه عنوان الزمان فقال: "يسر الله له قواعد ابن هشام المسمّاة (بالإعراب عن قواعد الإعراب) شرحها شرحا مزدوجا"^(٢) فيه المتن، فجاء في نحو عشرة كراريس"^(٣)، وقال السخاوي: "وعمل شرحا لقواعد الإعراب لابن هشام في نحو عشرة كراريس، دمج فيه المتن"^(٤)، وذكره - أيضا - حاجي خليفة فقال وهو يسرد شروح الإعراب عن قواعد الإعراب: "وممن شرحه القاضي برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المقدسي"^(٥) وأشار إليه البغدادي في هدية العارفين^(٦)، والذي يدل على نسبة هذا الكتاب لشارحه ما جاء على صفحة العنوان للمخطوطة حيث كُتب (كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب تأليف الفقيه الفاضل

(١) انظر: عنوان الزمان ٢/ ٨٨، والضوء اللامع ١/ ١٣٥، ونظم العقيان ص ٢٦،

وشذرات الذهب ١٠/ ١٦٨، والسناء الباهر ص ١٥٦.

(٢) هكذا في النص، ولعل الصواب: (ممزوجا).

(٣) عنوان الزمان ٢/ ٨٨.

(٤) الضوء اللامع ١/ ١٣٥.

(٥) كشف الظنون ١/ ١٢٤.

(٦) انظر: هدية العارفين ١/ ٢٥.

(٧٤٠)

كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي

العالم العلامة برهان الدين إبراهيم ولد^(١) الناصري محمد الشهير بابن أبي

شريف المقدسي، نفع الله به وبعلمه في الدنيا والآخرة آمين).

(١) كلمة لم أستطع قراءتها.

المبحث الثالث

وصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ونماذج مصورة من المخطوطة

تقع النسخة - التي أقوم بتحقيق جزء منها - ضمن مجموع تحتفظ به المكتبة الأزهرية بالقاهرة، تحت رقم: (٥٩٨٩ نحو / ٩٠٦٦٨ الشوام / ٣)، ومجموع لوحات النسخة ستون لوحة، تبدأ بالصفحة (٥٧ / ب)، وهي صفحة العنوان، وتنتهي باللوحة (١١٦ / ب).

مسطرتها: (تسعة عشر) سطرًا، مقاس: (١٨ × ١٣ سم)، عدد كلمات كل سطر (ثلاث عشرة) كلمة - غالبًا - وقد تزيد أو تنقص في بعض الأحيان.

وهي نسخة كاملة ليس فيها نقص، تبدأ بالبسملة وتنتهي بالحمد، وتمتاز بوجود التعقبة في أسفل الصفحة اليمنى في جميع الصفحات .

جاء على صفحة الغلاف: (كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب، تأليف الفقيه الفاضل العالم العلامة برهان الدين إبراهيم ولد الناصري محمد الشهير بابن أبي شريف المقدسي، نفع الله به وبعلمه في الدنيا والآخرة، آمين).

وفوقه أيسر الصفحة كتب: (تاريخ نسخه ١٨ رمضان).

وعلى صفحة الغلاف ثلاث وقفيات، إحداها بتاريخ سنة (١٠٠٧ هـ) لم أستطع قراءة اسم صاحبها، والثانية باسم (علي الجميزي) ونصها: (من نعم الفتاح علي عبده علي الجميزي^(١)، ابن الشيخ عبد الوهاب المرجوشي)،

(١) يحتمل قراءتها (الجميزي)، و(الحميري) والله أعلم بالصواب.

والثالثة باسم (محمد الدواخلي)، ونصها: (وقف السيد محمد الدواخلي هذا الكتاب على من ينتفع به، وقف على رواق الشوام بالأزهر، والنظر للسيد المحروقي).

وعلى صفحة الغلاف - أيضا - كتب هذا النص: (من كلام الزمخشري عفا الله عنا وعنه: ومذُ قُدِّمَ الجُهَّالُ أيقنتُ أَنِّي أَنَا الميِّمُ والأيامُ أفلحَ أعلم) وجاء في آخر النسخة المخطوطة: (قال مؤلفها - رحمه الله: وكان الفراغ من نقل هذا الشرح من المسودة في خامس شهر جمادى الآخر من شهر سنة ست وخمسين وثمان مائة، وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك ثامن عشري شهر رمضان المعظم سنة ثمان وسبعين وتسعمائة على يد العبد الفقير إلى الله تعالى المقر بالتقصير الأزهرى الشافعى، غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالتوبة والمغفرة، ولجميع المسلمين آمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم).

ويلاحظ أن الناسخ لم يعن بكتابة الهمزة في أوائل الكلمات، مثل: واله، اسرار، ايات، اوصاب، أمّا، ابي، احمد، اسأل، املي، اذا، ايثار، الا، اعم، امر، انما، اتى، اعرب،.....

كما لم يهتم بكتابتها في وسط الكلمة مثل: تاهيله، التاليف، تاسيا، الملايكة، تفاولا، فوايد، ساير، الفوايد، السوال، للتخطية.....

والجزء الذي أقوم بتحقيقه يقع في عشرين لوحة تبدأ باللوحة (٥٨/ أ) وتنتهي باللوحة (٧٧/ ب) ثم ثلاثة سطور من اللوحة (٧٨/ أ).

القسم الثاني التحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِالْإِعْرَابِ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ، وَكَشَفَ لَنَا بِهِ عَنِ
كَثِيرٍ مِنْ أَسْرَارِ آيَاتِ الْكِتَابِ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
شَهَادَةً كَافِيَةً لِتَسْهِيلِ الْحِسَابِ، شَافِيَةً مِنْ أَوْصَابِ الْعَذَابِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، خَلَاصَةُ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، وَالْمَبْعُوثُ إِلَى سَائِرِ الْأُمَمِ
بِأَوْضَحِ أُمَّمٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ مَصَابِيحِ الظُّلَمِ، مَا نَطَقَ لِسَانٌ
وَمَا جَرَى قَلَمٌ، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا، أَمَّا بَعْدُ فَهَذَا تَوْضِيحٌ لِلْمَقْدَمَةِ الْمَسْمُومَةِ
بِالْإِعْرَابِ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ، تَأَلَّفَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ سَيَّبُويه زمانه جمال
الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ
بِغُفْرَانِهِ، وَأَسْكَنَهُ بِحُبُوحَةِ جَنَانِهِ، بَعَثَنِي عَلَى تَعْلِيْقِهِ إِثَارُ النَّفْعِ لِمَنْ يَقْصِدُ
تَفْهَمَ مَعَانِيهَا مِمَّنْ يُعَانِيهَا، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ لَا يَخِيْبَ أَمَلِي، وَأَنْ يُسَدِّدَ قَوْلِي
وَعَمَلِي، قَالَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَمَّا بَعْدُ، كَلِمَةٌ يَأْتِي
بِهَا الْمُتَكَلِّمُ إِذَا كَانَ فِي حَدِيثٍ وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى غَيْرِهِ^(١)، وَ (أَمَّا) بِمَعْنَى:

(١) فتكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب.

انظر: معاني الحروف للرماني ص ١٢٩، وأمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٢، وورصف المباني ص ٩٨.

(مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) ^(١)، و(بعْد) ظرف المشهور بناؤه على الضم ^(٢)، وَرُوِيَ تَنْوِينُهُ مَرْفُوعًا ^(٣) وَمَنْصُوبًا ^(٤)، وَالْفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ عَلَى تَقْدِيرِ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ^(٥)، فَمَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ يُقَالُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ، أَي: الثَّنَاءُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، إِذِ الْحَمْدُ هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِالنِّعْمَةِ أَوْ بِغَيْرِهَا، وَالشُّكْرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنِ تَعْظِيمِ الْمُنْعَمِ لِكَوْنِهِ مُنْعَمًا سَوَاءً كَانَ بِاللِّسَانِ أَوْ بِالْجَنَانِ أَوْ بِالْأَرْكَانِ، فَمُورِدُ الْحَمْدِ لَا يَكُونُ إِلَّا اللِّسَانُ وَمَتَعَلِّقُهُ يَكُونُ النِّعْمَةُ وَغَيْرُهَا، وَمَتَعَلِّقُ الشُّكْرِ لَا يَكُونُ (١/ أ) إِلَّا النِّعْمَةُ، وَمُورِدُهُ يَكُونُ اللِّسَانُ وَغَيْرُهُ، فَالْحَمْدُ أَعْمُ مِنَ الشُّكْرِ بِاعْتِبَارِ الْمَتَعَلِّقِ،

(١) تقدير (أما) بمعنى: (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) هو قول سيوييه والجمهور، انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٥، والمقتضب ٣/ ٢٧، والأصول ١/ ٢٧٤، والارتشاف ٤/ ١٨٩٣، والجنى الداني ص ٥٢٢.

(٢) كما في قوله تعالى ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾.

(٣) كما في قول الشاعر: وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ سُنُوءَةٍ . . . فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا.

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢١.

(٤) كما في قول الشاعر: وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ سُنُوءَةٍ . . . فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرًا.

(٥) تقول: (جئتُ بَعْدَ)، على نية لفظ المضاف إليه، فيعرب ولا ينون.

انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٥، والارتشاف ٤/ ١٨١٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٥٤، والهمع ٣/ ١٩١، وحاشية الصبان ٢/ ٤٠٦.

وأخصُّ باعتبار المورد، والشُّكْرُ بالعكس^(١)، وقد روى ابنُ جَبَّانَ^(٢) في صحيحه من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمٌ)^(٣) ومعنى (ذي بال) ذو حال يُهْتَمُّ به، والأجْذَمُ: الأَقْطَعُ^(٤)، والمعنى أنه مقطوع البركة، فلذلك بدأ المصنّفُ بحمد الله سبحانه على وجهٍ بليغٍ يتضمَّنُ جميعَ المحامدِ إجمالاً، ولَمَّا كَانَ سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ هُوَ الْوَاسِطَةُ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ أُمَّتِهِ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ ظَاهِرَةٍ وَبَاطِنَةٍ، عَاجِلَةٍ وَأَجَلَةٍ، إِنَّمَا اتَّصَلَتْ إِلَيْهِمْ بِوَسِطَةِ الدُّخُولِ فِي دَعْوَتِهِ، وَكَانَ مِنْ جُمْلَتِهَا عَلَى الْمُصَنِّفِ تَأْهِيلُهُ لِهَذَا التَّأْلِيفِ، أَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَقْرُونَةً بِالسَّلَامِ لِيَقُومَ بِشَيْءٍ مِنْ وَاجِبِ شُكْرِهِ، فَقَالَ: **وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا وَعَبْدِهِ**، وفيه من أنواع البديع المطابقة^(٥)، **مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ**

(١) انظر في الفرق بين الحمد والشكر، ومتعلّقهما: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري ص ٤٨، ٤٩.

(٢) أبو حاتم محمد بن جَبَّانَ بن أحمد بن جَبَّانَ بن معاذ بن مَعْبُدِ، التميمي، الدارمي، شيخُ خُرَاسَانَ، من مصنفاته: الجرح والتعديل، والثقات، والصحيح، توفي سنة ٣٥٤، ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣١/٣، وسير أعلام النبلاء ١٦٤/٩٢.

(٣) سنن أبي داود ٧/٢٠٩، وصحيح ابن جَبَّانَ ١/١٧٣، ١٧٥ برواية (بحمد الله فهو أقطع).

(٤) انظر: تهذيب اللغة ١١/١٧، والصحاح ٥/١٨٨٣ (ج.ذ.م).

(٥) وتسمى الطباق، والتضاد، وهي: الجمع بين المتضادّين، أي: معنيين متقابلين في الجملة. انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص ٤٢٣ والمطول شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني ص ٦٤١، والإيضاح للقزويني ص ٢٥٥.

بَعْدِهِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِهِمَا عَقِيبَ الشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَأْسِيًّا بِمَا وَقَعَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْ قُرْنِ اسْمِهِ - سُبْحَانَهُ - بِاسْمِ نَبِيِّهِ - ﷺ -، وَالصَّلَاةُ فِي اللُّغَةِ هِيَ: الدُّعَاءُ بِخَيْرٍ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ: "الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ مَقْرُونَةٌ بِتَعْظِيمٍ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارٌ، وَمِنَ الْآدَمِيِّينَ تَضَرُّعٌ وَدُعَاءٌ"، وَصَفَهُ - ﷺ - بِالْعُبُودِيَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَصَفَهُ بِهَا فِي أَشْرَفِ الْمَوَاطِنِ فَقَالَ ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾^(٢) وَقَالَ ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾^(٣) فَلَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ صِفَةٌ أَشْرَفَ مِنَ الْعُبُودِيَّةِ، وَ(مُحَمَّدٌ) عَلَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ مَفْعُولِ الْمُضْعَفِ، سُمِّيَ بِهِ نَبِينًا بِالْإِلَهَامِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، تَفَاوُلًا بِأَنَّهُ يَكْثُرُ حَمْدُ الْخَالِقِ (١/ب) لَهُ؛ لِكَثْرَةِ خِصَالِهِ الْحَمِيدَةِ، كَمَا رُوِيَ فِي السِّيَرِ أَنَّهُ قِيلَ لِجَدِّهِ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ - وَقَدْ سَمَّاهُ فِي سَابِعِ وِلَادَتِهِ -: لَمْ سَمَّيْتَ ابْنَكَ مُحَمَّدًا وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ آبَائِكَ وَلَا قَوْمِكَ؟ قَالَ: (رَجَوْتُ أَنْ يُحْمَدَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)^(٤)، وَقَدْ حَقَّقَ اللَّهُ رَجَاهُ كَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ، (وَأَلِ النَّبِيِّ) هُمْ - كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ -

(١) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح، الأزهرى اللغوى، ولد سنة ٢٨٢، له: التهذيب في اللغة، وتفسير ألفاظ مختصر المزني، وشرح شعر أبي تمام، توفي سنة ٣٧٠، ترجمته في: إنباه الرواة ٤/١٧٧، ووفيات الأعيان ٤/٣٣٤، وبغية الوعاة ١/١٩، وانظر: تهذيب اللغة (ص.ل.ي) ١٢/٢٣٦.

(٢) من الآية (١) سورة الإسراء.

(٣) من الآية (١٠) سورة النجم.

(٤) انظر هذا الخبر في: الروض الأنف للسهيلي ١/٢٨٠ مع خلاف يسير في بعض الألفاظ.

مؤمنو بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف^(١)، فهذه، جوابُ قوله: (أما بعد)،
فوائدٌ جلييلةٌ في قواعدِ الإعرابِ جمعُ قاعدةٍ وهي قضيةٌ كُليَّةٌ تتعرَّفُ منها
أحكامٌ جُزئيةٌ، تقتفي بِمَنَامِلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ يقال: قفوت فلانا، إذا تبعْتُ
أثره، والجادةُ: مُعْظَمُ الطَّرِيقِ، من الجدد، وهي الأرضُ الصُّلْبَةُ^(٢)، يقال: أَجَدَّ
الطَّرِيقُ صَارَ جَدًّا، أي: صَلَبْتُ أَرْضَهُ لكثرةِ وطءِ الأرجل، والمعنى: أن هذه
الفوائد إذا استعملت متفهمها ما يستفيده منها على ما هو الوجه في استعماله
كانت سالكةً به إلى الصَّوَابِ طَرِيقَةَ الجَادَّةِ، نَزَلَهَا منزلةَ الدَّلِيلِ المُرْشِدِ إلى
المقصودِ الذي لا يَضِلُّ مَنْ يَتَّبِعُهُ ما دام مُقْتَفِيًا أثره، وَتَطْلُعُهُ فِي الأَمَدِ، أي:
الزَّمنِ القَصِيرِ على نكتٍ كثيرٍ من الأبوابِ، بإضافة نكت، عَمَلِهَا عَمَلٌ مَنْ طَبَّ
لِمَنْ حَبَّ، هو مثلُ سائر^(٣) يقال: طَبَّ فلانٌ فلاناً أي عالج جسمه من الداء،

(١) مسند الإمام الشافعي ص ٣٢٤ كتاب: قَسَمَ الفِئءِ، وقال الإمام النَّووي: "واختلف
العلماء في (آل النبي) - ﷺ - على أقوالٍ، أظهرها وهو اختيارُ الأزهرِيِّ وغيره من
المحققين: أنهم جميعُ الأُمَّةِ، والثاني: بنو هاشم وبنو المطلب، والثالث: أهل بيته -
ﷺ - وذُرِّيَّتِهِ" صحيح مسلم بشرح النووي ٤/ ١٦٣، مؤسسة قرطبة، الطبعة الثانية
١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، وانظر: موصل الطلاب ص ٢٥.

(٢) في تهذيب اللغة "وجادة الطريق: سُمِّيَتْ جَادَّةً لَأَنَّهَا حُطَّةٌ مُسْتَقِيمَةٌ مَلْحُوبَةٌ،
وجمعها: الجَوَادُ... والعربُ تقول: هذا طريقٌ جدَّدٌ إذا كان مستويًا، لا حَدَبَ فيه ولا
وَعُوَّةً" تهذيب اللغة ١٠/ ٤٥٨، وراجع لسان العرب (ج.د.د) ٣/ ١٠٩.

(٣) انظره في: كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٣٨، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ٣٩٧
ولفظه: (صنعة مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ).

و(حَبَّ) لغةً في (أَحَبَّ)^(١) يقال: حَبَّهُ يَحِبُّهُ بالكسر في المضارع، آثروها في هذا المثل على اللغة المشهورة لموازنة (طَبَّ)، والمقصود: تشبيهه بذي النُّصْحِ في الفوائد المذكورة ببذلِ نُصْحٍ طَبِيبٍ يُعَالِجُ جِسْمَ حَبِيبِهِ مِنْ دَاءٍ يَخْشَى مِنْهُ تَلَفَ مُهْجَتِهِ، وناهيك بما يبذله من النصح في ذلك^(٢)، وَسَمِّيَتْهَا بِالْإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ أَي: البَيَانُ وَالْكَشْفُ عَنْ قَوَاعِدِ النُّحُو، وَالْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ (٢/أ) عَنْ حَاجَتِهِ إِذَا بَيَّنَّهَا وَكَشَفَهَا^(٣)، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «وَالْأَيْمُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا»^(٤) وَمِنْ اللَّهِ اسْتِمْدٌ، أَي: أَطْلُبُ، التَّوْفِيقُ مَدَدًا وَعَوْنًا، وَالتَّوْفِيقُ: خَلَقَ قُدْرَةَ الطَّاعَةِ وَتَسْهِيلُ سَبِيلِ الْخَيْرِ، وَهُوَ عَكْسُ الْخُذْلَانِ^(٥)، وَالْهِدَايَةُ، أَي: الدَّلَالَةُ، إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، وَالْهِدَايَةُ ضِدُّ الْغَوَايَةِ،

(١) انظر: تهذيب اللغة (ح.ب.ب) ٤/٨.

(٢) انظر: موصل الطلاب ص ٢٦ وفيه هذا المعنى.

(٣) انظر: تهذيب اللغة (ع.ر.ب) ٢/٣٦١، وقيل: مأخوذ من قولهم: عربت معدته إذا فسدت، وأعربتُها، أي: أزلتُ فسادها، والهمزة للسلب، وقيل: من قولهم: امرأةٌ عروب، أي: مُتَحَبِّبَةٌ إِلَى زَوْجِهَا بِتَحْسُنِهَا، فَالْإِعْرَابُ يُحِبُّ الْكَلَامَ إِلَى الْمَسْتَمِعِ.

انظر: الخصائص ١/٣٦، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩١، واللباب للعكبري ١/٥٢، والهمع ١/٤٠.

(٤) الحديث في: مسند أحمد ٢٩/٢٦٠، وسنن ابن ماجة، باب: استثمار البكر والثَّيِّبِ ١/٦٠٢، والسنن الكبرى للبيهقي، باب: إذن البكر الصمت، وإذن الثَّيِّبِ الْكَلَامُ، برواية: (الثَّيِّبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا، وَالْبِكْرُ رِضَاهَا صَمْتُهَا).

(٥) انظر هذا المعنى في: موصل الطلاب ص ٢٦.

والهادي من أسمائه تعالى^(١) وهو الذي بصّر عباده طريق معرفته حتى أقرّوا برُبوبيّته، **بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ**، أي: إنعامه وجوده، والمانُّ: المنعمُ من غيرِ وُجوبٍ عليه^(٢)، ومنه قوله تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣) الآية، وقيل: المانُّ الذي يُبدي بالنّوالِ قبل السُّؤالِ^(٤)، **وتنحصر**، أي: القواعد، يعني المعاني المقصودة منها، **في أربعة أبواب، الباب الأول في شرح الجملة**، وذكر أقسامها وأحكامها، وفيه أربع مسائل، والمراد بالأقسام الجزئيات لا الأجزاء.

(١) قال الزجاج: "الهادي: هو الذي هدى خلقه إلى معرفته وربوبيته، وهو الذي هدى عباده إلى صراطه المستقيم، كما قال تعالى ﴿وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾" تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ص ٦٤.

(٢) قال الأزهري: "ومن صفات الله: المَنَّانُ، ومعناه: المعطي ابتداءً، والله المِنَّةُ على عباده، ولا مِنَّةَ لأحدٍ منهم عليه" تهذيب اللغة (م.ن.ن) ١٥ / ٤٧١، وراجع: لسان العرب (م.ن.ن) ١٣ / ٤١٨.

(٣) من الآية (١٦٤) سورة آل عمران.

(٤) انظر هذا المعنى في: نزهة المجالس ومنتخب النفائس للصفوري ص ٩٢، ضبط/ محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية.

[الجملة وأقسامها]

المسألة الأولى: في شرحها، ويستتبع ذلك ذكر أقسامها وأحكامها، اعلم أنّ اللفظ المفيد يُسمّى كلامًا ويُسمّى جملةً، ونعني - معشَرَ النُّحَاةِ - بالمفيد ما، أي: لفظٌ دلَّ على معنىٍ يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه، واعلم أنّ الجملة أعمُّ من الكلام، فليسا بمترادفين، خلافاً لمتوهمه^(١)، قال المصنف في المغني: "وهو ظاهر كلام الزمخشري، فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال (ويُسمّى جملةً)"^(٢) انتهى.

قلت: لا يلزم من تسميته الكلام جملة ترادفهما عنده لجواز تسمية الأخصّ باسم الأعمّ؛ ألا ترى أنه يَصْدُقُ أن يُسمّى الإنسان حيوانًا، ولا يلزم منه ترادف لفظي الإنسان والحيوان؛ لصدق اسم الأعمّ على ما صدق عليه الأخصّ دون عكسٍ.

(١) ممّن سوّى بين الجملة والكلام وجعلهما مترادفين: ابن جنّي، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن الخباز، وابن الحاجب.

انظر: الخصائص ١/ ١٧، والجمال لعبد القاهر ص ٤٠، والمفصل ص ٦، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ١٠٨، ومنتهى الوصول والأمل لابن الحاجب ص ١٧.

(٢) ٢/ ٤٣١، وراجع: المفصل ص ٦ ونصه "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخوك، وبشترٌ صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ، وتُسمّى الجملة" ا.هـ.

وقوله في المغني أيضا: "والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة (٢/ب) بخلافها"^(١).

فيه أمران، أحدهما: مقتضاه أن القول بترادفهما خطأ؛ وفيه نظر لا يخفى؛ لأنَّ قَصَارَاهُ اصطلاحٌ فلا مشاحة فيه^(٢)، وأما ما ذكره مستندا للتخطة فلا يصلح دليلاً في حقهم؛ لأنَّهم لا يشترطون الإفادة في الكلام دونها، الثاني: لقائل أن يقول: بل الصواب أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه، فوجهُ عموميهما ما ذكره، ووجهُ عموم الكلام أنه قد تكون جملاً كثيرةً لا يُسمَّى مجموعها جملةً، ووجهُ اجتماعيهما في الصِّدْقِ ظاهراً، فتأمل. وممن صرح بما ذكرته من أن الكلام قد يكون جملاً كثيرةً ولا يُسمَّى مجموعها جملةً القرافي^(٣) في شرح المحصول، لكنَّه أتى بعبارة تقتضي أن الكلام عند النحاة أعم من

(١) ٤٣١ / ٢.

(٢) قال الشمني - بعد أن حكى قول الزمخشري وابن الحاجب اللذين ظاهراً كلامهما أن الجملة والكلام مترادفان - : "هو اصطلاحٌ عمل به هؤلاء وتواطؤوا عليه، وما قاله المصنف اصطلاحٌ لقوم آخرين، فليس توهيمٌ أولئك بناءً على اعتبار اصطلاحه بأولى من توهيمه هو بناءً على اعتبار ذلك المصطلح، ولا مشاححة في الاصطلاح" ١١٦ هـ. حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢ / ١١٦.

(٣) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي العلاء إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، مصري المولد والمنشأ والوفاة، توفي سنة ٦٨٤ هـ، له مصنفات جليلة في الفقه وأصوله منها: نفائس الأصول في شرح المحصول، والتنقيح، والذخيرة في الفقه المالكي، والاستغناء في أحكام الاستثناء، انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات ٦ / ١٤٦، والديباج المذهب ١ / ٢٣٦.

الجملة مطلقاً^(١)؛ وهو غير صواب، فالقائل بترادفهما حدُّ أحدهما عنده حدُّ للآخر، وغيره يحتاج إلى حدِّ كلِّ على انفراده ويعسر حدها لحقيقتها من حيث هي على شرائط الحدود، وقول المصنف (إنَّ الجملةَ أعمُّ من الكلام)^(٢) لا يصلحُ حدًّا، كما لا يصلحُ في حدِّ الحيوانِ أَنَّهُ أعمُّ من الإنسان؛ لصدقه على الجسم، إذا تقرر ذلك وقلنا بأنَّ الجملةَ أعمُّ فكلُّ كلامٍ جملةٌ؛ لأنَّه لا يخلو من فعلٍ وفاعلٍ، أو مبتدأٍ وخبرٍ، ولا ينعكسُ أي: وليس كلُّ جملةٍ كلامًا لأنَّ شرطه الإفادَةُ بخلافها^(٣)؛ ألا ترى أنَّ نحو: (إنَّ قامَ زيدٌ) من قولك: إنَّ قامَ زيدٌ قامَ عمرو، يعني: جملة الشرط، يُسمَّى جملةً؛ لاشتماله على الفعل والفاعل، ولا يُسمَّى كلامًا؛ لأنَّه لا يُفيدُ معنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عليه، وكذا، أي: و[مثل]^(٤) القولِ في جملة الشرطِ القولُ في جملة الجوابِ، أي:

(١) انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي ١/ ٤٤٥ ونصه "الجملة عند النحاة أخصُّ من الكلام، فإنَّ الكلامَ قد يكون بجمل كثيرة، وقد يكون بجملة واحدة" اهـ.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٤٣١.

(٣) فرَّق الرضي بين الجملة والكلام بأنَّ الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي، سواءً كانت مقصودةً لذاتها أو: لا، كالجملة التي هي خبرُ المبتدأ، فيخرجُ المصدرُ وأسماءُ الأفعال والمفعول والصفة المشبَّهة والظرفُ مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمَّن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، فكلُّ كلامٍ جملةٌ، ولا ينعكسُ. انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣ طبعة ليبيا، وراجع: المطول للفتازاني ص ٤٣٤ وفيه مثل ما ذكر الرضي.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يستقيم بها الكلام.

جوابه، وهي نحو قولك: (قَامَ عَمْرُو) من مثاله المتقدم، وكذلك جملة الصلة كـ (أَكْرَمْتُهُ) من قولك: (جاءَ الذي أَكْرَمْتُهُ) فلا تُسَمَّى هذه الجُمْلُ كَلَامًا؛ لِعَدَمِ إِفَادَتِهَا، فَتَأَمَّلْهُ (٣/ أ).

[أقسام الجمل]

واعلم أنه قد اختلفَ في تقسيم الجملة على طرقٍ ثلاثة، فالزمخشري^(١) والفارسي^(٢) قَسَمَاها إلى قِسْمَي الكتاب^(٣)، وظرفيةٍ وشرطيةٍ^(٤)، والمصنفُ في المغني كغيره إلى الثلاثةِ الأوَّلِ^(٥)، والأكثرين^(٦) إلى قسَمَي الكتاب، وردُّوا إليهما الشَّرْطِيَّةَ وَالظَّرْفِيَّةَ^(٧)، وهو الراجح؛ فلذلك اقتصر عليه المصنف فقال:

(١) انظر: المفصل ص ٢٤.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ص ٤٣.

(٣) أي: إلى الاسمِية والفعلية، وقد قسمها سيبويه إلى ذلك، فقال: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنِي واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلمُ منه بُدًّا، فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، ومثلُ ذلك: يذهبُ عبدُ الله" الكتاب ١/ ٢٣، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٧٤.

(٤) ممن قال بأنها أربعة أقسامٍ: المطرزي، والكيشي، انظر: كتاب المصباح في النحو ص ٤١، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٤.

(٥) أي: اسمية، وفعلية، وظرفية، انظر: المغني ٢/ ٤٣٣ وممن جعلها ثلاثة أقسام: السيوطي في: الهمع ١/ ٣٧.

(٦) ومنهم: ابن جني، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، انظر: اللمع ص ٣٠، وشرح الجمل ١/ ٣٤٥، والتسهيل ص ٤٨، والتذيل والتكميل ٤/ ٢٦.

(٧) قال ابن يعيش: "هي في الحقيقة ضربان: فعليةٌ واسمِيَّةٌ؛ لأنَّ الشَّرْطِيَّةَ في التَّحْقِيقِ مركَّبةٌ من جملتين فعليتين، الشَّرْطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزءُ فعلٌ وفاعلٌ، والظَّرْفُ في

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بَدِئَتْ بِاسْمٍ، أَي: صَرِيحٍ كـ (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ مَوْوَلٍ

نَحْو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(١)، أَي: (وَصَوْمُكُمْ)، أَوْ بَوْصَفٍ رَافِعٍ لِمُكْتَفَى بِهِ مُعْتَمَدٍ عَلَى نَفْسِي أَوْ اسْتِفْهَامٍ نَحْو: أَقَائِمُ الزَيْدَانِ؟ وَ (مَا قَائِمٌ الزَيْدَانِ)، أَوْ بِاسْمِ فِعْلٍ كـ (هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ)^(٢).

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ حَرْفٌ سِوَاءَ كَانَ عَامِلًا كـ (إِنَّ) وَ (مَا)، أَوْ غَيْرَ عَامِلٍ كـ (هَلْ)، لَمْ يُغَيَّرْ تَسْمِيَّتُهَا، سِوَاءَ غَيَّرَ الْإِعْرَابَ دُونَ الْمَعْنَى، أَوْ الْمَعْنَى دُونَ الْإِعْرَابِ، أَوْ غَيَّرَ هُمَا مَعًا، أَوْ لَمْ يُغَيَّرْ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَمَثَلُ الْأَوَّلِ بِقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَالثَّانِي بِقَوْلِكَ: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟ وَالثَّلَاثُ بِقَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَمْ يُمَثَّلِ الرَّابِعُ، وَمِثَالُهُ: (لِزَيْدٍ قَائِمٍ) أَي: بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالجُمْلَةُ تُسَمَّى فِعْلِيَّةً إِنْ بَدِئَتْ بِفِعْلٍ، سِوَاءَ كَانَ مَاضِيًا أَمْ مُضَارِعًا أَمْ أَمْرًا، وَسِوَاءَ كَانَ مُتَصَرِّفًا تَامًّا مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ مُصَدَّرًا لِفِعْلًا، مَلْفُوظًا بِهِ كـ: (قَامَ زَيْدٌ)،

الحقيقة للخبر الذي هو (اسْتَقَرَّ) وهو فعلٌ وفاعلٌ " ١.١ هـ شرح المفصل ١ / ٨٨، وانظر:

الإيضاح لابن الحاجب ١ / ١٨٧، والتنذيل والتكميل ٤ / ٢٦.

(١) من الآية (١٨٤) سورة البقرة.

(٢) قال الرضي: "اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها

مبتدأة لا خبر لها، كما في: (أقائم الزيدان؟)، وليس بشيء؛ لأن معنى (قائم) معنى

الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا

معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ... " انظر: شرح الكافية للرضي ٣ / ٨٦ وراجع:

حاشية الشمني على المغني ٢ / ١١٧.

و(يَضْرِبُ عمرو)، و(اضْرِبْ)، أم لم يكن كذلك نحو: ﴿نِعَمَ الْعَبْدُ﴾^(١)
 ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾^(٢) ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ﴾^(٣) ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾^(٤)،
 وما أشبهها مما لا يتصرف، ونحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾^(٥) وما أشبهه من
 الأفعال الناقصة، ونحو: ﴿قِيلَ الْخَرَاصُونَ﴾^(٦) مما بُني للمفعول، ونحو:
 ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾^(٧) مما هو غير مُصَدَّر لفظًا، والحرف في أول الجملة
 الفعلية لا يُغَيَّرُ تَسْمِيَتَهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وذلك نحو: (هل قام زيد؟) ونحو (زيداً
 ضربته) (٣/ب) و(يا عبد الله) مما الفعل فيه غير ملفوظ به، وتسمية كل
 من المثالين جملة فعلية؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ، وَفِي
 الثَّانِي: أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ^(٨)، وَلَوْ عَرَّفَ الْمُصَنِّفُ الْفِعْلِيَّةَ بِالْفِعْلِ وَالْمَرْفُوعَ بِهِ

(١) من الآية (٣٠) و (٤٤) سورة (ص).

(٢) من الآية (٢٩) سورة الكهف.

(٣) من الآية (٣٨) سورة مريم.

(٤) من الآية (٥٢) سورة المائدة، وفي الأصل (عسى الله) وهو تحريف.

(٥) من الآية (٥٤) سورة الفرقان.

(٦) الآية (١٠) سورة الذاريات.

(٧) من الآية (٨٧) سورة البقرة، وفي الأصل (فريقا كذبتهم) وهو تحريف، قال
 العكبري: "(فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ) أَي: فَكَذَّبْتُمْ فَرِيقًا، فَالْفَاءُ عَطْفَتْ (كَذَّبْتُمْ) عَلَى (اسْتَكْبَرْتُمْ)
 وَلَكِنْ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ لِتَتَّفَقَ رَأْسُ الْآيَةِ " التبيان ١ / ٨٩، وراجع: البحر المحيط لأبي
 حيان ١ / ٤٦٩.

(٨) انظر: الهمع ١ / ٣٨.

لكان أولى؛ إذ في تعريفه خفاءً وإيهامٌ أن نحو: (قاما الزيدان)^(١) منها، وليس المجموعُ فعليَّةً على اللغة المشهورة^(٢)، بل اسميةٌ قُدِّمَ خَبْرُهَا، إلا أن تُعْرَبَ (الزيدان) بدلاً من الضمير، وقولنا: (والمرفوع به) يشملُ الفاعلَ ونائبه، والاسمَ من بابي (كان) و(كاد).

[الكبرى والصغرى]

وتنقسم الجملةُ إلى صغرى وكبرى، فالصغرى هي المخبرُ بها عن مبتدأ، اسمية كانت أو فعلية، والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملةٌ، ك: (زيدٌ قام أبوه)، ف (زيدٌ) مبتدأ، وجملةٌ (قام أبوه) خبره، فتسمَّى جملة (قام أبوه) صغرى باعتبار الاسمية التي هي جزؤها، وجملة (زيدٌ قام أبوه) كبرى باعتبار الصغرى، وكذلك (زيدٌ أبوه قائمٌ)، وقد تكون الجملةُ صغرى وكبرى

(١) يجوز في الاسم الظاهر: أن يكون مبتدأ مؤخرًا، والجملة قبله في موضع الخبر، أو بدلاً من الضمير، أو فاعلاً للفعل، وما اتصل بالفعل حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٢، والتذليل والتكميل ٦/٢٠٣، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٥٩.

(٢) هذه اللغة يسميها النحويون لغة (أكلوني البراغيث)، بإلحاق الفعل علامة التثنية والجمع، تقول: قاما أخواك، وخرجوا إخوتك، وأنطلقن إماءك، وتنسب إلى (طيء) و (أزد شنوءة) و (بلحارث بن كعب). انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/١٥٤، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٠، والتذليل والتكميل ٦/٢٠٣، وتوضيح المقاصد للمراذي ٢/٥٨٧، وأوضح المسالك ٢/٩٨، وشرح ابن عقيل ٢/٨٠، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان ٢/٦٨.

باعتبارين كما إذا قيل (زيدٌ أبوه غلامه منطلق) فـ (زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثاني، و(غلامه) مبتدأ ثالث، و(منطلق) خبر الثالث، وهو (غلامه) والثالث وخبره خبر الثاني وهو (أبوه)، والثاني وخبره خبر الأول وهو (زيد)، ويُسمَّى المجموعُ جملةً كبرى لا غير، وتسمَّى جملةً (غلامه منطلق) جملةً صغرى لا غير، وجملةً (أبوه غلامه منطلق) جملةً كبرى بالنسبة إلى جملة (غلامه منطلق) وتُسمَّى جملةً (غلامه منطلق) صغرى بالنسبة إلى (زيد أبوه غلامه منطلق) المجموع، ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ^(١) إِذْ أَصْلُهُ (لَكِن أَنَا) ^(٢) وَإِلَّا لَقِيلَ: (لَكِنَّهُ) ^(٣)، ففيه ثلاثة مبتدآت ^(٤)، إذا (أ / ع) لم يُقدَّر (هو) ضمير (الله) ولفظ الجلالة بدلٌ منه أو عطفٌ بيان ^(٥)، بل قُدِّر ضمير الشأن، فـ (أنا) مبتدأ، و(هو)

(١) من الآية (٣٨) سورة الكهف.

(٢) بالأصل قرأ ابن مسعود، وأبي بن كعب، والحسن، انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٨ / ٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٥٧، والمحرر الوجيز لابن عطية ٣ / ٥١٧.

(٣) قال الشيخ خالد: "إن لم يكن أصله (لكن أنا) بالتخفيف، بل كان أصله (لكن هو) بالتشديد وإسقاط الألف لقليل (لكنه) لأن (لكن) المشددة عاملة عمل (إن) فإذا كان اسمها ضميراً وجب اتصاله بها" موصل الطلاب ص ٣٥.

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٢ / ٨٤٨، والبحر المحيط ٦ / ١٢٢، وشرح قواعد الإعراب للكافي ص ٧٩، وموصل الطلاب ص ٣٦.

(٥) القول بأن لفظ الجلالة بدل أو عطف بيان هو ما ذهب إليه ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٧٥ فقال: "(لكننا هو الله ربّي) إعراب (هو) مبتدأ،

مبتدأ ثانٍ، و(الله) مبتدأ ثالث، و(ربي) خبر الثالث، والثالث وخبره خبرٌ ثانٍ، والثاني وخبره خبرٌ الأول، فيُسمَّى المجموعُ جملةً كبرى، و(الله ربي) جملةً صغرى، و(هو الله ربي) جملة كبرى بالنسبة إلى (الله ربي)، وصغرى بالنسبة إلى المجموع.

وقد تكونُ الجملةُ لا صغرى ولا كبرى، كأن تكون فعليةً، أو اسميةً مفردةً الخبر لفظاً أو تقديرًا، ك (قام زيدٌ) و(عمر و قائمٌ) أو (في الدار) أو (عندك) إذا قدَّرتَ التعلُّقَ بـ (مستقرٌّ) لا بـ (استقرٌّ).

وإنما قال المصنّفُ (صغرى وكبرى) موافقةً للنحاة؛ وإنما الوجه استعمالُ (فُعَلَى أَفْعَل) بـ (أل) أو بالإضافة^(١).

وقد يحتملُ الكلامُ الكبرى وغيرها كما في نحو: ﴿أَنَا ءَأَيْنِكَ بِهِ﴾^(٢)؛ إذ يحتمل أن يكون (ءَأَيْنِكَ) فعلاً مضارعاً^(٣) ومفعولاً، وأن يكون اسمَ فاعل

و(الله) بدل منه أو عطف بيان، و(ربي) خبر المبتدأ، والجملة خبر عن (أنا) في (لكنّا)، والضمير العائد عليه هو الضمير في (ربي) لأنَّ المبتدأ للمتكلم، فوجب أن يكون الضمير للمتكلم "أ.هـ.

(١) قال في المغني ٤٣٨ / ٢ "إنما قلتُ (صغرى وكبرى) موافقةً لهم، وإنما الوجه استعمالُ (فُعَلَى أَفْعَل) بـ (أل) أو بالإضافة " أ.هـ .

(٢) من الآية (٣٩) سورة النمل.

(٣) بأن يكون ألفه منقلبة عن همزة هي فاء الكلمة، وأصله (أأتي) على وزن (أفعل) مضارع (أتى)، انظر: الدر المصون للسمين الحلبي ٦١٥ / ٨، وحاشية الشمني على المغني ١١٨ / ٢.

ومضافاً إليه^(١)، وفي نحو: (زيدٌ في الدار)؛ إذ يحتمل تقدير (استقرَّ) وتقدير (مستقرَّ)، ونحو: (إنما أنت سيرًا)؛ إذ يحتمل تقدير (تسيرٌ) وتقدير (سائرٌ)، فالجملة مع تقدير الفعل كبرى، ومع تقدير اسم الفاعل صغرى.

[الجملة التي لها محل من الإعراب]

المسألة الثانية: في الجملة التي لها محل من الإعراب، وضابطها بطريق الإجمال: أن كل جملة حلت في محلّ المفرد فلها محلّ من الإعراب، وقدمها على التي لا محلّ لها لأنه أقرب إلى الضبط، وأنسب بالتعليم، لعدم انتشارها، وعكس في المغني اعتباراً للأصل في الجمل وهو عدم حلولها محلّ المفرد^(٢)، وأشار إلى تفصيلها بقوله: وهي، أي: الجمل التي لها محلّ، سبع، إحداهنّ: الواقعة خبراً، وموضعها إمّا رفعٌ أو نصبٌ (٤/ب) فهو رفعٌ في موضعين: بابي المبتدأ و(إنّ)^(٣)، فالأول نحو: (زيدٌ قام أبوه) والثاني نحو: (إنّ زيداً أبوه قائمٌ)، فجملتا: (قام أبوه) و(أبوه قائمٌ) موضعهما رفعٌ؛ لوقوع الأولى خبر المبتدأ، والثانية خبر (إنّ)، وهو نصبٌ في موضعين: بابي (كان)

(١) انظر: الكشاف ٤/٤٥٥، والمحرر الوجيز ٤/٢٦١، والدر المصون ٨/٦١٥،

والمغني ٢/٤٣٩.

(٢) انظر: المغني ٢/٤٤٠.

(٣) قال الكافيجي: "عدّهما واحداً لاشتراكهما في الرفع، وإن كان الفرق بينهما حاصلًا بأنّ العامل في الأول هو العامل المعنوي، وفي الثاني اللفظي، على ما هو المذهب المنصور". شرح قواعد الإعراب ص ٨٣، وانظر في الفرق بين البابين موصل الطلاب ص ٣٧.

و(كاد)^(١)، فالأول نحو: ﴿كَانُوا يُظْلَمُونَ﴾^(٢) والثاني نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٣) فجملتا (يظلمون) و(يفعلون)^(٤) موضعهما نصب؛ لوقوع الأولى خبر (كان)^(٥)، والثانية خبر (كاد).
وزاد بعضهم^(٦) ثلاثة أحر: خبر (ما) الحجازية نحو: (ما زيد أبوه قائم)،
وخبِرَ (لا) أختها^(٧) نحو: (لا رجلٌ يصدُّق)، وخبِرَ (إن) النافية نحو: (إن زيدٌ
يسافر أخوه).

- (١) قال الكافي ص ٨٦: "جمع البابين ههنا أيضًا للاشتراك في النصب" وفي الفرق بين البابين انظر: موصل الطلاب ص ٣٨.
(٢) من الآية (١٧٧) سورة الأعراف.
(٣) من الآية (٧١) سورة البقرة.
(٤) في الأصل: (فجملتا "يفعلون" و "يظلمون").
(٥) اختلف في علام نصب خبر (كان)؟ فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحال، لأنَّ (كان) فعلٌ غير متعدِّ، والفراء إلى أنه منصوب لشبهه بالحال، والبصريون إلى أنه منصوب تشبيها بالمفعول. انظر: الأصول ١/ ٨٢، والإنصاف ٢/ ٨٢١، والتبيين للعكبري ص ٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/ ١٦٧، والتذليل والتكميل ٤/ ١١٦، وائتلاف النصره للزبيدي ص ١٢١، والهمع ٢/ ٦٢ وما بعدها.
(٦) المراد به: أبو العباس العنَّابي في كتابه: الحلل في الكلام على الجمل ص ٥٢، منشور ضمن (رسالتان في النحو)، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ المرادي في كتابه: رسالة في جمل الإعراب ص ٦٣، ذكر خبر (ما) الحجازية، وخبِرَ (لا) أختها، ولم يذكر خبر (إن) النافية.
(٧) والمراد بها: (لا) التي تعمل عمل (ليس).

الثانية، والثالثة، من الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، الجملة الواقعة حائلاً، والجملة الواقعة مفعولاً، ومحلها نصبٌ، فالجائية تكون فعليةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(١)، فجملة: (يَبْكُونَ) واقعةٌ موقع الحال، أي: حال كونهم باكين، وتكون اسميةً ولم يمثّل لها، ومثالها قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ﴾^(٢)، فجملة: (وهو ساجدٌ) واقعةٌ موقع الحال، أي: حال سجوده، ومثله قولُ كعب:

صَافٍ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ^(٣)

(١) الآية (١٦) سورة يوسف.

(٢) مسند أحمد ١٥ / ٢٧٤، وصحيح مسلم كتاب: الصلاة، باب: ما يقال في الركوع والسجود ١ / ٣٥٠، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) عجز بيت من البسيط وصدرة:

شُجَّتْ بذي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ

وهو لكعب بن زهير في: الديوان ص ٦١ من قصيدته (بانت سعاد)، وانظره في: شرح (بانت سعاد) للتبريزي ص ١٣، ومغني اللبيب ٢ / ٤٧٣، وشرح أبياته ٦ / ٢٥٧، وفيه: (شُجَّتْ): مُزَجَّتْ، و (ذو شَبَمٍ): بماء ذي شَبَمٍ، يقال: شَبِمَ الماءُ، أي: بَرَدَ، و (محنة): ما انعطف من الوادي وانحنى منه، و (الأبطح): مسيلٌ واسعٌ فيه دقاق الحصى، و (مشمول): الذي هبَّت عليه ريح الشمال.

وهو شاهد على أنَّ قوله (وهو مشمول) جملة اسمية واقعة موقع الحال مثل جملة (وهو ساجد) في حديث الرسول صلَّى الله عليه وآله وسلم.

والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع، الموضع الأول: أن تقع محكية^(١)

بالتقول، نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(٢)، فجملة: (إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) في موضع

المفعول بـ (قَالَ)^(٣)، وكقول الشاعر:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ . . وَقُلْنَا الْقَوْمَ إِخْوَانُ^(٤)

ف: (القومُ إخوانُ) في موضع المفعول بـ (قلنا).

والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب (ظَنَّ)^(٥)، نحو: (ظننت زيدا

يقراً)، فجملة: (يقراً) وفاعله في محل النصب على أنها ثانية لأول مفعولي

(ظَنَّ)، وقد اجتمع وقوع خبر (كان) و(إنَّ) وثاني مفعولي باب (ظَنَّ) في

قول أبي ذؤيب (٥ / أ):

(١) الحكاية: إيراد اللفظ على استبقاء صورته الأولى. انظر: شرح قواعد الإعراب

للكافيجي ص ٩٣.

(٢) من الآية (٣٠) سورة مريم.

(٣) والدليل على أنها محكية بالقول كسر (إنَّ) بعد دخول (قال). انظر: موصل

الطلاب ص ٤٠.

(٤) من الهزج للفند الزماني انظره في: شعر الفند الزماني ص ٢٥، وصدده فيه (كفَّفْنَا

عَنْ بَنِي هِنْدَ)، وراجع في: الحماسة ص ٤، وشرحها للأعلم ص ٣٦١، وشرحها

للتبريزي ١ / ٢٣، ومغني اللبيب ٢ / ٧٥٦، وشرح شواهد للسيوطي ص ٩٤٤،

والخزانة ٣ / ٤٣١.

(٥) قال الكافيجي: "أي: في أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين، فإنَّ أصلَ

المفعول الثاني خبرٌ، والخبرُ قد يكون جملة، فكذلك المفعول الثاني، فلهذا لا يقع

المفعول الثاني جملة في باب (أعطيت)" ١.هـ شرح قواعد الإعراب ص ٩٦.

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ . فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ^(١)
 والثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب (أعلم) نحو: أعلمتُ زيداً عمراً
 أبوه قائمٌ، فجملة (أبوه قائمٌ) في محل نصب لوقوعها تالية للمفعول
 الثاني، وإنما وقعت ثانية للمفعول الأول في باب (ظنّ) وتالية للمفعول
 الثاني في باب (أعلم) لأنَّ أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغٌ.
 والرابع: أن تقع مُعَلِّقًا عنها العامل^(٢) وذلك إذا كان قلبياً، سواء كان من باب
 (ظنّ) أم من غيره، ولهذا انقسمت إلى ثلاثة أقسام^(٣)، أحدها: أن تكون واقعةً
 في محل المفعولين نحو: ﴿أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى﴾^(٤)، وثانيها: أن تكون في

(١) البيت من الطويل، لأبي ذؤيب في: ديوان الهذليين ١/٣٦، والكتاب ١/١٢١،
 وشرحه للسيرافي ١/٤٥٦، وتوجيه اللمع ص ١٨١، والمغني ٢/٤٧٨، والمقاصد
 النحوية للعيني ١/٤٢٢، وشرح شواهد المغني ص ٦٧١، وشرح أبياته
 للبغدادي ٦/٢٦٨. قال السيرافي: "أعمل الزعم في النون والياء، وهي المفعول
 الأول، و (كنتُ أجهلُ فيكم) جملة في موضع المفعول الثاني" شرح
 الكتاب ١/٤٥٦.

(٢) التعليق هو: إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدرُ الكلام، سواء كان
 العاملُ من باب (علم) أم من غيره. انظر: موصل الطلاب ص ٤٠، وراجع: شرح
 التسهيل ٢/٨٨، والتذيل والتكميل ٦/٧٨، وشرح قواعد الإعراب للكافيحي ص ٩٩.
 (٣) انظر: المغني ٢/٤٧٨.

(٤) من الآية (١٢) سورة الكهف، وقوله تعالى (أَيُّ الْحَزْبَيْنِ) مبتدأ ومضاف إليه، و
 (أحصى) خبره، وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب سادة مسد مفعولي (نعلم).
 انظر: موصل الطلاب ص ٤٠.

موضع مفعول مقيد بالجار نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(١)؛ لأنه يقال: (نظرت فيه) ولكنه معلق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الجار.

وثالثها: أن تكون في موضع المفعول المسرّح، أي: غير المقيّد بالجار، نحو: (عرفتُ مَنْ أبوك)، و(علمتُ مَنْ أبوك)، إذا أردت (علم) التي بمعنى (عرف)؛ لصدق قولك: (عرفت زيدا وعلمته).

والرابعة: مما له محلّ الجملة المضاف إليها^(٢) ومحلّها الجرّ، فعليّة كانت نحو

قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰلِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٣)، أو اسمية نحو قوله تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾^(٤).

(١) من الآية (١٩) سورة الكهف، وقوله تعالى (أَيُّهَا) مبتدأ ومضاف إليه، و (أزكى) خبره، و(طعاما) تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادة مسد مفعول (ينظر) المقيد بالجار. انظر: موصل الطلاب ص ٤٠، وراجع: التبيان ٢/ ٨٤٢، والبحر المحيط ٦/ ١٠٧.

(٢) نقل الشمني عن الدماميني أنه لا ينبغي أن تنتظم هذه الجملة في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب؛ ضرورة أنّ المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية، كيف وهو لا يكون إلا اسما أو ما في تأويل الاسم. ثمّ اعترض عليه بقوله: "أقول لا نسلم أنّ المراد من الجمل التي لها محل من الإعراب ما لا يكون معنى المفرد، بل المراد منها ما هو أعمّ من ذلك": انظر: حاشية الشمني ٢/ ١٣٧، وراجع: حاشية الدسوقي ٢/ ٩٦، وحاشية الأمير ٢/ ٦٦، وقد أورد رأي الدماميني.

ومما يلزم الإضافة إليه من الجمل^(٣) **كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَعْلِيَّةً، فَإِنَّ إِضَافَةَ (إِذْ) إِلَيْهَا وَاجِبَةٌ اتَّفَاقًا، فَالاسْمِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾^(٤)، وَالْفَعْلِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا نَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٥)، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذَا)، أَيْ: غَيْرِ الْفَجَائِيَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾^(٦)، (٥/ب) فَإِنَّ إِضَافَةَ (إِذَا) أَيْضًا إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَاجِبَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، لَكِنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الثَّلَاثِ مُبَيَّنًا^(٧).**

أَوْ وَقَعَتْ بِنَوْعِيَّهَا بَعْدَ (حَيْثُ) - مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ غَالِبًا - فَإِنَّ إِضَافَتَهَا إِلَيْهَا لَازِمَةٌ أَيْضًا، فَالاسْمِيَّةُ نَحْوُ: (جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)، وَالْفَعْلِيَّةُ نَحْوُ:

(١) مِنَ الْآيَةِ (١١٩) سُورَةِ الْمَائِدَةِ. وَجُمْلَةٌ (يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ (يَوْمٍ) إِلَيْهَا.

(٢) مِنَ الْآيَةِ (١٦) سُورَةِ غَافِرٍ. وَجُمْلَةٌ (هُمْ بَارِزُونَ) فِي مَحَلِّ جَرِّ بِإِضَافَةِ (يَوْمٍ) إِلَيْهَا، وَالدَّلِيلُ عَلَى إِضَافَتِهِ عَدْمُ تَنْوِينِهِ.

(٣) بَعْدَ أَنْ مَثَّلَ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لِلْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، سِوَاءَ كَانَتْ فَعْلِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً، فَصَدَّ إِلَى تَعْدَادِ مَوَارِدِ اسْتِعْمَالَاتِ تِلْكَ الْجُمْلِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِالْعَوَامِلِ فِيهَا لِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ وَالْإِيضَاحِ.

(٤) مِنَ الْآيَةِ (٢٦) سُورَةِ الْأَنْفَالِ.

(٥) مِنَ الْآيَةِ (٤٠) سُورَةِ التَّوْبَةِ.

(٦) مِنَ الْآيَةِ (١) سُورَةِ الزَّلْزَلَةِ.

(٧) اللَّوْحَةُ (٢٣/أ) مِنَ الْجِزْءِ غَيْرِ الْمُحَقَّقِ.

(جلستُ حيثُ يجلسُ زيدُ)، وفي (حيثُ) ستُّ لغاتٍ، تثليثُ الثاء مع الياء والواو^(١)، ونذرُ إضافتها إلى المفرد، والكسائي يقيسه^(٢).

أو وقعت بعد (لَمَّا) الوجودية، أي: التي هي حرفٌ وجودٍ لوجودٍ، عند من قال باسميتها^(٣)، وسيأتي التصريح به عند الكلام على (لَمَّا)^(٤).

أو وَقَعَتْ بنوعيتها بعد (بَيْنَمَا)، أي: (بَيْنَ) المتصلة بـ (ما)، فالاسمية كقوله:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعًا . . . إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلَهُ^(٥)

والفعلية نحو: (بَيْنَمَا ذَهَبَ زَيْدٌ إِذْ جَاءَ عَمْرُو).

أو وَقَعَتْ بنوعيتها بعد (بَيْنَا) بغير ميم، فالفعلية كقوله:

(١) انظر لغات (حيث) في: المحكم لابن سيده ٤٣٢/٣، والمفصل ص ١٢٩،

وشرحه لابن يعيش ٩١/٤، والهمع ٢٠٥/٣.

(٢) انظر رأي الكسائي في: التذييل والتكميل ٦٦/٨، والارتشاف ١٤٤٩/٣، وأوضح

المسالك ١٢٥/٣، والهمع ٢٠٦/٣.

(٣) القول بأن (لَمَّا) اسم هو قول: ابن السراج، والزجاجي، والفارسي، وابن جني.

انظر: الأصول ١٥٧/٢، وحروف المعاني للزجاجي ص ١١، والإيضاح العضدي

ص ٣٢٨، وكتاب الشعر ص ٧٠، والمغني ٣٠٩/١، وشرح قواعد الإعراب ص ١١٠.

(٤) اللوحة (٢٥/أ).

(٥) في الأصل: (إِذْ قَدْ أَتَى) بزيادة (قد) وبها ينكسر الوزن.

(٦) البيت من الخفيف لجميل بثينة في: ديوانه ص ١٠٥، وفيه (هُنَّ) بدلا من (نحن)

و(بدا) بدلا من (أتى)، وانظره في: المسائل الشيرازيات ص ٤٩٦، التذييل

والتكميل ٢٩٨/٧، والمغني ٣٤١/١، والمساعد ٥٠٤/١، وشرح أبيات

المغني ٢٧٢/٥، والخزانة ٦٣/٧.

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا . . . إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ^(١)
والاسميَّةُ نحو: (بَيْنَا نَحْنُ ذَاهِبُونَ أَقْبَلَ عَمْرُو)، والصحيحُ أنَّ الجملةَ بعد
(بَيْنَمَا) و(بَيْنَا) لا محلَّ لها من الإعراب، بناءً على أنَّ (ما) كافةٌ لـ (بين) عن
الإضافة^(٢)، والأصلُ في (بينما): (بينما).
فهي، أي: الجملةُ في هذه الأماكن، في موضعِ خفضٍ بإضافتيهنَّ، أي: إضافةُ
هذه الأشياءِ إليها.

(١) البيت من الطويل نُسب إلى هند بنت النعمان في: أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٥١،
ونُسب إلى حُرَّة بنت النعمان في: الحماسة ٢/ ٤٠، وشرحها للمرزوقي ٢/ ١٢٠٣،
والتذيل والتكميل ٧/ ٣٠٤، والجنى الداني ص ٣٧٦، والمساعد ١/ ٥١١، والخزانة
٧/ ٥٩، وغير منسوب في: المساعد ١/ ٥٠٤، والهمع ٣/ ٢٠٢.
(٢) قيل في (ما) إنها زائدةٌ بعد (بين) كافةٌ لها عن الإضافة، وقيل: زائدةٌ و(بين)
مضافةٌ إلى الجملة، وقيل: زائدةٌ و(بين) مضافةٌ إلى زمنٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الجملة،
وهذه الأقوال الثلاثة تكون في (بينما) بزيادة الألف. انظر: هذه الأقوال في: التذيل
والتكميل ٧/ ٣٠٤، والمغني ١/ ٣٤١، والمساعد ١/ ٥٠٤، والخزانة ٦/ ٦٣، وما
صححه الشارح - رَحِمَهُ اللهُ - من أنَّ الجملةَ بعد (بينما) و(بينما) لا محلَّ لها من الإعراب،
بناءً على أنَّ (ما) كافةٌ لها عن الإضافة هو قول الشيخ خالد في: موصل الطلاب
ص ٤٢.

والخامسة: الجملة الواقعة جواباً لشرطٍ جازم^(١) ومحلها الجزم إذا كانت مقرونة بـ (الفاء)^(٢)، أو بـ (إذا)^(٣) الفجائية؛ لأنها لم تُصَدَّرْ بمفردٍ يقبل الجزم لفظاً كما في: (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ)، أو محلاً كما في: (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، فالأولى، وهي المقرونة بالفاء، تكون اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَالْأُولَى﴾، وهي المقرونة بالفاء، تكون اسميةً نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَالْأُولَى﴾، فـ (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) هي اسميةٌ (لا) وخبرها - اللذان هما مبتدأ وخبرٌ في الأصل -، محلها الجزم؛ لوقوعها جواباً (٦/أ) لشرطٍ جازمٍ، ولهذا، أي: ولأجل أن الجملة الواقعة جواباً لشرطٍ جازمٍ وهي مقرونة بالفاء محلها الجزم قرئ بجزم: (يَذَرُهُمْ) بالياء، عطفاً على محل الجملة، وهي

(١) قال الكافي ص ١١٣: "قوله (جواباً لشرط جازم) أي: جواباً لكلمة الشرط التي تعمل عمل الجزم لفظاً، أو محلاً، أو تقديراً، وقيد الشرط بالجازم لأن الجملة إذا وقعت جواباً لشرط غير جازم فلا يكون لها محلٌّ من الإعراب نحو: لو قُمتَ قُمتُ" ا.هـ.

(٢) انظر مواضع اقتران الجواب بالفاء: الارتشاف/٤/١٨٧٣، والمساعد/٣/١٤٦، وشرح ابن عقيل/٤/٣٧، والهمع/٤/٣٢٧.

(٣) تنوب (إذا) عن الفاء رابطة للجواب وهو جملة اسمية غير طلبية، وكانت أداة الشرط (إن). انظر: شرح التسهيل/٤/٨٥، وتمهيد القواعد/٩/٤٣٦٧، وموصل الطلاب ص ٤٣، والهمع/٤/٣٢٨.

(٤) من الآية (١٨٦) سورة الأعراف.

قراءة حمزة^(١) والكسائي^(٢)، وفعليّة^(٣) نحو ﴿إِنْ تَبُدُّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤) ولهذا قرأ أبو جعفر^(٥)، ونافع^(٦)،

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، أبو عمارة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠ هـ، وتوفي سنة ١٥٦ هـ، أخذ عن الأعمش وغيره، انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ٢٥٠، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٢٦١.

(٢) نسبت لهما في: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٢٩٩، والكشف لمكي ١/ ٤٨٥، والإقناع لابن الباذش ص ٦٥٢، ولهما ولخلف ووافقهم الأعمش في: إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٧١.

(٣) بالنصب معطوفة على قوله (تكون اسمية)، أي: تكون الجملة المقترنة بالفاء اسمية - ومثل لها - وفعليّة - ولم يذكرها ابن هشام، وذكرها الشارح ومثل لها. (٤) من الآية (٢٧١) سورة البقرة.

(٥) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني، إمام أهل المدينة في القراءة، أحد القراء العشرة، من رواته (نافع) أحد القراء السبعة، حدّث عن أبي هريرة، وابن عباس، توفي سنة ١٣٠ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٧، وغاية النهاية ٢/ ٣٨٢.

(٦) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم، وقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو الحسن، إمام أهل المدينة، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٦٩ هـ، وقيل: غير ذلك، انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٤١، وغاية النهاية ٢/ ٢٨٨.

وحمزة، والكسائي، وخلف^(١) ﴿وَنُكْفِرُ﴾ بالجزم والنون، عطفًا على المحل^(٢)، ثم الفاء المقدرة كالموجودة نحو قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا . . وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٣)

تقديره: فالله يشكرها^(٤)، والربطُ بالفاء تارةً يكونُ جائزًا، وقد يكونُ واجبًا، وإنما يجبُ إذا كان الجوابُ غيرَ صالحٍ لأنَّ يكونَ شرطًا، بأنَّ يكونَ جملةً

(١) خلف بن هشام بن ثعلب، أبو محمد البزار، أحد القراء العشرة، ولد سنة ١٥٠هـ، سمع مالك بن أنس، وحماد بن زيد، وتوفي سنة ٢٢٩هـس . انظر: معرفة القراء الكبار ١/٤١٩، وسير أعلام النبلاء ١٠/٥٧٦، وغاية النهاية ١/٢٤٦.

(٢) انظر: السبعة ص ١٩١، والحجة لأبي علي ٢/٤٠٠، والكشف/١٢١٧، والنشر ٢/٢٣٦.

(٣) من البسيط نسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، ونسب لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوانه ص ٦١، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه ص ٢٨٨، وانظره في: الكتاب ٣/٦٥، والنوادر لأبي زيد ص ٢٠٧، والمقتضب ٢/٧٠، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٤١٠، وتحصيل عين الذهب للأعلم ص ٤٠٩، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٤، وشرح الكافية الشافية ص ١٥٩٧، والمساعدا ٣/١٤٧، والهمع ٤/٣٢٨.

(٤) حذف الفاء في مثل ذلك ضرورة عند الخليل وسيبويه، انظر: الكتاب ٣/٦٤، وهو المفهوم من كلام المبرد في: المقتضب ٢/٧٠، ونُقِلَ عنه أنه منع حذفها حتى في الشعر، وأن الرواية (من يفعل الخير فالرحمن يشكره) انظر: النوادر ص ٢٠٨، والمغني ١/١٨٧، وعن الأخفش أنَّ ذلك واقع في النثر الفصيح ومنه قوله تعالى ﴿لِيُنذِرَ لِقَوْمٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ هُمْ أَفْوَاجًا﴾، وذهب ابن مالك إلى أن حذفها جائز، وهو في الشعر كثير

اسميَّة، أو فعليَّة، أو طليبيَّة، أو مبدوءة بفعلٍ غيرٍ مُتصَرِّفٍ، أو مقرونًا بالسَّين، أو سوف، أو قد، أو كان منفيًا بـ (ما) أو (لن) أو (إن)، أو يكون قسَمًا، أو مقرونًا بـ (رُبَّ)، كما هو مبسوطٌ في محلِّه^(١).

ومثالُ الثانية وهي المقرونةُ بـ (إذا) الفجائية نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢)، فجملة: (هُمَّ يَقْنَطُونَ) وقعت جوابًا لشرطٍ جازمٍ هو (إِنْ)، ومحلُّها الجزمُ لوقوعها جوابًا له بعد (إذا) الفجائية، والفجاءة: البعثة، يقال: فَجِئَهُ الأَمْرُ يَفْجِئُهُ^(٣)، على وزن (سَمِعَ يَسْمَعُ) أي بغته، والمصدر (مُفَاجِئَةٌ)، والمرَّةُ (فَجَاءَتْ) كـ (ضَرَبَتْ)، و(إذا) هذه حرفٌ على

وفي النثر قليل. انظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٣٤، والجنى الداني ص ٦٩، والمغني ١/ ١٨٧.

(١) انظر هذه المواضع في: الارتشاف ٤/ ١٨٧٣، وشرح ابن عقيل ٤/ ٣٧، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٤٠، والهمع ٤/ ٣٢٧.

(٢) من الآية (٣٦) سورة الروم.

(٣) انظر: تهذيب اللغة ١١/ ٢١١، ولسان العرب ١/ ١٢٠ (ف.ج.أ).

الصحيح^(١)، وكونها رابطة للجواب بالشرط هو الصحيح^(٢)، وقيل: الربط بفاءٍ مقدّرةٍ قبلها^(٣)، وربطها لّه به ليس بطريق الأصالة بل بطريق الخلفية عن الفاء. فأما إذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من (الفاء) و(إذا) نحو: **إن قام زيد قام عمرو، فمحلّ الجزم هنا محكوم به للفعل الذي هو (قام) (٦/ب) وحده، لا للجملة بأسرها، وكذا، أي: وكالقول في الجملة الواقعة جواباً للشرط التي لم تقترن بالفاء ولا ب (إذا) الفجائية، من أن محلّ الجزم فيها محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها، القول في فعل الشرط، الذي هو (قام) من مثاله**

(١) سيأتي الكلام على (إذا) الفجائية، وهل هي حرف أو ظرف؟ وآراء النحاة في ذلك ص .

(٢) كون (إذا) رابطة للجواب بالشرط هو قول الخليل وسيبويه. انظر: الكتاب ٣/٦٣، والارتشاف ٤/١٨٧٢، والمساعد ٣/١٦٣ .

(٣) نُسب هذا القول للأخفش في: الارتشاف ٤/١٨٧٢، والمساعد ٣/١٦٣، والذي في معاني القرآن خلاف ذلك، انظر: المعاني ٢/٤٧٥، وردّ الإمام عبد القاهر على من قال إن الربط بالفاء المقدرة، فقال: "ومن قال إن قوله عز وجل: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ في تقدير الفاء، دخّل عليه أن يقول ذلك في الفعل المجزوم، نحو: إن تضرب أضرب، وذلك أن (إذا) بمنزلة الفاء في تضمّن معنى التعقيب والاتباع، وإذا حصل منه المطلوب من الفاء كان التقدير ثانياً محالاً، لأنه بمنزلة الجمع بين فائين، كما أن الجواب إذا وُجد مجزوماً علم أنه تابع للشرط، وغير منقطع عنه، فلم يفتقر إلى الفاء، فلو جاز أن يقال إن التقدير: فإذا هم يقنطون، جاز أن يقال: إن التقدير: إن تضرب فأضرب، بالجزم، وذلك لا يجوز بوجهه" ١. هـ، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٠١، وراجع: المساعد ٣/١٦٣، والهمع ٤/٣٢٩ .

المتقدم، ولهذا، أي: ولأجل أن القول في فعل الشرط كالقول في الجملة الواقعة جواباً له غير مقرونة بالفاء ولا بـ (إذا) تقول إذا عطفت عليه، أي: على فعل الشرط، فعلاً مضارعاً، فتنازعا معمولاً، وأعملت الأول^(١) المعطوف عليه بأن جردته من الضمير في نحو قولك: (إن قام ويقعداً أخواك قام عمرو)، فتجزم المعطوف^(٢) قبل أن تكمل الجملة؛ لأن الجزم كما تقدم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها، إذ لو لم يكن كذلك للزم العطف على الجملة قبل أن تتم، وهو ممتنع^(٣).

(١) قال الكافيجي: "وأعملت الأول، أي: الفعل المعطوف عليه، على مذهب الكوفيين، لأجل تصوير المطلوب، لا لأنه مذهب مختار في باب التنازع، وإنما قيده بالأول لأن الفعل المعطوف لو عمل على مذهب البصريين، كما إذا قلت: إن قاما ويقعد أخواك قام عمرو، لم يظهر المطلوب أيضاً، فيتوقف ظهور المطلوب على مجموع القيدتين المذكورين" .١.هـ، شرح قواعد الإعراب ص ١٢٥.

(٢) في الأصل: (فتجزم المعطوف عليه) والصواب ما أثبتته.

(٣) هذا مفهوم من كلام ابن هشام في: المغني ٢/ ٤٨٦، وتعقبه الدماميني بوجهين، انظرهما في: حاشية الشمي ٢/ ١٤٠.

والجملة السادسة: **التابعة لمفرد^(١)**، وهي ثلاثة أنواع، اقتصر على نوع منها^(٢)، وأتى في أوله بكاف التشبيه المقتضية لعدم الحصر؛ ليقس عليه النوعين الآخرين، فقال: **كالجملة المنعوت بها**، أي: الواقعة نعتاً لمفرد، ومحلها هنا هو بحسب منعوتها، وفي بعض النسخ (متبوعها)، فإن كان مرفوعاً فهي في موضع رفع، كما في نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَّ يَوْمَ لَا بَيْعُ فِيهِ﴾^(٣)، فالجملة التي هي اسم (لا) وخبرها، اللذان هما مبتدأ وخبر في الأصل، في محلّ الرفع لارتفاع منعوتها الذي هو (يَوْمٌ) بالفاعلية^(٤)، وإن كان منعوتها منصوباً فهي في موضع نصب، كما في نحو قوله تعالى:

(١) قال الكافيجي: "التابعة لمفرد، أي: لاسم مفرد نكرة، فإن الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبداً، وأما المعرف بلام الجنس فهو في حكم النكرة، ولهذا حمل (يسبني) على الوصف في قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي . . . فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي "

شرح قواعد الإعراب ص ١٢٦، وانظر النعت بالجملة وأحكامها في: التذييل والتكميل ١٢/٢٥٦، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٣١.

(٢) اقتصر المصنف - رَحِمَهُ اللهُ - هنا على نوع واحد، هو الجملة المنعوت بها، لكنه ذكر الأنواع الثلاثة في المغني ٢/٤٨٧.

(٣) من الآية (٢٥٤) سورة البقرة، و من الآية (٣١) سورة إبراهيم.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٢٩، والتبيان للعكبري ١/٢٠٢، والبحر ٢/٢٨٦.

﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾^(١) فجملة (تُرْجَعُونَ) في محلِّ النَّصْبِ؛

لانتصاب منعوتهما الذي هو (يَوْمًا) بالمفعولية^(٢)، وإن كان منعوتهما مجروراً فهي في موضع جرٍّ في نحو قوله تعالى في سورة (آل عمران) (٧/ أ):

﴿فَكَيْفَ إِذَا جُمِعْتَهُمْ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٣) فالجملة التي هي اسمٌ (لا)

وخبرها في محلِّ الجرِّ؛ لانخفاض منعوتهما الذي هو (يوم) باللام.

وأما النوعان الآخران اللذان لم يذكرهما فأحدُهما: الجملة المعطوفة بالحرف، فهي في موضع رفع في نحو: (زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ)، إن قدرت الواو عاطفةً على الخبر، فإن قدرت العطف على الجملة فلا محل لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعيةً والمحلُّ نصبٌ^(٤)، وفي موضع نصبٍ في نحو: (ظننتُ زيداً قائماً ويخرجُ أبوه)، فالثانية منصوبةً المحلُّ على أنها في موضع المفعول الثاني إن قدرت الواو عاطفةً^(٥)، وإن قدرتها للحال فالجملة

(١) من الآية (٢٨١) سورة البقرة.

(٢) قال أبو حيان: "وانتصاب (يوماً) إمّا على الظرف، والمتقى محذوفٌ، تقديره: اتَّقُوا العذابَ يوماً، وإمّا على المفعول به اتّسعاً، أو على حذف مضافٍ، أي: عذاب يومٍ، أو: هول يومٍ" البحر ١/ ٣٤٧، وراجع: التبيان ١/ ٦٠، وشرح قواعد الإعراب ص ١٢٨.

(٣) من الآية (٢٥).

(٤) هذا نصُّ ابن هشام في: المغني ٢/ ٤٨٧.

(٥) هكذا في الأصل، والذي يظهر لي أن في الكلام اضطراباً، والأولى: (فالثانية منصوبةً المحلُّ إن قدرت الواو عاطفةً على المفعول الثاني).

اسمِيَّةٌ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَالْمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ،
وَفِي مَوْضِعٍ جَرٍّ فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَاتِبٍ وَيَجِيدُ الشُّعْرَ) فَالثَّانِيَةُ
مَجْرُورَةٌ الْمَحَلُّ إِنَّ قَدَّرْتَ الْوَاوَ عَاطِفَةً عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (كَاتِبٍ)، وَإِلَّا
فَالْوَاوُ لِلِاسْتِنَافِ.

وَالثَّانِي: الْجُمْلَةُ الْمَبْدَلَةُ، هِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مِنْ نَحْوِ: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا
قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾^(١)، فـ (إِنَّ) وَمَا
عَمِلَتْ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ (مَا) وَصَلَتْهَا إِنْ كَانَ الْمَعْنَى: مَا يَقُولُ اللَّهُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ
قَالَ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَعْنَى: مَا يَقُولُ لَكَ كُفَّارُ قَوْمِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُؤْذِيَةِ إِلَّا
مِثْلَ مَا قَالَ الْكُفَّارُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَهُوَ الْوَجْهُ الَّذِي بَدَأَ بِهِ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٢)،
فَالْجُمْلَةُ اسْتِنَافٌ، وَجَازَ إِسْنَادُ (يُقَالُ) إِلَى الْجُمْلَةِ كَمَا جَازَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ
وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾^(٣).

(١) الآية (٤٣) سورة فصلت.

(٢) انظر: الكشاف ٥ / ٣٨٥.

(٣) من الآية (٣٢) سورة الجاثية، وانظر: المغني ٢ / ٤٨٩.

والجملة السابعة: التابغة لجملة لها محل من الإعراب^(١)، ويقع ذلك في بابي عطف النسق والبدل خاصة^(٢)، فالأول واقتصر عليه نحو: (زيد قام أبوه وقعد أخوه)، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ (ب / ٧) وكذلك، أي: وكجملة (قام أبوه) جملة (قعد أخوه) فهي في موضع رفع لأنها معطوفة عليها، أي: على جملة (قام أبوه)، ولو قدرنا العطف لجملة (قعد أخوه) على مجموع الجملة الاسمية التي هي (زيد قام أبوه) لم يكن للمعطوفة حينئذ محل، ولو قدرنا الواو في (وقعد) وأو الحال كانت الجملة في موضع نصب، وكانت (قد) فيها مضمرة^(٣)، ويكون تقدير الكلام: زيد قام أبوه والحال أنه قد قعد أخوه.

- (١) قيدها بقوله: (التابغة لجملة لها محل من الإعراب)، لأنها إذا كانت تابعة لجملة ليس لها محل من الإعراب، تكون من الجمل التي لا محل لها، ولم يذكر مثل هذا القيد مع الجملة التابعة لمفرد؛ لعدم تصور انقسام المفرد إلى هذين القسمين. انظر: شرح قواعد الإعراب للكافي ص ١٣١ وما بعدها.
- (٢) قال الشمي: "قوله: (ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة) لأن النعت لا يكون تابعا لجملة، وعطف البيان كالنعت، والتوكيد لا يكون تابعا لجملة إلا إذا كان لفظيا، واللفظي: تكرير اللفظ الأول" اهـ حاشية الشمي ١٤١ / ٢.
- وذهب الدماميني إلى أن التأكيد اللفظي يكون تابعا لجملة كما في مثل (زيد قام أبوه قام أبوه)، فالجملة الثانية في محل رفع لأنها تابعة للجملة الأولى، وردّه الشمي. انظر: السابق نفسه، وحاشية الأمير ٧٠ / ٢.

(٣) القول بتقدير (قد) قبل الفعل الماضي الواقع حالا هو قول البصريين ما عدا الأخفش، وجوز الكوفيون والأخفش وقوع الماضي حالا دون (قد) ووافقهم ابن مالك

وإذا قلت: (قال زيدُ عبدُ الله منطلقٌ وعمروٌ مقيمٌ) فليس من هذا، أي: من عطف الجملة على جملة لها محلٌّ، بل الذي محله نصب على المفعولية هو مجموع الجملتين اللتين هما مقول (قال زيدٌ)، وهما (عبد الله منطلق وعمرو مقيم)^(١)؛ لأن المجموع - وهو الجملتان المذكورتان - هو المقول، وكلُّ منهما، أي: من الجملتين يصدق عليه أنه جزءُ المقول لا أنه على الانفراد مقولٌ، حتى تكون إحداهما معطوفةً على الأخرى، ونحو (ظننتُ زيداً يكتبُ ويقرأُ) و (مررت برجل يكتبُ ويجيدُ الشعرَ) و (إن تقمُ فزيدٌ منطلقٌ وعمرو مقبلٌ) فجملة: (يقرأُ) وفاعله في موضع نصب، وجملة: (ويجيدُ الشعرَ) في موضع جرٍّ، وجملة: (عمرو مقبلٌ) في موضع جزمٍ، إن اعتبرت الواو عاطفةً على الواقعة مفعولاً في الأولى، ونعتاً في الثانية، وجواباً في الثالثة. وأمّا الثاني وهو البدلُ، فشرطه: أن تكون الثانية أو في بتأدية المعنى المراد من الأولى^(٢)، كقوله:

والرضي وأبو حيان. انظر الخلاف في: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢، وأمالى ابن الشجري ٢/ ١٤٦، والإنصاف ١/ ٢٥٢، والتبيين للعكبري ص ٣٨٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٥، والارتشاف ٣/ ١٦١٠.

(١) ذهب الدماميني إلى أن كلَّ واحدة يحتمل أن يكون لها محل كما لو اقتصر عليها، وأنَّ جزء المقول مقول، فإن تسلط عليها عامل آخر أخرجها حيث كان ناصباً على الأظهر؛ لأنه لا يجتمع إعرابان مختلفان. انظر: حاشية الأمير ٢/ ٧٠، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٠٤.

(٢) ذكر ابن هشام هذا الشرط في: المغني ٢/ ٤٩٠، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩٩، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢١.

أَقُولُ لَهُ: اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا^(١)

لأنَّ دلالة الثانية^(٢) على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته أولى؛ لأنها تدلُّ عليه بالمطابقة^(٣)، وتلك^(٤) تدلُّ عليه بالالتزام.

تنبيه: إنما عدَّ المصنّفُ هذه الجملَ سبعاً تبعاً لما قرّره، والحقُّ كما قال في المغني: "إنها تسع"^(٥)، والذي (٨/أ) أهملوه اثنان، إحداهما: الجملةُ

(١) صدر بيت من الطويل وعجزه

وَالْأَفْكَانُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

ولم أقف على قائله، وانظره في: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠٠، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٤٩، ومغني اللبيب ٢/٤٩٠، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٢١، والمقاصد النحوية ٤/١٦٨١، والتصريح ٢/١٦٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٩، وخزانة الأدب ٥/٢٠٧، واستشهد به على أنَّ الجملة الثانية وهي جملة (لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) في محل نصب بدل من الجملة الأولى وهي جملة (ارحل)، والثانية أوفى في إفادة المعنى المراد، فأخذت حكمها باعتبار الإعراب.

وقد اعترض الدماميني على ابن هشام في استشهاده بهذا البيت، وتعقبه بأنَّ المحلَّ لمجموع الجملتين؛ لأنه المقول، وكل منهما على انفراده جزء المقول، فلا محلَّ لها. وردَّ عليه الشمني منصفاً ابن هشام بأنَّه إنما مثَّل به تبعاً لعلماء المعاني، وهم يمثلون به بناءً على أنَّ الجملة الأولى محكيَّةٌ والثانية تابعةٌ لها. انظر: حاشية الشمني ٢/١٤٢.

(٢) أي: جملة (لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا).

(٣) قال الأمير: "قوله (بالمطابقة) يعني العرفية، فإنه اشتهر في إظهار الكراهة عرفاً" حاشية الأمير ٢/٧٠، وراجع: المطول ص ٤٤٤.

(٤) أي: إظهار الكراهة.

(٥) مغني اللبيب ٢/٤٩١.

المستثناة نحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ (٢٢) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ (١)، قال ابن خروف (٢): " (مَنْ) مبتدأ، و (يُعَذِّبُهُ اللَّهُ) الخبر، والجملة في محلّ نصبٍ على الاستثناء المنقطع" (٣).
وقال الفراء في قراءة أبي (٤) والأعمش (٥):

(١) من الآيات (٢٢، ٢٣، ٢٤) سورة الغاشية.

(٢) علي بن محمد بن علي بن محمد، نظام الدين، أبو الحسن بن خروف الأندلسي، صنّف: شرح كتاب سيوييه، وشرح الجمل، توفي سنة ٦٠٩ هـ، وقيل غير ذلك، انظر ترجمته في: إنباه الراوة ٤/ ١٩٢، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٣، وانظر قوله في: مغني اللبيب ٢/ ٤٩١، وحاشية الصبان على الأشمونني ٢/ ٢٠٩، ولم أقف على قوله في شرح الجمل له.

(٣) ما ذكره الشارح عن ابن خروف من أنّ الاستثناء منقطع هو أحد قولين في الآية، والآخر: أنّ الاستثناء متصل، لأنّه مستثنى من مفعول (فَدَكَّرَ) أي: فَدَكَّرَ عِبَادِي إِلَّا مَنْ تَوَلَّى، أو مستثنى من منصوب بعد (مُدَكَّرَ)، أي: إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكَّرُ النَّاسِ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى، وَأَمَّا (مَنْ) ففيل: إنه في موضع خفض على البدل من الضمير في (عليهم). انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٢١٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ٣٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن للأبباري ٢/ ٥١٠، والدر المصون ١٠/ ٧٧١.

(٤) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، أبو المنذر الأنصاري المدني، سيد القراء، قرأ على النبي ﷺ، وقرأ عليه النبي ﷺ بعض القرآن للإرشاد والتعليم، اختلف في موته اختلافا كثيرا، انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٩، وغاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٤.

(٥) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي، ولد سنة ٦٠ هـ، أخذ عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وعاصم بن أبي النجود، توفي سنة ١٤٨ هـ، انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢١٤، وغاية النهاية ١/ ٢٨٦.

﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾^(١): "إِنَّ (قليل) مبتدأ حُذِفَ خَبْرُهُ، أي: لم يشربوا"^(٢).

والجملة الثانية: المسند إليها نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾^(٣) الآية، إذا أعربت (سَوَاءٌ) خبرًا، و(أُنذِرْتَهُمْ) مبتدأ^(٤).

[الجملة التي لا محل لها من الإعراب]

المسألة الثالثة من الباب الأول في الجملي التي لا محل لها من الإعراب، وضابطها^(٥) إجمالاً: كُلُّ جُمْلَةٍ لَا تَحِلُّ مَحَلَّ الْمَفْرَدِ، وذلك هو الأصل في

(١) من الآية (٢٤٩) سورة البقرة، وانظر القراءة برفع (قليل) في: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢، وروح المعاني للآلوسي ١/ ٥٦٢، ولابن مسعود، وأبي في: الدر المصون ٢/ ٥٢٨، ولجميع من ذكر في: البحر المحيط ٢/ ٢٧٦، وانظر توجيه القراءة في: التبيان للعكبري ١/ ٨٥، والبحر المحيط ٢/ ٢٧٦، والدر المصون ٢/ ٥٢٨.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٦ وقد ذكر القراءة دون نسبة، ولم يذكر التوجيه الذي نقله الشارح، وانظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٩١.

(٣) من الآية (٦) سورة البقرة.

(٤) انظر: المغني ٢/ ٤٩١ وقد فصل القول في الجملتين اللتين أهملتا، وراجع في إعراب الآية: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ١١٥.

(٥) انظر هذا الضابط في: المغني ٢/ ٤٤٠.

الجملة^(١) كما تقدّم، وأشار إلى تفصيلها بقوله: وهي أيضًا سَبْعٌ^(٢)، إحداهما: الجملة الابتدائية^(٣)، وسُمّيت بذلك لوقوعها في ابتداء الكلام^(٤)، وتسمّى المستأنفة أيضًا، وهو أوضح؛ لأنّ الابتدائية قد تُطلق على الجملة المصدّرة بالمتبدأ ولو كان لها محلٌّ^(٥).

(١) قال العنابي: "أصل الجملة ألا يكون لها موضعٌ من الإعراب؛ لأنها إذا كان لها موضعٌ من الإعراب تقدّرت بالمفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تتقدّر بمفرد فتكون جزءً كلامٍ لما قبلها" ١هـ، الحلل في الكلام على الجمل ص ٣٧.

(٢) ذكر أبو حيان أنها اثنتا عشرة جملة، وذكر المرادي أنها تسع، وعدّها العنابي أربعة عشر قسمًا. انظر: الارتشاف ٣/١٦١٧، ومنهج السالك لأبي حيان ص ٢١٨، ورسالة في جمل الإعراب للمرادي ص ١٠٥، والحلل في الكلام على الجمل ص ٣٧.

(٣) هي التي لا تعلق لها بشيء من جهة الإعراب " انظر: شرح قواعد الإعراب ص ١٣٨.

(٤) تقع ابتداء كلامٍ لفظًا ونبيّةً نحو (زيدٌ قائمٌ) و (قام زيدٌ)، أو نبيّةً لا لفظًا نحو: (راكبا جاء زيدٌ)، وحينئذ لا موضع لها، فإن وقعت ابتداء كلامٍ لفظًا لا نبيّةً كان لها موضعٌ نحو (أبوه قائمٌ زيدٌ). انظر: منهج السالك ص ٢١٨، والحلل في الكلام على الجمل ص ٣٧.

(٥) كما في مثل: (جاء زيدٌ ويده على فرسه) فجملة (يده على رأسه) ابتدائية ولها محل، إذ هي في محل نصب على الحال، لذلك كانت التسمية بالاستئنافية أوضح - كما قال الشارح - حتى يخرج مثل هذه الجملة. انظر: حاشية الدسوقي ٢/٥٢.

ثم الجملة المستأنفة نوعان، أحدهما: الجملُ المفتوحُ بها النطقُ كقولك ابتداءً: (قام زيدٌ)، وكالجملِ المفتوحِ بها السورُ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾^(١).

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾^(٣) بعد: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾، ونحو: (مات فلانٌ، ﷺ)، فالثانية منقطعة عن الأولى^(٤)، وكذلك: ﴿سَأْتَلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا﴾^(٥) إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ^(٥).

وآثر التمثيل بآية: (إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) لأنَّ كونها مستأنفة مما قد يخفى، ومثلها قوله عز وجل ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٦) بعد: ﴿فَلَا

(١) الآية (١) سورة الكوثر.

(٢) المراد بالانقطاع: عدم التعلق الصناعي بإتباع، أو إخبار، أو حالية، فالجملة المنقطعة هي: الجملة التي قطع تعلقها مما قبلها لفظاً أو معنى. انظر: حاشية الشمسي ١١٩/٢، وحاشية الأمير ٤٦/٢.

(٣) من الآية (٦٥) سورة يونس.

(٤) جملة (ﷺ) منقطعة لفظاً عن الجملة الأولى، لعدم وجود حرف يوصلها بها، أما في المعنى فهي مرتبطة بها؛ لأنَّ الرحمة مرتبطة بالموت. انظر: حاشية الدسوقي ٥٣/٢.

(٥) من الآيتين (٨٣، ٨٤) سورة الكهف.

(٦) من الآية (٧٦) سورة يس.

يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ ﴿١﴾، فربما يبادر إلى الفهم الوهم أنها محكية بالقول، وليس كذلك؛ لأنها ليست بمقول قولهم في الآية، وإليه (٨/ب) أشار بقوله **وليس محكية بالقول؛ لفساد المعنى، لأنه لو كان هذا مقولهم لما حزنه ﷺ**، قال السخاوي^(١): "إنَّ الوقف على لفظة: (قَوْلُهُمْ) في الآيتين واجبٌ"^(٢)، قال في المغني: "والصَّوابُ أنه ليس في القرآن وقفٌ واجبٌ"^(٣) انتهى.

قلت: وكلام السخاوي محمولٌ على ما إذا قصد الواقف تحريفَ المعنى فإنه يقع بالوصل في محذور، وهذا التقييد بالقصد مشهور بين علماء القراءات، فلذا قلت إنه مرادُ السخاوي^(٤)، والعلمُ عند الله تعالى، ومن ذلك **نحو** قوله تعالى:

-
- (١) الشيخ العلامة علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب، السخاوي، المصري، شيخ القراء والفقهاء والنحاة في عصره في دمشق، ولد سنة ٥٥٩ هـ، له شعر ومصنفات في القراءات والتجويد والتفسير والنحو، توفي سنة ٦٤٣ هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٣١١ / ٢، وطبقات الشافعية ١٤٧ / ٢.
- (٢) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي ٥٧١ / ٢ مع اختلاف يسير في العبارة.
- (٣) مغني اللبيب ٤٤٣ / ٢.
- (٤) يمكن التوفيق بين كلام ابن هشام وبين كلام السخاوي، بأن مراد ابن هشام بالواجب هو الواجب عند الفقهاء، ومراد السخاوي بالواجب عند القراء. انظر: حاشية مني ١٢٠ / ٢، وحاشية الشنواني على شرح قواعد الإعراب للشيخ خالد ص ٨١.

﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَا الْأَعْلَى﴾^(١) بعد قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾^(٢) فليست، أي: جملة (لَا يَسْمَعُونَ) صفة للنكرة، ولا حالاً منها مقدّرة، أي: من النكرة باعتبار تخصيصها بالصفة، وإن كان كلا المعنيين متبادرا إلى الوهم؛ لأنّها لو وُصِفَتْ لَفَسَدَ الْمَعْنَى، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسْمَعُ، وإنما هي استئناف نحوي لا استئناف بياني^(٣)، لفساد المعنى أيضا^(٤)، إذ هو عند البيانين مخصوص بما كان جوابا لسؤال مقدّر^(٥)، كقوله تعالى: ﴿هَلْ

(١) من الآية (٨) سورة الصافات.

(٢) الآية (٧) سورة الصافات.

(٣) انظر في الآية الكريمة وما يجوز فيها في: الكشاف ٢٠١/٥، والبحر ٣٣٨/٧، والدر المصون ٢٩٣/٩، وحاشية الشمني ١١٩/٢، وقال السمين: "وقد وهم أبو البقاء فجوز أن تكون صفة، وأن تكون حالاً، وأن تكون مُستأنفةً، فالأولان ظاهرا الفساد، والثالث إن عني به الاستئناف البياني فهو فاسدٌ أيضا، وإن أراد الانقطاع فهو صحيح" ا.هـ، وراجع: التبيان للعكبري ١٠٨٨/٢.

(٤) الاستئناف البياني يكون جواباً عن سؤال مقدّر، فلو أن سائلاً سأل: لِمَ تُحْفَظُ السَّمَاءُ مِنَ الشَّيَاطِينِ؟ فأجيب: بأنهم لَا يَسْمَعُونَ، لفساد المعنى. انظر: الكشاف ٢٠١/٥، وقال الدماميني: "إنما يفسد المعنى بتقدير أن يُجعل جواباً عن السؤال عن العلة، وأما على أن يكون جواباً للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم، لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم، فلا يفسد المعنى" انظر: حاشية الشمني على المغني ١١٩/٢، ١٢٠، وحاشية الدسوقي ٥٤/٢.

(٥) ويُسمّى عندهم: شبه كمال الاتصال. انظر: المطول ص ٤٤٧، ٤٤٩.

أَنَّكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴿١﴾

فجملة القول الثانية جواب لسؤالٍ تقديرُهُ: (فماذا قال لهم؟) ^(٢).

واعلم أنَّ من الجمل ما قد اختلف فيها، أهي مُستأنفة أم لا؟ فمنها: جوابُ الشرط بلا (فاء) إذا كان مضارعاً مرفوعاً نحو: (أقوم) من قولك: (إن قام زيدٌ أقوم)، فسيبويه يراه مؤخراً من تقديم، وأنَّ الأصل: (أقوم إن قام زيدٌ) والجواب مُقدَّرٌ ^(٣)، والمبرد يرى أنه على إضمارِ الفاءِ ^(٤).

ومن المستأنفة الجملة المترتبة من (مُد) و(مُنْد) مع الاسم الواقع بعدهما، تقول: ما رأيتَه مُنْدُ يومان، أو: مُدٌ ذَهَبَ إلى مَكَّةَ، (٩/أ) فهذا، أي: لفظُ (مَا لَقِيْتَهُ مُنْدُ يومان) كلامٌ تَصَمَّنَ جملتين مُستأنفتين، فِعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ وهي (لَقِيْتَهُ)، واسمِيَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ، وهي، أي: الاسمِيَّةُ المُؤَخَّرَةُ التي هي (مُنْدُ يومان) في التقدير جوابٌ لسؤالٍ مُقدَّرٍ، فكأنك لما قلت: (مَا لَقِيْتَهُ) قيل لك: (ما أمدُ

(١) الآيتان (٢٤، ٢٤) سورة الذاريات.

(٢) انظر: مفتاح العلوم للسكاكي ص ٢٦٦.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٦: "وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني،

قال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ . . يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ".

(٤) انظر: المقتضب ٢/٦٦ وما بعدها، والكامل ١/١٧٤.

ذلك؟) فقلت: (أمدّه يومان)^(١)، وَمَنْ أَعْرَبَهَا خَبْرًا^(٢) تَقْدِيرُهَا عِنْدَهُ: (مَيَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ لِقَائِهِ؟)، وما قدره الشيخُ من أنَّ (مُنْدٌ) و(مِيْدٌ) مع الاسمِ بعدهما جملةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ هو مذهبُ الجمهور^(٣)، وقد أوجب ابن

(١) القول بأن (مند) و(مذ) مبتدآن وما بعدهما خبر هو قول: المبرد، وابن السراج - في أحد قوليه - والفارسي، انظر: المقتضب ٣/ ٣٠، والموجز في النحو ص ٩٦، والإيضاح

لأبي علي ص ٢٦١، وراجع: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠، وتذكرة النحاة ص ١٠.

(٢) القول بأن (مند ومذ) في موضع الخبر والمرفوع بعدهما مبتدأ هو قول: الأخفش، والزجاج، وابن السراج - في قوله الآخر- والزجاجي، وابن جني. انظر: الأصول ٢/ ١٣٧، والجمل للزجاجي ص ١٤٠، واللمع ص ٦١ وراجع: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠، وتذكرة النحاة ص ١٠، والجنى

الداني ص ٥٠١، وموصل الطلاب ص ٥٠، والهمع ٣/ ٢٢٤.

وفي المسألة قولان آخران لم يبينهما الشارح، الأول: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر وتقديره: مذ كان يومان، وهذا مذهب الكوفيين واختاره السهيلي وابن مالك، والثاني: أن الاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ما رأيت من الزمان الذي هو يومان، ونقل عن الفراء.

انظر: الإنصاف ١/ ٣٨٢، وشرح المفصل ٨/ ٤٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢١٧، والارتشاف ص ١٤١٨، والجنى الداني ص ٥٠٢، والمقاصد النحوية للشاطبي ٣/ ٦٧٩، وموصل الطلاب ص ٥٠.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٤٤٥، والهمع ٣/ ٢٢٤، وذهب السيرافي إلى أنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيت متقدما، قال السيوطي: "ورُدَّ بأنها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمد ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال" الهمع ٣/ ٢٢٤.

عصفور^(١) الاستئناف في جمل أفعال الاستثناء وهي (ليس) و(لا يكون) و(خلا، وعدا، وحاشا)^(٢)، وخالف السيرافي في الجميع^(٣) فقال: إنها في محل نصب على الحال، ورُدَّ لعدم الربط.

وإلى اختيار مذهب ابن عصفور أشار المصنف بقوله: **ومن مُثْلِهِمَا - بضمّ الثاء المثلثة - أي: من أمثلة ما تضمّن جملتين مُسْتَأْنَفَتَيْنِ نحو قولك: قام القومُ خلا زيدا، وقام القومُ حاشا عمرا، وقاموا عدا بكرًا، إلا أنّهما، أي:**

(١) علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد أبو الحسن بن عصفور، النحوي، الحضرمي، الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه في الأندلس، له تأليفٌ حسانٌ منها: المقرب في النحو، والممتع في التصريف، وله ثلاثة شروح على الجمل، توفي سنة ٦٦٩هـ، انظر ترجمته في: إشارة التعمين ص ٢٣٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠، وروضات الجنات للخوانساري ٥/ ٢٧١.

(٢) لم يوجب ابن عصفور الاستئناف في جمل أفعال الاستثناء كما نسب إليه الشارح، وإنما جوز فيها النصب على الحال، والاستئناف، فقال: "ويكون موضع خلا وعدا وحاشا إذا كانت أفعالا النصب على الحال، كأنك قلت: قام القومُ مخالين زيدا، ومعادين زيدا، أي متجاوزين زيدا، ومحاشين زيدا، أي تاركين زيدا، وقد يجوز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة جاءت إثر جملة لتدل على الاستثناء، ... وتكون الجملة التي هي (ليس زيدا) و(لا يكون زيدا) في موضع الحال، أو لا موضع لها من الإعراب"^١هـ انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٦١، وراجع المقرب ١/ ١٧٣ وما بعدها، وقد نسب ابن هشام الوجوب لابن عصفور في: مغني اللبيب ٢/ ٤٤٥.

(٣) أي: في الجملة مع (منذ و منذ)، والجملة الواقعة بعد أفعال الاستثناء.

الجمليتين المُسْتَأْنَفَتَيْنِ الصَّدْرِيَّةِ وَالْعَجْزِيَّةِ فِي كُلِّ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ، فِعْلِيَّتَانِ،
وَمِنْ مَثَلِيهَا بِضَمِّ الثَّاءِ الْمَثَلَةُ، أَي: مِنْ أَمْثَلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ
(حتى) الْإِبْتِدَائِيَّةِ^(١) نَحْوَ قَوْلِهِ، أَي: جَرِير:

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا . . بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(٢)

أَي: أبيض تخالطه حمرة، هذا مذهب الجمهور وهو أنها مستأنفة^(٣)، وورد
عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري ابن سهيل الرَّجَاجِ^(٤)، وأبي محمد عبد الله

(١) قال أبو حيان: "(حتى) الابتدائية فهي التي تجيء بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، أو الفعل ومرفوعه" ثم ذكر أمثلة لكل موضع، انظر: التذييل والتكميل ١١ / ٢٥٠، وراجع: توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٤٥، والجنى الداني ص ٥٥٢.

(٢) من الطويل لجرير في: الديوان ص ٣٦٧ وفيه: (تمورٌ دماؤها)، وانظره في: اللمع ص ٦٣، والأزهية ص ٢١٦، والمرتل ص ٣٤٤، وأسرار العربية ص ٢٦٧، وشرح المفصل ٨ / ١٨، والتذييل والتكميل ١١ / ٢٥٠، والمغني ٢ / ٤٤٥، والمقاصد النحوية ٤ / ١٨٦٧، وخزانة الأدب ٩ / ٤٧٩، وحاشية الصبان ٣ / ٤٤٠. والشاهد فيه مجيء الجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة بعد (حتى) الابتدائية.

(٣) انظر: الارتشاف ٣ / ١٦١٩، والتذييل والتكميل ٩ / ٢٠٤، والهمع ٤ / ٥٧.

(٤) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد، له من التصانيف: معاني القرآن، والاشتقاق، ومختصر النحو، وفعلت وأفعلت، انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٨٠، وإنباه الرواة ١ / ١٩٤، وإشارة التعيين ص ١٢، ورأيه في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٨٦،

بن جعفر بن درستويه^(١)، أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ (حَتَّى) الْإِبْتِدَائِيَّةِ فِي مَوْضِعِ جَرِّ ب (حَتَّى)، وَخَالَفَهُمَا الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلَّقُ - بفتح اللام - عَنِ الْعَمَلِ^(٢)، وَلَوْ كَانَتْ (حَتَّى) جَارَةً لِقِيلِ: (حَتَّى مَاءٍ) بِالْخَفْضِ، وَلَمْ يَرُدْ إِلَّا بِالرَّفْعِ^(٣)، وَأَيْضًا لَوْ جُوبِ كَسْرُ (ب / ٩) هَمْزَةً (إِنَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: مَرِيضَ زَيْدٍ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُوْنَهُ، وَأَيْضًا الْقَاعِدَةُ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْحَرْفُ الْجَارُ عَلَى (إِنَّ) فَتَحَتْ هَمْزَتَهَا^(٤) نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ ﴾^(٥)، وَحَاصِلُ

٣٤٥، ورد الفارسي قوله بأنها جارة في: الإغفال المسألة الحادية والثلاثين ٧١ / ٢ وما بعدها .

(١) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان النحوي، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، كان شديد الانتصار للبصريين، ولد سنة ٢٥٨، وتوفي سنة ٣٤٧، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح. انظر: إنباه الرواة ١١٣ / ٢، والبنية ٣٦ / ٢.

وانظر رأيه في: المترجل ص ص ٣٤٦، ومغني اللبيب ١ / ١٥٠، ٢ / ٤٤٦، والتذليل والتكميل ٩ / ٢٠٤، والبحر ٣ / ١٠٢، والهمع ٤ / ٥٧.

(٢) انظر: الإغفال ٢ / ٧٧، وتوجيه اللمع ص ٢٤٤، والهمع ٤ / ٥٧.

(٣) قال ابن الخباز: "ولا يجوز في (ماءٌ دجلةٌ) إلا الرفع، لأنَّ (أشكُلُ) خبره" توجيه اللمع ص ٢٤٥.

(٤) هذا أحد المواضع التي يتعين فيها فتح همزة (إِنَّ). انظر: أوضح المسالك ١ / ٣٣٧، والهمع ٢ / ١٦٧.

(٥) وردت ثلاث مرات من الآية (٦) و (٦٢) سورة الحج، ومن الآية (٣٠) سورة لقمان .

الخلافة في الجملة الواقعة بعد (حتى) وقضية ما صار إليه الزجاج وابن درستويه إنكار كونها ابتدائية.

والجملة الثانية مما لا محل له: الواقعة صلة لاسم موصول نحو: جاء الذي قام أبوه، ف (الذي) في موضع رفع، والجملة التي هي (قام أبوه) لا محل لها لأنها صلة الموصول^(١)، ولا يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، تمسكاً بأنهما شيء واحد، بل الصواب ما قلناه، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٢) وقريء: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾^(٣). بالنصب، وقال الشاعر:

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا^(٤)

(١) جملة الصلة لا محل لها لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء لا محل له، وليست في موضع مفرد حتى يكون لها إعرابه. انظر: حاشية الشمني ١٣٢ / ٢.

(٢) من الآية (٢٩) سورة فصلت.

(٣) من الآية (٦٩) سورة مريم، وقرأ بالنصب: معاذ بن مسلم الهراء، وطلحة بن مصرف، وهارون، انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٨٩، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣ / ٣.

(٤) عجز بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي، وصدوره:

فإمّا كرامٌ مُوسِرونَ أتيتهم

انظره في: الحماسة ١٨ / ٢، وشرحها للمرزوقي ١١٥٨ / ٣، وشرح الكافية الشافية ٢٧٤ / ١، وشرح التسهيل ١٩٩ / ١، والتذيل والتكميل ٥١ / ٣، وتوضيح المقاصد ٤٣٧ / ١، وأوضح المسالك ٤٢ / ١، والمقاصد النحوية ١٨٦ / ١، والدرر اللوامع ١٥٢ / ١ برواية (من ذو)، واستشهد به الشارح على ظهور الإعراب في الاسم الموصول (ذي) فأعربها بالحروف، ومن النحاة من رواها بالواو.

ونحو:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا^(١)

أو الواقعة صلةً لحرفٍ نحو: (عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتُ) أي: مِنْ قِيَامِكَ، إذا قُلْنَا بحرفية (ما) المَصْدَرِيَّة، ف (مَا) و(قُمْتُ) اللذان هما الموصولُ وصلتهُ كلاهما في موضعِ جَرِّ ب (من)^(٢) وأما الصِّلَةُ التي هي (قُمْتُ) وحدها فلا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنها فعلٌ مَبْنِيٌّ، وكذلك الموصولُ الذي هو (ما) في مثاله لا محلَّ له وحده؛ لانتفاء إعراب الحرف^(٣).

والجملةُ الثالثةُ: المَعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ^(٤) وهي إمَّا لِلتَّسْهِيدِ - بالسين المهملة - أي: التَّقْوِيَّةُ، أو التَّبْيِينِ - زاده على المغني -، وفيه زاد (التَّحْسِينِ)^(٥)، ولا يُفْصَلُ بها إلا بينَ الأجزاء المنفصلِ بعضها من بعضٍ،

(١) من الرجز نسبه أبو زيد في النوادر ص ٢٣٩ إلى أبي حرب بن الأعمش - رجل جاهلي من بني عُقَيْل -، برواية (نحن الذين)، وانظره في: مغني اللبيب ٢/٤٧١، وأوضح المسالك ١/١٤٣، وشرح ابن عقيل ١/١٤٤، وتعليق الفرائد ٢/١٩٠، والهمع ١/٢٠٨، وخزانة الأدب ٦/٢٣، والدرر اللوامع ١/٩٢، واستشهد به على ظهور الإعراب في الاسم الموصول (الذون) فأعربه بالواو رفعا.

(٢) في الأصل (ما) وهو تصحيف.

(٣) انظر في ذلك: شرح قواعد الإعراب ص ١٦١ وما بعدها، وموصل الطلاب ص ٥٥.

(٤) قال الشمي: "سواء كانا مفردين في جملة، أو كانا جملتين متصلتين معنى، وسواء كانت الجملة المعترضة جملةً واحدةً أو أكثر" حاشية الشمي ٢/١٢٢.

(٥) قال في المغني ٢/٤٤٦: "المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسیناً" اهـ، والمراد بالتحسين: تزيين اللفظ، فلا تفيدُ الكلام تقوية ولا توكيدا.

انظر: حاشية الدسوقي ٢/٥٨.

التي يقتضي كُلاً منها الآخر، وتقع هذه الجملة في مواضع، اقتصر المصنفُ منها على المعارضة بين القسم وجوابه **فَحو** قوله تعالى: ﴿ **فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ** ﴾^(١) - الآية - وهي: ﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعَلَّمُونَ عَظِيمٌ** ﴾^(٢)، وفي هذه الآية (١٠/أ) جملتان اعتراضيتان، وذلك لأن قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **إِنَّهُ لَقَرَأَنُ كَرِيمٌ** ﴾^(٣) جوابُ قوله: ﴿ **فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ** ﴾، وما بينهما، أي: بين قوله: ﴿ **فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْجِعِ النُّجُومِ** ﴾ وقوله: ﴿ **إِنَّهُ لَقَرَأَنُ كَرِيمٌ** ﴾ وهو: ﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَّعَلَّمُونَ عَظِيمٌ** ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ له، وفي أثناء هذا الاعتراض اعتراضٌ آخر وهو قوله تعالى: ﴿ **لَوَتَّعَلَّمُونَ** ﴾، فإنه معترضٌ بين الموصوف وصفته، وهما، أي: الموصوفُ وصفته (قَسَمٌ) و (عَظِيمٌ)^(٤).

ومن أمثلة المعارضة بين القسم وجوابه قوله:

(١) الآية (٧٥) سورة الواقعة.

(٢) الآية (٧٦) سورة الواقعة.

(٣) الآية (٧٧) سورة الواقعة.

(٤) ذهب ابن عطية إلى أنه ليس بينهما إلا اعتراض واحد وهو (لَوَتَّعَلَّمُونَ)؛ لأنَّ: (وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ) توكيدٌ لا اعتراضٌ، وردَّه ابن هشام بأنَّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان. انظر: المحرر الوجيز ٥/٢٥١، والمغني ٢/٤٥٠، وراجع في الآيات: الكشاف ٦/٣٨، والبحر المحيط ٨/١١٣، والدر المصون ١٠/٢٢٣ وما بعدها.

لَعَمْرِي - وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْنِ . . . لَقَدْ نَطَقْتُ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ^(١)
واعلم أنّ هذه الجملة تقع أيضا مُعْتَرِضَةً في أماكن، وأنا أسردها مُلَخَّصَةً،
فأقول: تقع بين الفعل وفاعله كقوله:

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ . . . أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عَزْلٍ^(٢)
أو مفعوله كقوله:

وَبَدَّلْتُ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ . . . هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(٣)

وبين المبتدأ والخبر كقوله:

(١) البيت من الطويل للنابغة في: الديوان ص ٧٥، والكتاب ٢/ ٧٠، والكامل ٢/ ٩٣٢،
وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ١/ ٤٤٦، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١/ ١٩٩،
وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، والارتشاف ٣/ ١٦١٤، والحلل في الكلام على الجمل
ص ٤٤.

(٢) من الطويل لجويرية بن زيد، وقيل: ابن بدر، وانظره في: كتاب الشعر لأبي علي
ص ٤٤٠، والمسائل الشيرازيات ص ١٨٧، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٠،
والخصائص ١/ ٣٣١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، والارتشاف ٣/ ١٦١٤، وشرح أبيات
المغني ٦/ ١٨٣.

(٣) من الرجز لأبي النجم العجلي انظره في: الديوان ٣٤٢، والمسائل الحلييات
ص ١٤٨، والخصائص ١/ ٣٣٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، والارتشاف ٣/ ١٦١٥،
والتذيل والتكميل ٩/ ١٩٧، والمغني ٢/ ٤٤٦، وتمهيد القواعد ٥/ ٢٣٤٩، وموصل
الطلاب ص ٥٦، والهمع ٤/ ٥٣، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٨٥، وفيه: (هيفًا) ريح
حارة تأتي من جهة اليمن، و(الصَّبا) ريح تهب من جهة المشرق، و(الشَّمَال) ريح
تهب من جهة الجنوب.

وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَعْتُرْنَ بِالْفَتَى - . . . نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّهٗ وَنَوَائِحُ^(١)

أو ما هما أصله كقوله:

إِنَّ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوْهَا - . . . ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا^(٢)

وبين الشرط وجوابه نحو ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾^(٣) .

وبين الموصول وصلته كقوله:

ذَٰكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَالِكًا^(٤)

(١) من الطويل لمعن بن أوس انظره في: الخصائص ١/ ٣٣٩، والارتشاف ٣/ ١٦١٥، والتذييل والتكميل ٩/ ١٩٨، والمغني ٢/ ٤٤٦، وموصل الطلاب ص ٥٦، والهمع ٤/ ٥٢، والخزانة ٧/ ٢٦١، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٨٧، والدرر اللوامع ١/ ٥١٩.

(٢) من المنسرح لإبراهيم بن هرمة انظره في: الديوان ص ٥٥، والجمل للزجاجي ص ٢٨٠، وأمالى ابن الشجري ١/ ٣٢٨، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٨، والمساعد ٢/ ٥٣، وشرح أبيات المغني ٦/ ٢٠٢، وفيه: (يكلؤها): يحرسها، و (ضنت): بخلت، و(يرزوها): ينقصها.

(٣) من الآية (٢٤) سورة البقرة.

(٤) صدر بيت من الكامل وعجزه:

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرْهَاتِ الْبَاطِلِ

وهو لجرير في: الديوان ص ٣٤٥، وفيه (تعرف مالك)، وانظره في: الإغفال لأبي علي ٢/ ٣٢، والحلبيات ص ١٤٤، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني ص ١٦٤، والخصائص ١/ ٣٣٦، والمقرب ١/ ٦٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٦، والتذييل

وبين أجزاء الصلّة نحو: (الذي جوده - والكرم زين - مبدول)^(١).

وبين المجرور وجارّه، اسمًا كان نحو: (هذا غلام - والله - زيد)^(٢)، و(لا أخوا -

فاعلم - لك)^(٣)، أو حرفًا نحو: (اشتريته بـ - والله - ألف درهم)^(٤).

والتكميل ١٩٥/٩، والمساعد ١/٥٠، وشرح أبيات المغني ٦/٢١٢، والدرر اللوامع ١/١٦٦، ٥١٩.

(١) انظر هذا المثال في: الارتشاف ٣/١٦١٣، والتذيل والتكميل ٩/١٩٥، والمساعد ٢/٥٠، وموصل الطلاب ص ٥٧.

(٢) هذا مثال يرد كثيرا للفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، حكاة الكسائي، وحكى أبو عبيدة عن العرب: (إنّ الشاة لتجتّر فتسمع صوت - والله - ربها) انظر: الإنصاف ٢/٤٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٩٣، وشرح التسهيل ٣/١٩٤، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيثي ص ٣٤٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/١٨٣، والتصريح ٢/٥٨.

(٣) قوله (فاعلم) اعتراض بين المضاف (أخا) والمضاف إليه (لك) المجرور باللام، واللام مقحمة لا اعتداد بها، وهذا مذهب الجمهور، وأجاز أبو علي في أحد قوليّه، وابن يسعون، وابن الطراوة: أن يكون (لك) خبرًا، ويكون (أخا) اسمًا مقصورًا تامًا غير مضاف، كقولك (لا عصا لك). انظر: التذيل والتكميل ٩/١٩٩، وراجع: الكتاب ٢/٢٧٦، والإيضاح العضدي ص ٢٤٣، والخصائص ١/٣٣٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٦، والارتشاف ٣/١٦١٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/١٥١، وحاشية الشمني ٢/١٢٤.

(٤) هذا المثال حكاة الكسائي للفصل بين الجار والمجرور بالقسم، قال ابن مالك: "وحكى الكسائي في الاختيار الفصل بالقسم بين حرف الجرّ والمجرور نحو: (اشتريته بالله درهم)، أراد: بدرهم والله" شرح الكافية الشافية ٢/٨٣٢، وانظر: شرح

وبين الحرف وتوكيده نحو:

لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ - . . لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتُ^(١)

وبين (قد) والفعل نحو:

أَحَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةً.....^(٢)

وبين حرف [النفى] ^(٣) ومنفيه كقوله: (١٠ / ب)

فَلَا - وَأَبِي دَهْمَاءَ - زَالَتْ عَزِيْرَةٌ.....^(٤)

الألفية لابن الناظم ص ٤٧٨، والتذييل والتكميل ٣٢٧ / ١١، والمساعد ٧٤ / ٣،
والمقاصد الشافية للشاطبي ١٨٣ / ٤، والهمع ٢٢٧ / ٤.

(١) من الرجز ينسب إلى روبة وهو في: ملحقات ديوانه ص ١٧١، وشرح
المفصل ٧ / ٧٠، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٠٥، وتوضيح المقاصد ٢ / ٦٠٢، وتمهيد
القواعد ٧ / ٣٣٠٧، والمقاصد النحوية ٢ / ٩٧٥، والتصريح ١ / ٢٩٤، وموصل الطلاب
ص ٥٧، والهمع ٤ / ٥٤، وحاشية الصبان ٢ / ٩٠، وفيه: (ليت) الثانية - مرادٌ بها لفظها -
فاعل (ينفع)، و(ليت) الثالثة تأكيدٌ للأولى التي لها الاسم والخبر.
(٢) صدر بيت من الطويل لأخي يزيد بن عبد الله البجلي وعجزه:
وَمَا الْعَاشِقُ الْمَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقٍ.

انظره في: شرح التسهيل ٤ / ١٠٨، وتذكرة النحاة ص ٧٦، والارتشاف ٥ / ٢٣٦٤،
والجنى الداني ص ٢٦٠، والمغني ٢ / ٤٥٢، والهمع ٤ / ٥٤، وشرح شواهد المغني
ص ٤٨٩، وشرح أبياته ٤ / ٨٧، والدرر اللوامع ١ / ٥٢٥، وفيه (وُطِّئَتْ) بدلا من
(أَوْطَأْتُ).

(٣) زيادة من المغني ٢ / ٤٥٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه:

تنبيه: المعترضة تتميز من الحالية بدخول الفاء عليها، و(لن)، وحرف التنفيس، وأداة شرط مستقبل، وبأن تكون غير خبرية، وبأن لا يحل محلها مفرد^(١).

واعلم أنه يجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي^(٢) في بقية الجواز، وليس منه، أي: من الاعتراض بأكثر من جملة هذه الآية، أي: آية سورة الواقعة التي هي: ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ إلى آخرها، خلافاً للزمخشري جار الله العلامة محمود فيما ذكره في تفسير سورة

عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَ الزَّيْنَدَ قَادِحُ

انظره في: معاني القرآن للفراء ٢/٥٤، والمقرب ١/٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٧ وشرح الكافية للرضي ٤/١٩٦، وتذكرة النحاة ص ٢٨٧، والمغني ٢/٤٥٣، وموصل الطلاب ص ٥٨، والخزانة ٩/٢٣٧، وشرح أبيات المغني ٦/٢٢٣.

(١) انظر ما تتميز به الجملة المعترضة من الحالية في: التسهيل ص ١١٣، والارتشاف ٣/١٦٦، والتذيل والتكميل ٩/١٩٩.

(٢) انظر المسائل الشيرازيات ص ١٨٦ ونصه: "وليس في الاعتراضات التي يُفصلُ بها بين الأشياء المتصلة اعتراضٌ بجملتين، إنما الذي يُفصلُ به في نحو ذا جملة واحدة يكون فيها تسديدٌ للمتصلين اللذين يقع الفصلُ بينهما" اهـ.

وقد ردّ مذهبه ابن مالك وصحح جواز الاعتراض بأكثر من جملة، واستدل بشواهد من القرآن الكريم والشعر.

انظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٨، وراجع: التذيل والتكميل ٩/٢٠١، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٥١، والمساعد ٢/٥٣.

(آل عمران) حيثُ نظرَ آيةَ الواقعةِ بقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾^(١) على قراءة
من قرأ بسكونِ تاءِ (وَضَعْتَ)^(٢) وهم العشرةُ غيرُ ابنِ عامر^(٣)، وشعبة^(٤)،
ويعقوب^(٥)، فإنَّ الجملتين المصدرتين بـ (إِنِّي) من قولها - عليها السلام - وما
بينهما اعتراض، والمعنى: وليس الذكرُ الذي طلبتُه كالأنثى التي وهبتُ لها،
فقال: هنا جملتان معترضتان كقوله ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَتَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(٦)

(١) من الآية (٣٦) سورة آل عمران.

(٢) قال ابن مجاهد: "وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر (وَضَعْتَ) بضمّ التاء وإسكان العين" السبعة لابن مجاهد ص ٢٠٤، وراجع: الحجة لأبي علي ٣/ ٣٢، والإقناع لابن الباذش ٢/ ٦١٩، والبحر ٢/ ٤٥٧، والنشر ٢/ ٢٣٩.

(٣) أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ، انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار ١/ ١٨٦، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢، وغاية النهاية ١/ ٣٨٠.

(٤) أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط، الأسدي، النهشلي، الكوفي، راوي عاصم، اختلف في اسمه على ثلاثة عشر قولاً، أصحّها (شُعْبَة)، توفي سنة ١٩٣ هـ، وقيل: سنة ١٣١ هـ. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٢٨٠، وغاية النهاية ١/ ٢٩٥.

(٥) أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، الحضرمي، أحد القراء العشرة، وإمام أهل البصرة ومقرئها، توفي سنة ٢٠٥ هـ. انظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٣٢٨، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٦٩، وغاية النهاية ٢/ ٣٣٦.

(٦) انظر: الكشاف ١/ ٥٥١.

وفي تنظيره نظر؛ لأنّ الذي في آية (آل عمران) اعتراضان لا اعتراض واحدٌ بجملتين^(١)، وقد يُقال: إنّما قصّد الزمخشري تشبيه الآية بالآية في عددِ الجُمَلِ المُعْتَرَضِ بها، لا في عددِ الاعتراض؛ إذ ليس في كلامه ما يقتضي ذلك، فليتمّ^(٢).

وقد يُعترضُ بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالََةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ۗ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۗ ۝٤٥﴾ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ۗ ﴿٣﴾ إِنَّ قَدْرَ (مَنْ الَّذِينَ هَادُوا) بيانا لـ (الَّذِينَ أُوتُوا) (١١ / أ) وتخصيصا لهم إذ كان اللفظ عامّا في اليهود [والنصارى، والمراد اليهود]^(٤)، فإنّ قَدْرَ بيانا لـ (أعدائكم) فالمعترضُ به على هذا التقدير جملتان، وعلى الأول ثلاث، وهي: (وَاللَّهُ

(١) انظر هذا النظر في: البحر المحيط ٢/٤٥٨، والدر المصون ٣/١٣٧، والمغني ٢/٤٥٣، وحاشية الشمي ٢/١٢٥، وشرح قواعد الإعراب ص ١٧٠ وما بعدها.

(٢) انظر: موصل الطلاب ص ٦٠ وفيه الرّدُّ عمّا قصّده الزمخشري.

(٣) الآيات (٤٤، ٤٥، ٤٦) سورة النساء.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ^٢) و (وَكَفَى بِاللَّهِ) مرتين^(١)، وأما (يَشْتَرُونَ) و (وَيُرِيدُونَ) فجملتا تفسير لمقدّر، لأنّ المعنى: ألم تر إلى قضية الذين أوتوا الكتاب.

الجملة الرابعة: التفسيرية، وهي: الكاشفة لحقيقة ما تليها، أي: المبيّنة حقيقة الشيء الواقع قبلها، وليست عمدة^(٣)، وسنبيّن بعد ما احترز به عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ﴾^(٤)

فجملة الاستفهام لفظاً التي هي (هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ) مفسّرة لـ (النَّجْوَى)، ومعنى (هل) النفي، أي: ما هذا إلا، وقيل: إنّ جملة الاستفهام بدلٌ منها، أي: من (النَّجْوَى)^(٥)، ولا يخفى حينئذٍ أنّ لها محلاً، فيكون محلّها هنا النصب؛ لأنّ المبدل منه منصوبٌ على المفعولية، وهو جائزٌ على قول

(١) والقول بأنها جملٌ مُعْتَرِضَةٌ بين البيان والمبيّن قاله الزمخشري في: الكشاف ٢/ ٨٦، واعترض عليه أبو حيان وضَعَفَهُ بقوله: "... ويضعفه أنّ هذه جملٌ ثلاث، وإذا كان الفارسي قد منع أن يعترض بجملتين، فأحرى أن يمنع أن يعترض بثلاث" البحر ٣/ ٢٧٣، وحكى السمين قول أبي حيان وتَضَعِيفُهُ لرأي الزمخشري وانتصّاره للفارسي، ثم عَقَّبَ عليه بأنّ فيه نظراً، ووجهه: أنّ الجمل هنا متعاطفة، والعطف يُصَيِّرُ الشَّيْءَ شَيْئاً واحداً. انظر: الدر المصون ٣/ ٦٩٥.

(٢) انظر ضابط الجملة التفسيرية في: رسالة في جمل الإعراب للمرازي ص ١٢٠، والمغني ٢/ ٤٥٩.

(٣) من الآية (٣) سورة الأنبياء.

(٤) كون جملة الاستفهام في محل نصب بدلا من النجوى هو قول الزمخشري في:

الكشاف ٤/ ١٢٦، وانظر: البحر المحيط ٦/ ٢٧٦.

الكوفيين (إنَّ ما فيه معنى القول يعملُ في الجملِ) ^(١) ولصحة إبدال الجملة من المفرد نحو: (عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو) ^(٢)، ويجوزُ أن تكونَ معمولةً لقولٍ محذوفٍ ^(٣) فهو حال، مثل: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ^(٤) سَلَّمَ عَلَيْكُمْ ^(٥) أي: (قائلين).

ومن التفسيرية نحو قوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ ^(٦) فَإِنَّهُ، أي: (مَسَّتْهُمُ) إلى آخره تفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وقيل: "إِنَّ (مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ) حال من (الَّذِينَ) بإضمار (قد) فحينئذ يكون لها محلٌّ وهو النَّصْبُ"، وقائل هذا القول أبو البقاء ^(٧)، وعبرَ بـ (قيل) إشارةً إلى تضعيفه كما دلَّ عليه كلامه في المغني (١١/ب) فإنه قال: "

(١) انظر: قول الكوفيين في: المغني ٢/٤٥٩، وموصل الطلاب ص ٦١.

(٢) جوّز ابن جني والزمخشري وابن مالك إبدال الجملة من المفرد كما في هذا المثال، انظر: التنبيه ص ٤٨٤، وشرح التسهيل ٣/٣٣٩، وشرح الرضي ٤/١٦٨، وتوضيح المقاصد ٣/١٠٤٩، وموصل الطلاب ص ٦١.

(٣) قاله الزمخشري في: الكشاف ٤/١٢٦، وراجع: البحر المحيط ٦/٢٧٦، والدر المصون ٨/١٣٤.

(٤) الآيتان (٢٣، ٢٤) سورة الرعد، وانظر: الدر المصون ٧/٤٤، واللباب لابن عادل ١١/٢٩٧.

(٥) من الآية (٢١٤) سورة البقرة.

(٦) انظر: التبيان لأبي البقاء العكبري ١/١٧١، وراجع: البحر المحيط ٢/١٤٩، والدر المصون ٢/٣٨١ وما بعدها.

والحال لا يأتي من المضاف إليه في مثل هذا^(١) وتعبّبه بعض المتأخرين فقال: " فيما قاله ابن هشام - يعني المصنف - نظر؛ لأنّ (مَثَلُ) صفة فيصح عمله في الحال ، فيجوز مجيء الحال ممّا أُضيفَ هو إليه^(٢) .

ومنها نحو قوله تعالى في سورة (آل عمران): ﴿ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾^(٣) بعد قوله: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ ﴾ **فجملة: (خَلَقَهُ) تفسير له (كَمَثَلِ)**^(٤) أي: مَثَلِ آدَمَ، لا باعتبار ما يُعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٦٠، وقال الشمي: "قوله (والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا) وذلك أنّ المضاف هنا ليس بجائز العمل في الحال، كما في قولك: يُعجبني ضرب اللص مكتوفاً، ولا بجزء من المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا ﴾ ولا بشبيه جزء من المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿ أَنْ آتَيْعَ مَلَّةَ إِزْهِيمَ حَنِيفًا ﴾، ولا يأتي الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف واحداً من هذه الثلاثة " ا.هـ، حاشية الشمي ٢/ ١٢٩ .

(٢) انظر هذا الاعتراض في: موصل الطلاب ص ٦٢ وقد ذكره - أيضا - عن بعض المتأخرين وقال: " وفيه نظر؛ لأن المراد بالعمل عمل الأفعال، والمضاف إليه مثل ليس فاعلاً ولا مفعولاً فلا يصح أن يعمل في الحال " ا.هـ .

(٣) من الآية (٥٩) سورة آل عمران .

(٤) قال الزجاج: " ﴿ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ ليست بمُتَّصِلَةٌ بِآدَمَ، إنّما هو مُبَيَّنُّ قِصَّةِ آدَمَ، ولا يجوز في الكلام أن تقول: مررتُ بزيدٍ قام، لأنّ (زيداً) معرفة لا يتصلُّ به (قام) ولا يوصلُ به، ولا يكونُ حالاً، لأنّ الماضي لا يكونُ حالاً أنت فيها، ولكنك تقول (مَثَلُكَ مَثَلُ زَيْدٍ) تريدُ أنّك تُشبهه في فعله، ثم تخبر بقصة زيد فتقول: فعل كذا وكذا " معاني

قُدِّرَ جَسَدًا مِنْ طِينٍ ثُمَّ كُوِّنَ^(١)، بل باعتبار المعنى، أي: إِنَّ شَأْنَ عَيْسَى كَشَأْنِ آدَمَ فِي الْخُرُوجِ عَنِ مُسْتَمَرِّ الْعَادَةِ وَهُوَ التَّوْلِيدُ بَيْنَ أَبِي بَيْنِ.

ومنها نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(٢) بعد قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَحْرِيفِ نُجُجِكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٣) فجملة: (تُؤْمِنُونَ) مفسرة لـ (التجارة)^(٤)، وقيل:

القرآن للزجاج ١/ ٤٢٢، فالزجاج جعل الجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، وتبعه الزمخشري، وابن عطية.

وقيل: يجوز أن تكون في موضع الحال، و(قد) معها مقدرة، والعامل فيها معنى التشبيه، ذكره أبو حيان، والسمين.

انظر: الكشاف ١/ ٥٦٣، والمحزر الوجيز ١/ ٤٤٦، والبحر المحيط ٢/ ٥٠١، والدر المصون ٣/ ٢١٨.

وقال الكافيجي: "ولا يجوز أن تكون صفة لـ (آدم)؛ لأنه معرفة والجملة نكرة، ولا حالاً منه؛ لعدم مساعدة المعنى على ذلك" شرح قواعد الإعراب ص ١٨٢.

(١) من كلام ابن هشام في: المغني ٢/ ٤٦٠، و تعقبه الشمي بأن فيه نظراً؛ لأن (خلقه) وما بعده إذا كان تفسيراً لـ (مثل آدم) كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ. انظر: حاشية الشمي ٢/ ١٢٨، وقال الأمير: "بل هو تفسير لـ (مثل آدم) وحاله باعتبار ظاهر اللفظ قطعاً" حاشية الأمير ٢/ ٥٦.

(٢) من الآية (١١) سورة الصف.

(٣) من الآية (١٠) سورة الصف.

(٤) القول بأن جملة (تؤمنون) مفسرة لـ (التجارة) قول: المبرد، والسيرافي، وحكي عن الفراء، انظر: المقتضب ٢/ ٨١، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٣٠١، وشرح الكتاب لابن خروف ص ١٧٩، هذا وقد نسب ابن الشجري في أماليه للمبرد أنه جعل (يغفر)

إِنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ مَعْنَاهَا الطَّلَبُ^(١)، والمعنى: (آمِنُوا)^(٢) بدليل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(٣)
 بالجزم، ولورود صيغة الخبر مراداً بها الطَّلَب كما في قوله تعالى:
 ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٤)، أي: لِيُرْضِعْنَ، وكقولهم: (اتَّقَى الله
 امرؤٌ فعلاً خيراً يُثَبُّ عليه)^(٥)

جواباً لـ (تؤمنون)، على أنه خبر في معنى الأمر، وتبعه في هذه النسبة: مكى، وأبو
 حيان. انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٥، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١، والبحر
 المحيط ٨/ ٢٦٠.

(١) القول بأنها مستأنفة هو قول الزمخشري، فقد قال: "و(تؤمنون) استئناف، كأنهم
 قالوا: كيف نعمل؟ فقال: (تؤمنون) وهو خبرٌ في معنى الأمر، ولهذا أجيب بقوله (يغفر
 لكم) وتدلُّ عليه قراءة ابن مسعود (آمِنُوا بالله ورسوله وجاهدوا)" الكشاف ٦/ ١٠٦.
 وفي هذه الجملة وجه آخر، وهو: أنها عطف بيان على تجارة، ونسب للأخفش. انظر:
 البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٣٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١، والمحزر
 الوجيز ٥/ ٣٠٤، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٠، والدر المصون ١٠/ ٣١٩.

(٢) قال الكافيجي: "يعني أن معنى قوله (تؤمنون) معنى (آمِنُوا) وإن كان لفظه خبراً،
 وأمَّا فائدة العدول فهي الإشعارُ بوجوب الامتثال، وكأنَّه امتثل، فهو يخبرُ عن إيمانٍ
 وجهادٍ موجودين، ونظيرُ ذلك قولُ الداعي: غَفَرَ اللهُ لك، و: يغفرُ اللهُ لك" شرح قواعد
 الإعراب ص ١٨٣.

(٣) من الآية (١٢) سورة الصف.

(٤) من الآية (٢٣٣) سورة البقرة.

(٥) فالفعل (اتقى) خبرٌ في اللفظ ومعناه الأمر، ولذلك فقد جزم جوابه وهو (يُثَبُّ).

وانظر: البحر المحيط ٨/ ٢٦٠.

أي: (لَيَتَّقِ^(١) اللهُ وليفعل يُثَبُّ).

وعلى القول الأول^(٢) هو، أي: الجزم، جواب الاستفهام^(٣)، وصحَّ ذلك، أي: كونُ الجزم جواب الاستفهام على إقامة سبب السبب وهو (الدلالة) مقام السبب وهو (الامتثال)^(٤).

قال المصنف: وخرج بقولي في حدّ الجملة التفسيرية: وليست عمدة، الجملة

التفسيرية المخبر بها عن ضمير الشأن، نحو قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٥)

(١) في الأصل (ليتقي) وهو خطأ.

(٢) أي: على القول بأن جملة (تؤمنون) مفسرة لـ (التجارة).

(٣) قال ابن الأنباري: "وزعم قوم أن (يغفر) مجزوم لأنه جواب الاستفهام، وليس كذلك؛ لأنه لو كان كذلك لكان تقديره: "إن دلتكم على تجارة يُغفر لكم"، وقد دلّ كثيراً على الإيمان ولم يؤمنوا ولم يُغفر لهم" اهـ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٦.

(٤) والمراد بالدلالة هنا: الدلالة على التجارة المنجية من العذاب الأليم، والمراد بالامتثال: امتثال الإيمان والجهاد. انظر: شرح قواعد الإعراب ص ١٨٥، وقال الشمني: "هو جواب عن اعتراض الزجاج على الوجه الأول، فإنه قال: وقد غلط بعض النحويين في قوله: إن (يغفر لكم) جواب (هل أدلكم)، لأنه ليس إذا دلهم النبي - ﷺ - على ما ينفعهم غفر الله لهم، وإنما هو جواب (تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله)؛ لأنّ معناه الأمر، أي: آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم" حاشية الشمني ٢/١٢٩، وراجع: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/١٦٦.

(٥) من الآية (١) سورة الإخلاص.

المخبرُ بها عن ضميرِ الشَّانِ الذي هو ﴿هُوَ﴾ **فَاتِّهَا**، أي: هذه الجملةُ، **مُفَسَّرَةٌ** له، أي: لضميرِ الشَّانِ في قوله (هُوَ) مثلاً، أي: كاشفة حقيقة (١٢/أ) المعنى الواقع قبلها بلا ارتياب، ومع ذلك لها محلٌّ من الإعراب بالاتفاق بين النحويين؛ لأنها عمدةٌ، والعمدة لا يصحُّ الاستغناء عنها، فوجب أن يكون لها محلٌّ^(١)، وهي، أي: الجملةُ المخبرُ بها عن ضميرِ الشَّانِ، مع كونها عمدةً **حالةً محلِّ المفرد**، أي: يصلحُ في مكانها.

تنبيه: الجملةُ المُفَسَّرَةُ ثلاثة أقسامٍ^(٢)، مُجَرَّدَةٌ من حرفِ التفسير، كما مرَّ.

ومقرونةٌ بـ (أي) كقوله:

وَتَرَمِينِي بِالطَّرْفِ أَي: أَنْتَ مُدْنِبٌ^(٣)

(١) وجب أن يكون لها محلٌّ وأجمعوا على ذلك لأنها خبرٌ، والخبرُ عمدةٌ في الكلام كالمبتدأ. انظر: موصل الطلاب ص ٦٣.

(٢) انظر هذا التنبيه والأقسام الثلاثة في: المغني ٢/٤٦٠.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

لم أقف على قائله، وانظره في: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤، والمفصل ص ٣١٣، وأمالي ابن الشجري ٣/٢٠٧، والتخمير ٤/١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤١، وشرح الكافية للبرضي ٤/٤٣٨، والمغني ٢/٤٦٠،

ومقرونة بـ (أَنْ) ^(١) نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلَّكَ ﴾ ^(٢).
 وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور عندهم، وقال أبو علي عمر بن
 محمد الشلوين ^(٣) - بفتح الشين المعجمة واللام - شيخ ابن مالك من
 متأخري الأندلس، التحقيق أن الجملة المفسرة تكون بحسب ما تفسرُهُ ^(٤)، فإن

والخزانة ١١ / ٢٢٥، وشرح أبيات المغني ٢ / ١٤١، وأنشده شاهدا على أن (أي) فيه
 حرف تفسير، وجاءت الجملة مقرونة به.

(١) قال ابن يعيش: "قد تكون (أَنْ) بمعنى (أَي) للعبارة والتفسير، وذلك أحد أقسامها،
 نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا ﴾ معناه: أي: امشوا؛ لأن انطلقهم قام مقام
 قولهم (امشوا)، ولهذا فُسر به " شرح المفصل ٨ / ١٤١، وأنكر الكوفيون (أن)
 التفسيرية، انظر: المغني ١ / ٣٩، وسيأتي الكلام عنها مفصلاً ص .

(٢) من الآية (٢٧) سورة المؤمنون.

(٣) عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي، الإشبيلي الأزدي، المعروف
 بالشلوبين، إمام عصره في العربية، له: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح الجزولية،
 والتوطئة، ولد سنة ٥٦٢، وتوفي سنة ٦٤٥.

انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص ٢٤١، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٤.

(٤) انظر رأي الشلوبين في: التذييل والتكميل ٩ / ١٩٤، والارتشاف ٣ / ١٦١٧، ورسالة
 في جمل الإعراب للمرادي ص ١٢١، والمغني ٢ / ٤٦٣، والمساعد ٢ / ٤٩، والحلل
 في الكلام على الجمل ص ٤٧، وتمهيد القواعد ٥ / ٢٣٤٧، واختار السيوطي قول
 الشلوبين، فبعد أن حكى قوله ومثّل لما له موضع، ولما لا موضع له، قال: " وهذا الذي
 قاله الشلوبين هو المختار عندي " الهمع ٤ / ٥٧.

كان له، أي: للذي فسّرته، محلّ من الإعراب، فهي كذلك، أي: لها محلّ، وإلا، أي: وإن لم يكن لما فسّرته محلّ فلا محلّ لها. فالثاني وهو الجملة التي لا محلّ لها فسّرته نحو قولك: (ضربته) من نحو: (زيداً ضربته) التقدير كما تقدّم: ضربت زيدا ضربته، ولا محلّ للجملة المقدّرة، التي هي (ضربت)؛ لأنها مستأنفة، والمستأنفة لا محلّ لها، فكذلك تفسيرها^(١) لا محلّ له.

والأول وهو الجملة التي لما فسّرتة محلّ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) التقدير: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، فـ (خَلَقْنَاهُ) المذكورة في الآية مفسّرة لـ (خَلَقْنَا) المقدّرة فيها، وتلك، أي: المقدّرة، في موضع رفع؛ لأنها خبر لـ (إِن)، فكذلك (خَلَقْنَاهُ) المذكورة تكون في موضع رفع؛ لأنها تابعة لما فسّرتة، وهو في موضع رفع.

ومن ذلك أي: من الجمل التي لما فسّرتة محلّ (١٢/ب) قولك: (زيد الخبر يأكله) فـ (يأكله) واقعة في محلّ رفع؛ لأنها مفسّرة للجملة المحذوفة التي هي

(١) أي: الجملة المفسّرة - (ضربته) - لا محلّ من الإعراب؛ لأنها مفسّرة لما لا محلّ

له، وهي الجملة المقدّرة - (ضربت زيدا). انظر: شرح قواعد الإعراب ص ١٩٠.

(٢) الآية (٤٩) سورة القمر.

يَأْكُلُ)، وهي، أي: المحذوفة، واقعة في محلّ رفع على الخبرية، التقدير: زيد يأكل الخبز يأكله، وكذلك المذكورة لأنها تابعة لما فسّرتة^(١).

واستدلّ على ذلك، أي: على مذهب السّلوّيين، بعضهم، بقول السّاعري:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ^(٢) تمامه: وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا

وعلّل ذلك بقوله: إذ ظهر الجرم في الفعل المذكور الذي هو (نؤمنه) المفسّر للفعل المحذوف المماثل له لفظًا.

وفي كلا الاستدلّالين نظر^(٣)؛ لأنّ المفسّر الفعل لا الجملة، وليس الكلام في تفسير الفعل للفعل، وإنّما الكلام في الجملة المفسّرة المحدودة بقولهم: (الجملة الكاشفة لحقيقة ما تليها)^(٤)، وما نحن فيه مفردٌ فسّر مفرداً، أي: فعلٌ

(١) انظر هذا المثال في: الارتشاف ٣/١٦١٧، ورسالة في جمل الإعراب ص ١٢١، والحل ص ٤٧، وموصل الطلاب ص ٦٤.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه ذكره الشارح، وهو لهشام المرّي، انظره في: الكتاب ٣/١١٤، والمقتضب ٢/٧٣، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٢/٨٩، وكتاب الشعر لأبي علي ص ٣٢٨، وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٨، والإنصاف ٢/٦١٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٧، والخزانة ٩/٣٨، ويروى (مُفَزَّعًا) بدلا من (مُرَوَّعًا)، و(نحن) في البيت فاعل للفعل المحذوف المفسّر بالمذكور، والتقدير (فمن نؤمن نؤمنه) ولما حذف الفعل (نؤمن) برز الضمير وانفصل، وأنشده على أنّ (نؤمنه) مجزوم لأنّه مفسّر لفعل مجزوم.

(٣) انظر هذا النظر في: موصل الطلاب ص ٦٥.

(٤) انظر حدّ الجملة المفسّرة في: الارتشاف ٣/١٦١٦، ورسالة في جمل الإعراب ص ١٢٠.

فسر فعلاً، وجاء الفاعل من ضرورته لا أنه مقصودٌ، فظهر الجزم في الفعل المُفسّر للفعل المحذوف، قال في المغني: "وكانَّ الجملة عنده، - يعني: الأستاذ أبي علي -، عطف بيانٍ أو بدلٌ" قال: "ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدلِ جملةً"^(١).

الجملة الخامسة: الواقعة جواباً للقسم، سواءً كانت جملة القسم المذكورة نحو: (أقسم بالله لأفعلن)، أم المذكور بعضها نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) بعد قوله تعالى: ﴿يَسَّ ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾^(٣)، أم محذوفة كُلتها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لِمَا تَحْكُمُونَ﴾ بعد ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾^(٤)، ومثّل بهذه الآية لأنَّ كونها جواب قسمٍ مما قد يخفى^(٥)، وكذلك

(١) المغني ٢/ ٤٦٣، وتعقبه الدماميني بأنَّ الجمهور أجازوا في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا﴾^(١٣٢) الذي أمدكم بما تعلمون^(١٣٣) أمدكم بأنعم وينين^(١٣٤) وحنت وعيون^(١٣٥) أن تكون جملة (أمدكم) الثانية بدلاً من الأولى، وأجازوا في قول الشاعر:

أقول له أرحل لا تقيمن عندنا

أن تكون (لا تقيمن) بدلاً من (ارحل)، ثم قال "ولم أر من انتقد ذلك بأنه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل في ذلك"، وردَّ الشمني بأنَّ من أثبت ذلك هم البيانون، وهم بالنسبة إلى باقي النحاة خلاف الجمهور. انظر: حاشية الشمني ٢/ ١٣٠.

(٢) الآية (٣) سورة (يس).

(٣) الآيتان (١، ٢) سورة (يس).

(٤) من الآية (٣٩) سورة القلم.

(٥) قال الزمخشري: " (إِنَّ لَكُمْ لِمَا تَحْكُمُونَ) جواب القسم لأنَّ معنى (أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا) أم أقسمنا لكم " الكشاف ٦/ ١٨٨، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٥٥، والبحر المحيط ٨/ ٣٠٩، والدر المصون ١٠/ ٤١٥.

قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ ﴾^(٢)؛ لأنَّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثير^(٣) منهم الزجاج^(٤)، ويُعَضِّدُهُ قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ ﴾^(٥) (١٣ / أ) وقال الكسائي، والفراء، ومن وافقهما التقدير: بأن لا تعبدوا، وبأن لا تسفكوا، ثمَّ حَذَفَ الجارَّ ثمَّ (أن) فارتفع الفعل^(٦).

(١) من الآية (٨٣) سورة البقرة.

(٢) من الآية (٨٤) سورة البقرة.

(٣) قال سيبويه: " هذا باب الأفعال في القسم ... واعلم أنك إذا أُخبرت عن غيرك أنه أكَّد على نفسه، أو على غيره، فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت، وذلك قولك: أَقْسَمَ لَيَفْعَلَنَّ، وَاسْتَحْلَفَهُ لَيَفْعَلَنَّ، وَحَلَفَ لَيَفْعَلَنَّ كذا، وَأَخَذَ عَلَيْهِ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ أَبَدًا، ... ومثَّل ذلك قوله تعالى جدُّه ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ " ١. هـ الكتاب ١٠٦ / ٣، وانظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٥٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٠١، وشرح الكتاب لابن خروف ص ١٨٨.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٦٢، والبيان للعكبري ١ / ٨٣.

(٥) من الآية (١٨٧) سورة آل عمران، قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر بالياء (لَيُبَيِّنَنَّ)، وقرأها بالياء نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم. انظر: السبعة لابن مجاهد ص ٢٢١، والإقناع لابن الباذش ص ٦٢٥، والنشر ٢ / ٢٤٦.

(٦) الذي في معاني القرآن للفراء خلاف ما حكاه عنه الشارح، قال الفراء ١ / ٥٣: " رُفِعَتْ (تعبدون) لأنَّ دُخُولَ (أن) يَصْلُحُ فِيهَا، فَلَمَّا حُذِفَ النَّاصِبُ رُفِعَتْ، كَمَا قَالَ اللَّهُ

قيل: **وَمِنْ هُنَا**، أي: من أجل أن الجملة الواقعة جواباً للقسم لا محل لها، قال ثعلب، وهو أحمد بن يحيى بن زيد^(١): **لا يجوز أن يقال: (زيدٌ ليقومن)؛ لأنَّ (يقومن) خبرٌ وجملةُ جواب القسم لا تقع عنده خبراً؛ لأنَّ الجملة الخبرَ بها لها محلٌّ، وجواب القسم لا محل لها، فإذا بُني على مبتدأ فقيل (زيدٌ ليفعلن) صار له محلٌّ^(٢). ورد قول ثعلب، والراء هو ابن مالك^(٣)، زعم في شرح التسهيل أنه ورد السماع بما منعه ثعلب من وقوع جملة الجواب خبراً، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾^(٤)؛ لأنَّ (نُبَوِّئَنَّهُمْ) وقع خبراً، وهو جواب القسم.**

تعالى ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ وكما قال ﴿وَلَا تَمَنَّوْا لِمَنْ تَكْفُرُ﴾ فهذا وجه من الرفع، فلمَّا لم تأت بالنَّاصب رَفَعَتْ " وراجع: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٣٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ١٦٢.

وخرَّج الفارسي رفع (تعبدون) على تقدير حرف الجر و(أن)، انظر: الحجة لأبي علي ٢/ ١٢٤، وبمثل ذلك قال الأنباري انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٠١.

(١) أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة. ترجمته في: إنباه الرواة ١/ ١٧٣، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٦.

(٢) انظر قول ثعلب في: التسهيل ص ٤٨، وشرحه لابن مالك ١/ ٣١٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٨، والتذليل والتكميل ٤/ ٢٧، والارتشاف ٣/ ١١١٥، والهمع ٢/ ١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

(٤) من الآية (٥٨) سورة العنكبوت .

والجوابُ عما قاله^(١) القائلُ المُبْهَمُ بِقِيلَ، إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ، وكذلك التقديرُ فيما أشبه ذلك، من نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٢)، ومن نحو قول الشاعر:

جَشَأْتُ، فَقُلْتُ: اللَّذْ خَشِيتَ لِيَأْتِيَنَّ . . . وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتِ حِينَ مَنَاصِرٍ^(٣).

فالخبرُ هو مجموعُ جملة القسمِ المُقَدَّرَةِ التي هي أقسمُ بالله، وجملةُ الجوابِ المذكورة التي هي (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) مثلا، أو (لَنَهْدِيَنَّهُمْ) أو (لِيَأْتِيَنَّ) - وهو الذي يمنع ثعلب وقوعه جملة - لا مجرد جملة الجواب^(٤).

وقد أشار المصنفُ بما ذكره من التقدير في الآية إلى ردِّ دعوى ابن مالك أنَّ (لَنُبَوِّئَنَّهُمْ) في الآية خبرٌ، وإنما هي جزءٌ من الخبر، وإلى الاستشهادِ بها على

(١) أي: عما قاله ثعلب من أنَّ جملة القسم في نحو: (زَيْدٌ لَيَفْعَلَنَّ) لا يجوز أن تكون خبراً. انظر: شرح قواعد الإعراب ص ١٩٩.

(٢) من الآية (٦٩) سورة العنكبوت.

(٣) من الكامل لم يعرف قائله، وانظره في: شرح التسهيل ١/ ٣١٠، والتذييل والتكميل ٤/ ٢٧، والمغني ٢/ ٤٦٧، وشفاء العليل ص ٢٨٩، وتمهيد القواعد ٢/ ٩٧٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٠، وشرح أبيات ٦/ ٢٤٥، وفي الأصل (حسابٌ ... حسبت)، و(جشأت) أي: فزعت، وأنشده على أنَّ جملة (لِيَأْتِيَنَّ) وهي جملة جواب القسم وقعت هي وجملة القسم المُقَدَّرَةِ خبراً عن المبتدأ (اللذ).

(٤) قال الكافيحي: "يعني أنَّ الخبر كلتا الجملتين معاً، لا جملة جواب القسم وحدها" شرح قواعد الإعراب ص ٢٠١.

رَدَّ ما قاله ثعلب من أنَّ جملة القسم وجوابه لا يكونان خبراً^(١)، وللمصنف على هذه المسألة في المغني كلامٌ حسنٌ^(٢) تركته حذر الإطالة. (١٣/ب).

تنبيه^(٣): يحتمل قول همّام بن غالب الفرزدق:

تَعَسَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي . . . نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ^(٤)

كون جملة النفي التي هي قوله: (لا تخونني) جواباً للقسم، فإنّ (عاهدتني) في

البيت بمنزلة القسم، كقوله، يعني الفرزدق:

أَرَى مَحْرُزًا عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقَنُ . . . فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافٍ^(٥)

لأنّ (ليؤافقن) وقعت جواباً للقسم فيه من غير احتمالٍ، فلا محلّ له، أي:

لقوله: (لا تخونني)، تفرّيعاً على كونه جواباً، ويحتمل كونه، أي: كون قوله:

(١) انظر: موصل الطلاب ص ٦٧.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢/٤٦٧ وما بعدها.

(٣) انظر هذا التنبيه في: مغني اللبيب ٢/٤٦٥، وموصل الطلاب ص ٦٧.

(٤) من الطويل للفرزدق في: الديوان ص ٦٢٨ وفيه: (وَأَقْتَنِي)، وانظره في:

الكتاب ٢/٤١٦، والأصول ٢/٣٩٧، والمقتضب ٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣،

والمحتسب ٢/١٤٥، وأمالى ابن الشجري ٣/٦٣، وشرح المفصل ٢/١٣٢، وشرح

الكافية الشافية ١/٣٠٩، والتذيل والتكميل ٣/١٠٨، والمقاصد النحوية ١/٤٢٦،

وشرح أبيات المغني ٦/٢٣٧.

(٥) من الطويل وليس في ديوانه طبعة دار الكتب العلمية، وانظره في: شرح الكافية

الشافية ٢/٨٥٨، وشرح التسهيل ٣/١٩٦، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٦٧، والتذيل

والتكميل ١١/٣٣١، وحاشية الشمي ٢/١٣١، وشرح أبيات المغني ٦/٢٤٠، وفيه:

(محرز): اسم رجل، و (أغريته بكذا)، أي: حملته عليه، وأولع به.

(لا تخونني) **حَالاً** من **الفاعل**، وهو (التَّاءُ) في (عَاهَدْتُ)^(١)، أو **حَالاً** من **المفعول** وهو (ياءُ) المتكلم، أو **حَالاً** منهما، أي: من الفاعلِ والمفعولِ، **فَتَكُونُ** في **مَجَلِّ النَّصْبِ**، **بِالتَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ**، قال في المغني: "والمعنى شاهدٌ لكونها جواباً"^(٢).

الجملةُ السادسةُ: **الواقعةُ جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ مطلقاً، كجواب (إذا) في نحو قولك: (إذا جاء زيدٌ أكرمتك)**، وكجواب (لو) نحو: (لو جاء زيدٌ لأكرمتك) [وكجواب (لولا) نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك)]^(٣) ف (أكرمتك) في جواب الثلاثة لا محلٌّ له^(٤).

(١) إذا كانت حالا من الفاعل فالتقدير: حال كونك غيرِ خائنٍ، - ورجحه الشيخ خالد - وإذا كانت حالا من المفعول فالتقدير: حال كوني غيرِ خائنٍ، وإذا كانت حالا منهما، كان التقدير: حال كوننا غيرِ خائنين. انظر: موصل الطلاب ص ٦٨.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٦٥، وقال الشمي: "لأنَّ المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك، لا على الحلف في هذه الحالة على شيءٍ آخر" حاشية الشمي ٢/ ١٣١، وراجع: حاشية الأمير ٢/ ٥٩.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل واستدركه في الحاشية.

(٤) قال الكافيحي: "وإنما لم تعمل هذه الكلمات عمل الجزم، أما (لو) فلدخولها على الماضي، وهو لا يستحقُّ الإعراب، وأمَّا (إذا) فلأنَّها تدلُّ على اليقين، و(إن) الشرطيَّةُ تدلُّ على الشكِّ والإبهام، فلم تعمل عملها، وأمَّا (لولا) فلأنَّها تدخُلُ على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالباً، وجوابها ماضٍ" شرح قواعد الإعراب ص ٢٠٣.

أو وقعت جواباً لشرط جازم ولم يقرن بـ (الفاء) ولا بـ (إذا) الفجائية، نحو قولك: **إن جازني زيد أكرمه**، فـ (أكرمه) وقع جواباً لشرط جازم غير مقرون بأحدهما فلا محل له. أمّا إذا اقترن بأحدهما فقد تقدّم أنّ الجملة في محلّ الجزم^(١).

فالحاصل: أنّ المجاب بها الشرط إنّما يحكم على محلها بالجزم بشرطين - كما سبق -، أنّ يكون الشرط جازماً، وأن يكون الربط بالفاء أو بـ (إذا)، فمتى اختل أحد الشرطين فلا يكون للجملة محلّ من الإعراب.

الجملة السابعة: **التابعة لما لا موضع له من الإعراب**، نحو: **قام زيد وقعد عمرو**، إذا لم تقدر الواو للحال، أي: بل قدرت عاطفة، فجملة (قام زيد) لا محلّ لها لوقوعها ابتدائية، وكذلك جملة (قعد عمرو) لأنها معطوفة عليها، أمّا لو قدرت الواو للحال فإنه يكون لجملة (قعد عمرو) حينئذ محلّ وهو النصب، وعبر هنا (١٤ / أ) كالمنغني^(٢) بالتابعة، ولم يمثّل لها فيهما إلا بالمعطوفة، مع أنّ أنواع التابع خمسة: النعت والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والنسق، فكأنه لم يقع ذلك إلا في العطف، فلا يجوز أن تُنعت الجملة ولا تُوكّد توكيداً معنوياً اصطلاحاً، ولا يُبدل منها، ولا يُعطف عليها عطف بيان، فالتعبير بالعطف أولى؛ اللهم إلا أن يُقال: يأتي قسم آخر غير

(١) تقدّم ذلك في ص (٣٤) عند الكلام على الجملة الخامسة مما له محلّ.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٢ / ٤٧٢.

المعطوفة، كما في التوكيد اللفظي نحو: (قَامَ زَيْدٌ قَامَ زَيْدٌ) لعدم اختصاصه بنوع من الكلام، فهذا الاعتبار يكونُ التَّعْبِيرُ بِالتَّبَعِيَّةِ أُولَى^(١).
تنبيه: لا يُتَوَهَّمُ من قولِ أبي العباسِ العنَّابِيِّ^(٢) حيثُ تَكَلَّمَ على الجملِ التي لا محلَّ لها فقال: "تنحصرُ في أربعةِ عَشَرَ قِسْمًا"^(٣)، فَذَكَرَهَا، أَنَّهُ زَادَ على ما ذكره هُنَا كالمغني، الضعفَ، بَلْ معظمُها أو كُلُّهَا راجعٌ إلى السَّبْعِ المذكورةِ في الكتابِ، فتأمَّلْه.

[الجمل الخبرية التي لم يطلبها العامل لزوما]

المسألة الرابعة، من البابِ الأوَّلِ، في حُكْمِ الجملِ بعدَ النِّكَرَاتِ والمعارفِ، وقد جرت عادةُ كثيرٍ من المعرِّبين بأن يقولوا: الجملُ بعدَ النكراتِ صفاتٌ وبعدَ المعارفِ أحوالٌ، وذلك على سبيلِ التقريبِ، وإلا فتحديدُ البابِ أنْ يقالَ: **الجملُ الخَبَرِيَّةُ**، وهي المحتملةُ للصدِّقِ والكذبِ، أي: لا الإنشائيةُ، نحو: (بِعْتَكُهُ) بعدَ (هذا عبْدٌ) أو (عبدِي)، فالجملتانِ مستأنفتان^(٤)، وليس

(١) قال المرادي: "وأما التَّابِعَةُ لِمَا لا موضعَ له: فقد تكونُ توكيدا لِمَا لا موضعَ له، نحو: قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ، وقد تكونُ معطوفةً على ما لا موضعَ له، نحو: قامَ زيدٌ وجاءَ عمرو، ولا يتأتَّى ذلك في النعتِ؛ لأنَّ الجملةَ الوصفيةَ لها موضعٌ من الإعرابِ دائما، ولا تكونُ الجملةُ عطفَ بيانٍ" ا.هـ، رسالة في جمل الإعراب ص ١٢١.

(٢) الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الأصبَحيُّ الأندلسيُّ العنَّابِيُّ، لازم أبا حيان كثيرا، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح التسهيل، والتبيان في تعيين عطف البيان، توفي سنة ٧٧٦. انظر: درة الحجال ١/ ٩٨، وبغية الوعاة ١/ ٣٨٢.

(٣) الحلل في الكلام على الجمل للعنَّابِيِّ ص ٣٧.

(٤) انظر: المغني ٢/ ٤٩٤، وشرح قواعد الإعراب ص ٢٠٥.

المرادُ هنا كُلَّ خبرية، بل الخبريةُ التي لم يطلبها العاملُ لزوماً، فخرج به الجملةُ التي يطلبها لزوماً كجملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكيَّة بالقول، فإنها في هذه الأماكن لا يُستغنى عنها، ولو عبَّرَ كما فَعَلَ في المغني، حيثُ قال: "الصَّالِحَةُ للاستغناء عنها"^(١)، لكان أولى؛ لأنَّ ما قَيَّدَ به هنا غيرُ مانعٍ؛ لدخول الجملة الواقعة صلةً لغير (أَنَّ) المفتوحة المشددة، فإنها لا يستغنى عنها، وعبارةُ المغني تخرجهما مع ما ذكرها، لا ما اقتصر عليه (١٤/ب) المصنّفُ هنا، وزاد قيدين آخرين في المغني^(٢)، أحدهما: وجودُ العاملِ المقتضي للعمل في الصِّفة في كلِّ حالةٍ، فيكون - مثلاً - المقتضي للعمل في الصِّفة في حال تمحُّضِ النكرة موجوداً، والمقتضي لعمل الحال في حال تمحُّضِ المعرفة موجوداً، والمقتضي لكلِّ من العمليين في حال عدم التَّمَحُّضِ موجوداً، فجملةُ (فَعَلُوهُ) من قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٣) واقعةٌ بعد نكرةٍ مَحْصَصَةٍ بالإضافة، ومع ذلك لا يجوزُ أن تكونَ حالاً؛ لعدم ما يعملُ في الحال، إمَّا الفعلُ، أو شبهه، أو معناه،

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٩٥.

(٢) السابق ٢/ ٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) الآية (٥٢) سورة القمر.

والابتداءُ الرَّافِعُ لـ (كل) ليس واحدا منها^(١)، بل الجملةُ صفةٌ لـ (كل)، أو لـ (شيء)^(٢)، ولا يجوز أن تكون خبراً؛ لفساد المعنى، إذ لم يفعلوا كلَّ شيء^(٣).
الثاني^(٤): انتفاء المانع، وهو أربعة أنواع^(٥)، الأول: ما يمنع حاليةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجوده^(٦)، فيتعيَّن حينئذٍ الاستئنافُ، نحو: (زَارَنِي زَيْدٌ سَأَكْفِيئُهُ)، فإنها وإن وقعت بعد معرفة محضة لكن تصدير الجملة بدليل استقبال مانعٍ من حالتها^(٧).

- (١) لم يعمل الابتداءُ في الحال لأنه عاملٌ ضعيفٌ؛ إذ هو عاملٌ معنويٌّ، فلا يعملُ الرَّفَعُ والنَّصَبُ. انظر: حاشية الدسوقي ١١١/٢.
- (٢) قال العكبري: "قوله تعالى (فعلوه) هو نعتٌ لـ (شيءٍ)، أو (كُلِّ)، و (في الزُّبْرِ) خبر المبتدأ" التبيان ١١٩٦/٢.
- (٣) منقول من نص ابن هشام في: المغني ٤٩٥/٢، وعلّق عليه الدماميني فقال: "قد يوردُ على هذا الكلام أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَقِيمُ لَوْ لَمْ يَكُنْ (في الزُّبْرِ) صفةً لـ (كُلِّ شيءٍ)، أمّا إِذَا جُعِلَ صفةً لَهُ اسْتِقَامَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: وَكُلُّ شَيْءٍ مَثْبُتٌ فِي الزُّبْرِ، أَي: صَحَائِفُ أَعْمَالِهِمْ، فَعَلَوْه" انظر: حاشية الشمني ١٤٥/٢، وغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي ٤٩٧/٣.
- (٤) أي: القيد الثاني من القيدتين اللذين ذكرهما في المغني.
- (٥) انظر الأنواع الأربعة في: المغني ٤٩٦/٢ وما بعدها.
- (٦) أي: لولا وجود المانع.
- (٧) امتنع تصدير الحال بدليل استقبال لأنَّ الغرض من الحال: تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، ولو صُدِّرت به لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها. انظر: التصريح ٣٩٠/١.

الثاني: ما يمنع وَصْفِيَّةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وُجُودَ المانع، ويمتنع الاستئناف؛ لأنَّ المعنى على تقييد المتقدم، فَتَعَيَّنَ الحَالِيَّةُ بعد امتناعها، نحو: ﴿ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾^(١) والمانع هنا الواو؛ لأنها لا تعترض بين الصِّفة والموصوفِ على الأصحَّ^(٢).

ولأنَّ تصدير الجملة بدليل استقبال مانع من حالتها، فقد غلط ابن هشام من أعرب جملة (سَيِّدِينَ) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ حالاً. انظر: المغني ٢/ ٤٩٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٥٠.

قال الشيخ خالد: "وبيان غلظه من جهة الصناعة ظاهر، وأمَّا من جهة المعنى فلأنه صيِّر معنى الآية سَأَذْهَبُ مَهْدِيًّا، فصرف التنفيس إلى الذهاب، وهو في الآية للهداية، وأجيب: بأنَّ (مهديًّا) وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس، فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالْمُقَيَّدِ، قاله الدماميني " التصريح ١/ ٣٩٠.

(١) من الآية (٢١٦) سورة البقرة.

(٢) ما ذهب إليه الشارح من امتناع توسط الواو بين الصفة والموصوف، وتصحيحه له، هو مذهب جمهور النحويين، وجوز الزمخشري أن تكون جملة (وَهَٰذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ) من قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَٰذَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ صفة لـ (قَرْيَةٍ)، ووُسِّطَت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ، وتبعه: أبو البقاء، وصاحب البديع، وابن هشام الخضراوي، وأفسده ابن مالك بخمسة أوجه، الأول: أنه قاس الصفة على الحال، وبينهما فروق كثيرة، الثاني: أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مَعْوَلٌ عليه، فلا يلتفت إليه، الثالث: أنه مُعَلَّلٌ بما لا يُناسب، الرابع: أن الواو فصلت الأول من الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكَّدت لصوقهما؟،

الثالث: ما يمنعُهما معاً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ۝ لَا يَسْمَعُونَ ﴾^(١)، وقد تقدّم الكلام فيها^(٢).

الرابع: ما يمنعُ أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا^(٣) جائزين، وذلك نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا قال خيراً)، فإنَّ جملة القول كانت قبل وجود (إلا) قابلة للوصفية والحالية، فلما وجدت (إلا) امتنعت الوصفية^(٤).

الخامس: أنَّ الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة، لكان أولى المواضع بها موضعٌ لا يصلح للحال...

ومع ذلك فقد قوى السمين قول الزمخشري، فقال: "قول الزمخشري قويٌّ من حيث القياس، فإنَّ الصِّفَةَ كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرقٌ من بعض الوجوه، فكما أنَّ الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا، كذلك تدخل عليها واقعةً صفةً....".

انظر: الكشاف ٣/٣٩٨، والتبيان ١/١٧٣، وشرح التسهيل ٢/٣٠٢، والبحر المحيط ٢/١٥٢، ٥/٤٣٤، والتذليل والتكميل ٨/٣٠١، والدر المصون ٧/١٤٢، وشرح ابن عقيل ٢/٢٦١، وتمهيد القواعد ٥/٢١٩٨، والتصريح ١/٣٧٧. (١) الآيتان (٧، ٨) سورة الصافات.

(٢) تقدّم الكلام عن الآيتين الكريمتين في الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي الابتدائية، ومنع أن تكون جملة (لَا يَسْمَعُونَ) صفةً للنكرة، أو حالاً منها، وجعلها استثناءً نحوياً لا استثناءً بيانياً. انظر ص من البحث. (٣) أي: الوصفية والحالية.

(٤) جَوَزَ الزمخشري، وأبو البقاء في الجملة المذكورة بعد (إلا) أن تكون صفة، ومنع من ذلك الأخفش، والفارسي، وصححه ابن مالك. انظر: المفصل ص ٧٢، وشرح

فتلخص أن الشروط أربعة، شرطان مذكوران في الكتاب هنا، وشرطان زادهما في المغني على ما هنا (١٥ / أ)، وقد عرفتهما مما تقدم، وشرطا الكتاب هما: كونها خبرية، وكونها لم يطلبها العامل لزوماً، فإذا تقرر ذلك فيقال: الجمل الخبرية المستجمعة لهذه الشروط الأربعة إن وقعت بعد النكرات المحضة فصفاً^(١)، أو وقعت بعد المعارف المحضة^(٢) فأحوالاً، أو وقعت بعد غير المحض^(٣) منهما، أي: من النكرات والمعارف، فمحتملة لهما، أي: للصفات والأحوال، مثال الجملة الفعلية الواقعة بعد النكرة المحضة

التسهيل ٢ / ٣٠٢، والتذييل والتكميل ٨ / ٣٠٠، والمغني ٢ / ٤٩٧، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٦١.

(١) قال الكافيجي: " قوله: (بعد النكرات المحضة)، أي: التي لم تخصص بشيء من المخصصات، ... (فصفاً) سواء كانت مفسرة، أو مخصصة، أو للمدح، أو للذم، أو للتوكيد، فإن قلت: كيف تقع الجملة صفة للنكرة، مع أنها لا توصف بالتنكير ولا بالتعريف، ورعاية المطابقة بين الموصوف والصفة واجبة؟ قلت: سلمنا، لكن الجملة لما وقعت موقع المفرد نزلت منزلته، فأعطي لها حكم من التنكير، ومن المعلوم أن المفرد الذي نزلت منزلته هو النكرة؛ لقيام موجب التنكير، وانتفاء مقتضى التعريف" شرح قواعد الإعراب ص ٢٠٦، وما بعدها.

(٢) أي: التي لم تختلط بها شائبة نكارة. انظر: السابق ص ٢٠٧، وموصل الطلاب ص ٧٠.

(٣) أي: التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه آخر. انظر: المرجعين السابقين.

صفة قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تُنزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ ﴾^(١)، فجملة (نَقْرُوهُ) أي: مع فاعله، صفة له (كُنْبًا)^(٢)؛ لأنه، أي: (كُنْبًا) نكرة محضة، ومثال الاسمية قوله تعالى: ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ ﴾^(٣)، وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك، أي: من وقوع هذه الجملة صفة بعد النكرة المحضة في المسألة الثانية عند الكلام على الجملة التابعة لمفرد^(٤)، وقد ذكرت منها مثالا للاسمية، والمثالان الآخران: ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾^(٥)، ﴿ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾^(٦).

ومثال الجملة الفعلية الواقعة بعد المعرفة المحضة حالًا قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْبِرُ ﴾^(٧)، فجملة (تَسْتَكْبِرُ)، أي: مع فاعله، حال^(٨) من الضمير المستتر

(١) من الآية (٩٣) سورة الإسراء.

(٢) جوز أبو البقاء أن تكون جملة (نَقْرُوهُ) حالًا من الضمير المجرور في (علينا)، قال السمين: "وهي حال مقدرة؛ لأنهم إنما يقرؤونه بعد إنزاله، لا في حال إنزاله" الدر المصون ٧/٤١٢، وراجع: التبيان للعكبري ٢/٨٣٢.

(٣) وردت مرتين، من الآية (٢٥٤) سورة البقرة، و (٣١) سورة إبراهيم.

(٤) انظر: ص (٣٧).

(٥) من الآية (٢٨١) سورة البقرة.

(٦) من الآية (٩، ٢٥) سورة آل عمران.

(٧) الآية (٦) سورة المدثر.

(٨) على قراءة الرفع، فالجملة حالية، وجوز الزمخشري أن يكون الرفع على حذف (أن)، والأصل: (ولا تمنن أن تستكبر)، فلمَّا حُذِفَتْ (أن) ارتفع الفعل، وقرأ الحسن

في (تَمَنَّ) ، المقْتَدِرِ ذلك الضميرُ بـ (أنتِ) ، وما ذاك إلا لأنَّ الصَّائِرَ كُلَّهَا معارف محضة ، بل هي أعرافُ المعارف .

ومثالُ الاسمية قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾^(١) فجملة (وَأَنْتُمْ سُكَرَى) حال من المعرفة التي هي (الصَّلَاةُ)^(٢) .

(تستكثرُ) جزماً ، وقرأ الأعمش (تستكثرُ) نصباً ، أمَّا الجزم فيحتملُ أمرين ، الأول : أن يكون بدلاً من (تمنُّن) ، حتى كأنه قال : (لا تستكثرُ) ، والثاني : أن يكون أراد (تستكثرُ) فأسكن الراء ؛ لثقل الضمة مع كثرة الحركات .

وأمَّا النَّصْبُ فبإضمار (أَنْ) على أن يكون بدلاً من (ولا تمنُّن) ، ومعناه : لا يكن منك مَنْ واستكثرًا ، كأنه قال : لا يكن منك مَنْ أَنْ تَسْتَكْثِرَ ، فتضم (أَنْ) ؛ لتكون مع الفعل المنصوب بها بدلاً من (المَنْ) في المعنى الذي دلَّ عليه الفعل .

انظر : المحتسب ٢ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٧١٧ ، والكشاف ٦ / ٢٥٣ ، والمحرر الوجيز ٥ / ٣٩٣ ، والتبيان ٢ / ١٢٤٩ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٦٤ ، والدر المصون ١٠ / ٥٣٦ ، وشرح قواعد الإعراب ص ٢١٠ ، ٢١١ .

(١) من الآية (٤٣) سورة النساء .

(٢) قال أبو البركات الأنباري : "الواو في (وأنتم) واو الحال ، والجمله بعدها من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال بـ (تقربوا) ، أي : لا تقربوها في هذه الحالة ، والدليل على أن الواو ههنا واو الحال قوله تعالى (ولا جنبًا) ، أي : ولا تُصَلُّوا جنبًا إلا عابري سبيل " البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٥٥ ، وراجع : مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٩٨ ، والكشاف ٢ / ٨٣ ، والمحرر الوجيز ٢ / ٥٧ .

ولو قال : (المفسّر في المعنى بـ (أنت))، أو (المؤكّد إذا أريد تأكيده بـ (أنت))، بدل قوله: (المقدر بأنّ)، لكان أولى؛ لأنّ تعبيرهم عنه بـ (أنت) إنما هو تدریسٌ لضيق العبارة، كما حقّق الرضي في شرح الكافية^(١).

ومثال - الجملة الفعلية - المحتملة للوجهين، أي: الحال والصفة، بعد النكرة، أي: غير المحضة، قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي)، أي: مع فاعله (ب / ١٥) صِفَةً ثَانِيَةً لـ (رجل)؛^(٢) لَأَنَّهُ، أي: لفظُ (رجل) نكرة، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، أي: (يُصَلِّي) مع فاعله، حَالًا مِنْهُ، أي: من (رجل)؛ لَأَنَّهُ، أي: لفظ (رجل) قد قُرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاِخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

ومثال الاسمية قولك: مررتُ برجلٍ صالحٍ أبوه قائمٌ، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (أبوه قائمٌ) صِفَةً ثَانِيَةً لـ (رجل)؛ لَأَنَّهُ نكرة، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالًا مِنْ (رجل)؛ لَأَنَّهُ قُرِبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاِخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

(١) قال الرضي: "وقولُ النحاة: إِنَّ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ (زَيْدٌ ضَرَبَ) وَ (وَهْنُدٌ ضَرَبَتْ): (هو وهي) تدریسٌ لضيق العبارة عليهم، لأنّه لم يُوضَعْ لهذين الضميرين لفظً، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر، لا أنّ المقدر هو ذلك المصّرّحُ به" ا.هـ، شرح الكافية للرضي ٤١٣/٢.

(٢) قال الكافي: "ف (الرجل) وَإِنْ خُصِّصَ بِالْوَصْفِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُبْلَغْ حَدُّ التَّعْيِينِ الْمَحْضِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَائِبَةٌ شَرَكَةٌ، فَيَجُوزُ لَهُ التَّخْصِصُ مَرَّةً أُخْرَى" شرح قواعد الإعراب ص ٢١٢.

ومثال الجملة الفعلية المُحتملة للوجهين، الوصف والحال، بعد المعرفة، أي: غير المحضة، قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(١)، فإنَّ المراد بـ (الْحِمَارِ) الجنس، وذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة، فتحتمل الجملة من قوله تعالى: (يَحْمِلُ أَسْفَارًا) وجهين، أحدهما: الحالية^(٢)؛ لأنَّ (الْحِمَارِ) وقع بلفظ المعرفة، والثاني: الصفة؛ لأنه، أي: (الْحِمَارِ) كالنكرة في المعنى^(٣)، كما هو شأن المعرف الجنسي.

(١) من الآية (٥) سورة الجمعة.

(٢) وهو ما ذهب إليه مكّي، وأبو البركات الأنباري، وأبو البقاء العكبري، وأبو حيان، فلم يذكروا إلا الحالية. انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٧٣٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٨، والبيان ٢/١٢٢٢، والبحر المحيط ٨/٢٦٣.

(٣) جوز الزمخشري الوجهين، الحالية والوصفية، فقال: "فإن قلت: (يَحْمِلُ) ما محلّه؟ قلت: النَّصْبُ على الحال، أو الجر على الوصف؛ لأنَّ (الحمار) ك (اللئيم) في قوله:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسْبِنِي "

الكشاف ٦/١١١، وتعقبه أبو حيان فقال: "وهذا الذي قاله قد ذهب إليه بعض النحويين، وهو أنَّ مثل هذا من المعارف يُوصفُ بالجمال، وحملوا عليه ﴿وَأَيُّهُمُ أَيْلٌ سَلَخٌ مِنْهُ النَّهَارُ﴾ وهذا وأمثاله عند المحققين في موضع الحال لا في موضع الصفة، ووصفه بالمعرفة ذي اللام دليل على تعريفه، مع ما في ذلك المذهب من هدم ما ذكره المتقدمون من أنَّ المعرفة لا تُنعتُ إلا بالمعرفة، والجمال نكرات "البحر المحيط ٨/٢٦٣، ٢٦٤، وراجع: الدر المصون ١٠/٣٢٦، وشرح ابن عقيل ٣/١٩٧.

ومثال الجملة الاسمية المحتملة للوجهين بعد المعرفة قولك: (كَمَثَلِ
الْحِمَارِ عَلَيْهِ أَسْفَارٌ^(١))، وتقدّم التّوجيه.

[مطلب: الجار والمجرور من الباب الثاني]^(٢).

الباب الثاني: في ذكر أحكام الجار والمجرور، أي: والظرف، ففي آخر الباب
فَصَلُّ مَعْقُودٌ لَهُ، وفيه، أي: في الباب الثاني - أيضاً - أَرْبَعُ مَسَائِلَ، إحداها: أَنَّهُ
لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ^(٣) الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِفِعْلٍ^(٤)، إمّا ماضٍ، أو مضارع، أو أمر، أو بها،
أي: لفظ، في معناه، أي: معنى الفعل، والمرادُ بما في معناه: المصدر، واسم
الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، مثالُ تَعَلَّقُ الجار بالفعل نحو
قولك: مررتُ بزيدٍ، وبما في معناه نحو: زيدٌ ممرورٌ به، وقد اجتمعَا، أي:
التعلُّقُ بالفعل، والتعلُّقُ بما في معناه في قوله تعالى: ﴿ أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾^(٥) فد (عَلَيْهِمْ) الأوَّلُ تَعَلَّقَ بِفِعْلٍ وهو (أَنْمَتَ)، و (عَلَيْهِمْ)

(١) في الأصل (أسفارا).

(٢) ما بين المعقوفين من الحاشية.

(٣) المراد بالتعليق: العملُ في محلِّ الجارِّ والمجرور نصباً أو رفعاً. انظر: موصل
الطلاب ص ٧٥.

(٤) قال الكافيحي: "النحاة يعلِّقون حروف الجرِّ بألفاظ الأفعال، وإن كان في التّحقيق
بمعانيها؛ لكون غرضهم إصلاح الأمور اللفظية أصالة" شرح قواعد الإعراب
ص ٢٢٠.

(٥) من الآية (٧) سورة الفاتحة.

الثاني تَعَلَّقَ بما في معنى الفعل وهو (الْمَغْضُوبِ) اسم مفعول، واجتمعا أيضا في قول أبي بكر (١٦ / أ) محمد بن دريد^(١) في مقصورته:
وَاشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسَوِّدِهِ . . . مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْقَصَى^(٢).
 هذا إن عُلِّقَت الجارُّ الأوَّلُ بالفل الذي هو (اشتعل)، وعلِّقت الثاني بشبهه وهو (اشتعال)، وأما إن عُلِّقَت الجارُّ الأوَّلُ بـ (المُبْيِضُ)، أو جعلته حالا منه متعلقا بـ (كأننا) فلا دليل فيه على اجتماعهما؛ لأنَّ الجارُّ في الموضعين يكونُ على هذا متعلقًا بما في معنى الفعل^(٣)، وقوله: (وَاشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ)

(١) محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الأزدي، اللغوي، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣، وتوفي سنة ٣٢١، له: الجمهرة في اللغة، والأما لي، والمقصود والممدود، واشتقاق أسماء القبائل. انظر: مراتب النحويين ص ٨٤، وإشارة التعيين ٣٠٤، وبغية الوعاة ١ / ٧٦.
 (٢) من الرجز انظره في: شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ص ١٤، والفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي ص ١١٦، والمغني ٢ / ٤٩٩، وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٤، وموصل الطلاب ص ٧٦، وشرح أبيات المغني ٦ / ٣١٦.

(٣) قال ابن هشام: "وقد تقدر (في) الأولى متعلقة بـ (المبيض)، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجحُ تعلقَ الأوَّلِ بفعله، لأنه أتمُّ لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق (في) الثانية بكون محذوفٍ حالا من النار، ويُبعده أنَّ الأصل عدمُ الحذف". المغني ٢ / ٥٠٠، وراجع: شرح قواعد الإعراب ص ٢٢٥ وما بعدها، وحاشية الدسوقي ٢ / ١١٤.

معناه: انتشر وظهر، قال تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١)، والضميرُ
المجرورُ في (مُسَوِّدَه) عائدٌ على (الرَّأْسِ) في البيت قبله، وهو قوله:
إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ . . طُرَّةٌ صُبِحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى^(٢)
و (مثل) منصوب لأنه صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ تقديره: (اشتعالاً مثل اشتعالِ
النَّارِ)، فحذفَ المصدرَ وأقامَ صفتَه مقامه^(٣)، و (الغضا) شجرٌ معروفٌ^(٤)،
و (الجزل) الغليظُ^(٥)، شبهَ بياضَ الشَّيْبِ وانتشارَه في رأسه بشعاع النار في
الحطب الغليظ وانتشارها فيه.

(١) من الآية (٤) سورة مريم.

(٢) انظره في: شرح المقصورة للتبريزي ص ١٣، والفوائد المحصورة ص ١١٥،
وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٤، وحاشية الشمني الشمني ٢/١٤٩.

(٣) انظر: شرح المقصورة للتبريزي ص ١٤، والفوائد المحصورة ص ١١٧، وشرح
أبيات المغني ٦/٣١٧.

(٤) انظر: الصحاح (غضى) ٦/٢٤٤٧، واللسان ١٥/١٢٨.

(٥) قال الجوهري: "الجزل: ما عظم من الحطب ويس" الصحاح
(ج.ز.ل) ٤/١٦٥٥، وقال ابن منظور: "الجزل: الحطب اليابس، وقيل: الغليظ، وقيل:
ما عظم من الحطب ويس، ثم كثر استعماله حتى صار كل ما كثر جزلا" اللسان
(ج.ز.ل) ١١/١٠٩.

واعلم أنه يُسْتَنْتَى من حروفِ الجرِّ أَرْبَعَةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، أحدها: الجارُّ الزائدُ، كالباءِ^(١) في قوله تعالى: ﴿وَكُنْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَارِئُكَ بِغَفْلٍ﴾^(٣)، وكـ (مِنَ)^(٤) في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنَ إِلَهٍ

(١) تزداد الباء في مواضع مخصوصة، فتزداد مع المبتدأ نحو: بحسبك أن تفعل الخير، وتزداد مع الخبر كما في قوله تعالى: ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾، وتزداد مع الفاعل - وقد مثل لها الشارح -، وتزداد مع خبر (ليس) مؤكدة للنفي كما في نحو: ليس زيدٌ بقائم، وتُزَادُ في خبر (ما) الحجازية - ومثل لها الشارح أيضا -، وتزداد مع المفعول كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٨، وشرح المفصل ٨/٢٣، وشرح التسهيل ٣/١٥٣، ووصف المباني ص ١٤٧، والتكميل ١١/٢٠٠.

(٢) وردت ثلاث مرات من الآية (٧٩، ١٦٦) سورة النساء، و (٢٨) سورة الفتح.

(٣) وردت ثلاث مرات من الآية (١٣٢) سورة الأنعام، و (١٢٣) سورة هود، و (٩٣) سورة النمل.

(٤) تزداد (مِنَ) الجارة عند الجمهور بشرطين، أن يكون الكلام غير موجب، ويعنون به النفي، والنهي، والاستفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وجوز الأخفش، والكسائي، وهشام، زيادتها مطلقا، أي: في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة، واختاره ابن مالك، وجوز بعض الكوفيين زيادتها في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه، كما في قول العرب (قد كان من مطر).

انظر: الكتاب ٢/١٣٠، ٢٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٦، ومعاني القرآن للأخفش ١/١٠٥، ٢٧٦، والمقتضب ١/١٨٣، والبغداديات ص ٢٤٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٢٤، وشرح الجمل لابن خروف ١/٤٧٤، وشرح الجمل لابن

غَيْرِهِ ﴿^(١)﴾، وقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ ﴿^(٢)﴾، وكذلك قولك: (أَحْسِنْ بزيدي). لا يَتَعَلَّقُ الْجَارُ فِيهَا بِشَيْءٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

ووجه الاستثناء: أن معنى التعلُّقِ هو الارتباطُ المعنويُّ، والزائدُ لا معنى له يرتبطُ بمعنى مدخوله، وإنما يُؤْتَى به في الكلام تقويةً وتوكيداً ﴿^(٣)﴾، وقال في المغني ﴿^(٤)﴾: "اللامُ المزيدهُ للتقوية تتعلَّقُ بالعامل المُقَوِّى، وهو ما ضَعُفَ بالتأخير، أو كان فرعاً في العمل، نحو: (تَعَبَّرُونَ)، و(فَعَالٌ)، من قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعَبَّرُونَ﴾ ﴿^(٥)﴾،

عصفورا/١/٤٨٤، وشرح المفصل ١٣/٨، وشرح التسهيل ٣/١٨٣، وشرح الكافية للرضي ٢/١٠٨، والتذيل والتكميل ١١/١٣٨، والهمع ٤/٢١٥.

(١) وردت تسع مرات، الآية (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥) سورة الأعراف، و(٥٠، ٦١، ٨٤) سورة هود، و(٢٣، ٣٢) سورة المؤمنون.

(٢) من الآية (٣) سورة فاطر.

(٣) قال ابن هشام: "وذلك لأنَّ معنى التَّعَلَّقِ الارتباطُ المعنوي، - أي: ارتباط العامل بالمجرور - والأصلُ أَنَّ أفعالاً قُصِرَتْ عن الوصولِ إلى الأسماء، فأُعِينَتْ على ذلك بحروف الجر، والزائدُ إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للربط، وقول الحوفي: إِنَّ الْبَاءَ فِي ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ وَهُمْ" المغني ٢/٥٠٧، ٥٠٨، وانظر: موصل الطلاب ص ٨٠، وحاشية الدسوقي ٢/١٢٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب ١/٢٤٢، ٢/٥٠٨.

(٥) من الآية (٤٣) سورة يوسف، قال أبو حيان: "وَأَمَّا (لِلرُّءْيَا تَعَبَّرُونَ) فهو مُقَوِّ لوصول الفعل إلى الاسم لتقدمه، فإذا تأخَّرَ عنه الفعلُ ضَعُفَ، فاحتيج إلى حرفٍ يصلُّ به، ويدلُّك على أَنَّ الفعلَ إذا تَأَخَّرَ ضَعُفَ قولهم: زيدٌ ضربتُ، ولا تقول: ضربتُ زيدٌ"

وقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(١)، قال: "لأنَّ (١٦ / ب) التَّحْقِيقَ أَنَّهَا ليست زائدة محضةً لما يحصل في العامل من الضَّعْف الذي نزلَه منزلة القاصر، ولا معدِّيةً محضةً لا طَّرَاد صحَّة سقوطها، فلها منزلةٌ بين المنزلتين"^(٢).

والحرف الثاني من الحروف التي لا تتعلَّق بشيء (لَعَلَّ) في لغة من جر بها^(٣) وهم (عُقَيْل) - بضمَّ العين - ولهم في لامها، أي: لام (لعل)، الأولى، وجهان: الإثبات والحذف، فيقولون (عَلَّ، وَلَعَلَّ)، ولهم - أيضا - في لامها الأخيرة وجهان: الفتح والكسر^(٤)، واستشهد المصنّف على أنّ عُقَيْلا يجرون بها بقوله: كما قال شاعرهم:

التذييل والتكميل ١١ / ١٨٠، وراجع: التبيان ٢ / ٧٣٣، وشرح الجمل ١ / ٥١٤، والبحر المحيط ٥ / ٣١١، والدر المصون ٦ / ٥٠٤، والتصريح ٢ / ١١.

(١) من الآية (١٠٧) سورة هود، والآية (١٦) سورة البروج.

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٥٠٨.

(٣) الجر بـ (لعل) حكاه الفراء، وأبو عبيدة، والأخفش، وأبو زيد، انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ١٣١، والنوادر لأبي زيد ص ٢١٨، والمسائل البصريات ١ / ٥٥٠، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٧، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ١٤٧، وشرح التسهيل ٢ / ٤٧، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧٤، والتذييل والتكميل ١١ / ٣١٢.

(٤) انظر اللغات في لامها الأولى والأخيرة في: شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٧٣، والارتشاف ٣ / ١٢٨٢، والتذييل والتكميل ٥ / ١٨٠، والتصريح ٢ / ٣، والهمع ٤ / ٢٠٧، وخزانة الأدب ١٠ / ٤٢٦.

..... لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(١)

وإنما قيل بعدم التعلُّق فيها لأنَّها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أنَّ مجرورها في موضع رفعٍ بالابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، ولأنَّها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقُّع كما دخلت (ليت) لإفادة التمني، ثم جرُّوا بها تنبيها على أنَّ الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أنَّ تعمل الإعراب المختصَّ به كحروف الجرِّ^(٢).

(١) عجز بيت من الطويل وصدرة:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَاذْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنوي من مرثية له في أخ له يكنى: أبا المغوار، وقيل: لسهم الغنوي، وانظره في: النوادر ص ٢١٨، والأصمعيات ص ٩٦، وكتاب الشعر ص ٧٥، والمسائل البصريات ١/ ٥٥٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤٠٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٤٧، والتذيل والتكميل ٥/ ١٨١، والهمع ٤/ ٢٠٧، والخزانة ١٠/ ٤٢٦، وفي بعضها يروى (لعل أبا) ولا شاهد فيه.

(٢) انظر: المغني ٢/ ٥٠٨، وشرح قواعد الإعراب ص ٢٣١، وموصل الطلاب ص ٧٨، والهمع ٥/ ١٣٤.

وقال المرادي: "والجرُّ بـ (لعل) مراجعة أصلٍ مرفوضٍ، لأنَّ أصل كلِّ حرفٍ اختصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجرُّ... وإنما خرجت (إنَّ) وأخواتها عن هذا الأصل فعملت النصب والرفع لشبهها بالفعل، ولذلك قال الجزولي: وقد جرُّوا بـ (لعل) منبَّهةً على الأصل" ١.هـ انظر: الجنى الداني ص ٥٨٢، وراجع المقدمة الجزولية ص ١٢٠، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٧١.

والحرفُ الثالثُ من الحروف التي لا تتعلّق بشيء: (لولا) في قول بعضهم: (لولايَ ، ولولاكَ ، ولولاهُ) بالضمير المتّصل في الثلاثة، المتكلم والمخاطب والغائب، فمذهبُ إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر - بفتح القاف - أبي بشر سيبويه: أنّ (لولا) في ذلك، أي: في هذه الأماكن جارةٌ للضمير^(١) وأنها لا تتعلّق بشيءٍ، فإنها - أيضا - بمنزلة (لعل) في أنّ ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء، فإنّ (لولا) الامتناعية تستدعي جملتين، كسائر أدوات التعليق، كما سيأتي في الكلام عليها.

وزعم أبو الحسن الأخفش^(٢) أنّ (لولا) غيرُ جارةٍ، وأنّ الضميرَ بعدها مرفوعٌ، لكنهم استعاروا ضميرَ الجرِّ مكانَ ضميرِ الرَّفْعِ، كما عكسوا في قولهم: (ما أنا كَأنت) ، وهذا كقوله في: (عساي)^(٣).

(١) قال سيبويه: " هذا بابٌ ما يكونُ مضمرا فيه الاسمُ متحوّلا عن حاله إذا أظهرَ بعده الاسمُ، وذلك (لولاكَ ، ولولايَ) إذا أضمرت الاسمَ فيه جرّاً، وإذا أظهرت رُفْعَ، ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولكنهم جعلوه مضمراً مجرورا... وهذا قول الخليل - رَحِمَهُ اللهُ - ويونس " انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣، وشرحه ٣/ ١٣٧.

(٢) وهو أيضا مذهب الكوفيين، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٧، والأزهية ص ١٧٢، والإنصاف ٢/ ٦٨٧، وشرح الجمل ١/ ٤٧٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٥، والتذيل والتكميل ١١/ ٣١١، وائتلاف النصره ص ٦٥.

(٣) مذهب الأخفش في (عساني) أنّ الضميرَ في موضعِ رفعِ اسمِ (عسى) واستعاروا ضميرَ النصب مكانَ ضميرِ الرفع.

وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: تَوْنَا أَنَا، وَتَوْنَا أَنْتَ، وَتَوْنَا هُوَ، بَانْفِصَالِ الضَّمِيرِ فِيهِنَّ، كَمَا

(١٧/أ) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾^(١).

وَالْحَرْفُ الرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ كَعَمْرٍو، فَرِزَعَمُ الْأَخْفَشِ^(٢)،
وَابْنُ عَصْفُورٍ^(٣) أَنهَا، أَي: كَافُ التَّشْبِيهِ، لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَاسْتِدْلَالًا عَلَى ذَلِكَ
بِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو) فَإِنْ كَانَ الْمُتَعَلِّقُ (اسْتَقَرَّ) فَالْكَافُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ،

انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٣٩، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٨، وشرح
التسهيل ١/ ٣٩٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٤٤٧، والتذليل والتكميل ٤/ ٣٥٩، والجنى
الداني ص ٤٦٧، والمساعد ١/ ٣٠١، وفي المسألة قولان آخران، الأول: أنه في
موضع نصب اسم (عسى) وما بعده مرفوعٌ خبرٌ لها، وهذا رأي سيويه، والثاني: أن
هذا الضمير في موضع نصب خبر (عسى) فُدم إلى جانب الفعلِ فَاتَّصَلَ بِهِ، كما في:
(ضَرَبَكَ زَيْدٌ)، وَالاسْمُ مَضْمَرٌ فِيهَا مَرْفُوعٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ، وَالْفَارِسِيِّ. انظر:
المراجع السابقة، وزد عليها: الكتاب ٢/ ٣٧٤، والمقتضب ٣/ ٧٢، وكتاب الشعر لأبي
علي ص ٤٩٤، والنكت لأعلم ٢/ ٢٧٩ وما بعدها.

(١) من الآية (٣١) سورة سبأ.

(٢) انظر: منهج السالك ص ٢٥٢، والتذليل والتكميل ١١/ ٢٥٤، والمغني ٢/ ٥٠٩،
والجنى الداني ص ٨٦ ونسبه للفارسي أيضا.

(٣) قال ابن عصفور: "والكاف في نحو: جاءني الذي كزيد، ألا ترى المجرور الذي
هو (كزيد) ليس له ما يتعلَّقُ به ظاهراً، إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا
مضمراً، إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف..."
انظر: شرح الجمل ١/ ٤٨٢، وقوله في: منهج السالك ص ٢٥٣، والتذليل
والتكميل ١١/ ٢٥٤، والمغني ٢/ ٥٠٩.

بخلاف نحو (في) من نحو: (زيدٌ في الدار)، وإن كانَ فعلاً مناسباً للكاف وهو (أشبهه) فهو متعدّد بنفسه لا بالحرف.

وفي ذلك، أي: فيما قالاه وعللاً به، بحث، وفي بعض النسخ (نظر)، وبينه في المغني بمنع انتفاء دلالة الكاف على (استقرّ) فقال: "والحقُّ أن جميع الحروفِ الجارة الواقعة في موقع الخبر ونحوه يدلُّ على الاستقرار"^(١).

وزاد على المستثنى من حروف الجرّ في المغني حَامِيسًا، وسَادِسِيًّا^(٢)، فالخَامِسُ (رُبَّ) نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيْتُهُ، أو لَقِيْتُ، ولا تتعلّقُ بشيءٍ؛ لأنَّ مجرورها مفعولٌ في الثاني، ومبتدأٌ في الأول، أو مفعولٌ على حدِّ (زيدًا ضَرَبْتُهُ)^(٣)، وتقديرُ النَّاصِبِ بعدَ المجرورِ لا قبلَ الجارِّ؛ لأنَّ (رُبَّ) لها الصّدرُ من بين حروف الجرِّ، وإنّما دخلت في المثالين لإفادة التّكثير أو التّقليل^(٤)، لا لتعدية عاملٍ، هذا قولٌ

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥١٠، وانظر: الهمع ٥/ ١٣٤.

(٢) انظر: السابق ٢/ ٥٠٩.

(٣) مذهبُ الجمهور أنّ المجرور بـ (رُبَّ) إمّا في محلِّ نصبٍ، أو رفعٍ، على حسب العامل بعدها، وخالف في ذلك الزجاج وموافقوه، إذ ذهبوا إلى أنّه في محلِّ نصبٍ دائماً. انظر: التذييل والتكميل ١١/ ٢٩٦، والارتشاف ٤/ ١٧٤٢، والمغني ١/ ١٥٦، ١٥٧، والهمع ٤/ ١٨٢، وخزانة الأدب ٩/ ٥٦٧.

(٤) الجمهور على أنّ (رُبَّ) تفيد التّقليل، وقيل هو مذهب البصريين، وذهب صاحب العين، وابن درستويه، إلى أنّها للتّكثير، ونسبه ابن أبي الربيع للكوفيين، وذهب الأعلام، وابن السيد إلى أنّها للتّكثير في موضع المبالاة والافتخار، وللتّقليل فيما عدا ذلك، وقيل: هي لمبهم العدد، تكون تقيلاً وتكثيراً، وهو قول ابن البادش، وابن طاهر. انظر

الرماني^(١)، وابن طاهر^(٢)، فقال الجمهورُ هي فيهما حَرْفٌ جَرٌّ مُعَدٌّ، قال في المغني: "فإنَّ قَالُوا إِنَّهَا عَدَّتْ العاملَ المذكورَ، فخطأ؛ لأنه يتعدَّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدَّت محذوفاً تقديره (حصل) أو نحوه، كما صرح به جماعة، ففيه تقديرٌ ما معنى الكلام مستغنٍ عنه، ولم يُلفَظْ بِهِ في وقتٍ"^(٣).

والسادس: هو الجار من أدوات الاستثناء، أي (خلا، وعدا، وحاشا) إذا خَفَضْنَ، فَإِنَّهُنَّ لَتُنْحِيَةِ الفعلِ عمَّا دَخَلْنَ عليه، كَمَا أَنَّ (إلا) كذلك، وذلك

هذه الأقوال في: المقتضب ٤/ ١٣٩، والأصول ١/ ٤١٦، والإيضاح لأبي علي ص ٢٥١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٨/ ٢٦، وشرح الجمل ١/ ٥٠٠، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والبسيط لابن أبي الربع ٢/ ٨٥٩، والتذيل والتكميل ١١/ ٢٨٠، والهمع ٤/ ١٧٤، والتصريح ٢/ ١٨.

(١) أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، إمام في اللغة والنحو، ولد سنة ٢٩٦ هـ، وتوفي سنة ٣٨٤ هـ، صنَّف كتباً كثيرة، منها: شرح كتاب سيبويه، وكتاب الحدود، وكتاب معاني الحروف، وكتاب شرح أصول ابن السراج. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢٩٤، وإشارة التعيين ص ٢٢١، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠، وقوله في: الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، والمغني ٢/ ٥٠٩، والهمع ٤/ ١٨٢.

(٢) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشيلي، المعروف بالخدب، قرأ النحو على مشايخ الأندلس، توفي سنة ٥٧٠ هـ، انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٤/ ١٩٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٨، وقوله في: الارتشاف ٤/ ١٧٤٣، والمغني ٢/ ٥٠٩، والخزانة ٩/ ٥٦٦.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٥٠٩، وانظر: شرح قواعد الإعراب ص ٢٣٨.

عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، قال: "ولو صحَّ أن يقال إنها متعلِّقة (١٧/ب) لَصَحَّ ذلك في (إلا)"^(١).

[حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة]

المسألة الثانية: حكم الجار والمجرور بعد المعرفة وبعد النكرة حُكْمُ الْجَمَلِ الْخَبْرِيَّةِ^(٢)، المشروطة بالشروط الأربعة المتقدِّمة^(٣)، فهو، أي: الجار والمجرور، صفة^(٤) في نحو قولك: رأيت طائراً على عُصني؛ لأتته، أي: الجار

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥١٠، وانظر: شرح قواعد الإعراب ص ٢٣٨، والهمع ٥/ ١٣٤، وقال الكافيجي: "والجواب: أن المراد من التعدية ههنا هو التعدية الاصطلاحية، وهي التي تفيد معاني الأفعال وتكمّلها، على ما هي عليه، لا التعدية اللغوية، حتى يتوجه ما ذكر، وإلا فأنى يُتصوّر تعدية فعل شخص إلى غيره حقيقة؟ ألا ترى أن (من) و(إلى) في قولك: خرجت من البصرة إلى الكوفة، يكملان معنى الخروج على ما هو عليه؟"
ا.هـ. شرح قواعد الإعراب ص ٢٣٩.

(٢) من تعينها للوصفية بعد النكرة المحضة، والحالية بعد المعرفة المحضة، واحتمالهما بعد غير المحض. انظر: ص.

(٣) وهي: كون الجملة خبرية، وكونها لم يطلبها العامل لزوماً، ووجود العامل المقتضي للعمل، وانتفاء المانع. انظر: ص (١٤/ب، ١٥/أ).

(٤) قال الكافيجي: "لا يخفى عليك أن كون مجموع الجار والمجرور صفة إنما هو بحسب الظاهر، فإن الصفة في الحقيقة هو الجار والمجرور مع متعلّقهما، بشهادة فحوى الكلام" شرح قواعد الإعراب ص ٢٤١.

والمجرور الذي هو (على غُضْنٍ) وقع بعد نكرة محضة^(١)، وهو قولك (طائراً)، وهو حالٌ في نحو قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾^(٢)، أي: متزيناً؛ لأنّه، أي: الجارُّ والمجرور، وقع بعد معرفة محضة، وهي الضمير المستتر في قوله (فَخَرَجَ)، والجارُّ والمجرور مُحْتَمِلٌ لهما، أي: لأن يكون صفةً، ولأن يكون حالاً، بعد غير المحض منهما، وذلك نحو: يُعْجِبُنِي الرَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ^(٣)، وفي نحو: هَذَا ثَمَرٌ يَأْنَعُ عَلَى أَغْصَانِهِ، وما ذاك إلا لأنَّ (الرَّهْر) في المثال الأول معرفٌ بـ (أل) الجنسية، فهو قريبٌ من النكرة^(٤)، كما هو

(١) قال الشمي: "لقائل أن يقول: لا يلزم من كونها بعد نكرة محضة أن يكونا صفتين لها، فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿ فَأَتُوا سُورَةَ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ أنه يجوزُ في: (مِنْ مِثْلِهِ) أن يكون صفة لـ (سورة)، وأن يتعلّق بـ (فأتوا)" ١.هـ، حاشية الشمي ٢/ ١٥١، وراجع: الكشاف ١/ ٢٢٠، والبحر المحيط ١/ ٢٤٦.

(٢) من الآية (٧٩) سورة القصص.

(٣) في الصحاح (ك.م.م): "الكِمُّ والكِمَّةُ بالكسر - والكِمَامَةُ: وعاءُ الطَّلَعِ، وغطاءُ النَّوْرِ، والجمع: كِمَامٌ، وأَكِمَّةٌ، وأكِمَامٌ". ٥/ ٢٠٢٤، وانظر: اللسان (ك.م.م) ١٢/ ٥٢٦.

(٤) قال الكافيحي: " هو نكرةٌ في المعنى، فإذا نُظِرَ إلى جهة المعنى يكون صفةً، كما إذا نُظِرَ إلى جهة اللفظ يكون حالاً".

شأن الجنسيِّ المعرّف، ولأنّ قولك في المثال الثاني (تَمَرٌ) موصوفٌ فهو لتخصّصه بالصفة قريبٌ من المعرفة^(١).

[مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ]

المسألة الثالثة: في بيان ما يتعلّق به الجار والمجرور من الفعل أو ما في معناه.

اعلم أنّه إن لم يكن المتعلّق مذكوراً فهو محذوفٌ، والمحذوفٌ على ضربين، جائز الحذف، وواجبه، والمذكور هنا هو الثاني، واقتصر منه على أربعة مواضع فقال: متى وقع الجار والمجرور صفةً نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾^(٢) ومثّل المصنّف له، أو وقع صلةً، أو وقع خبراً، ويُمثّل لهما، أو وقع حالاً ومثّل له أيضاً، تعلق، أي: الجار والمجرور بمحذوفٍ،

(١) قال الكافيجي: "إذا نظرت إلى كونه موصوفاً جعلت على (أغصانه) حالاً منه، كما إذا نظرت إلى ذاته جعلته وصفاً له".
انظر: شرح قواعد الإعراب ص ٢٤٣.

(٢) من الآية (١٩) سورة البقرة، وما ذكره الشارح - بِسْمِ اللَّهِ - من أنّ الجار والمجرور (من السماء) في موضع جر متعلّق بمحذوف صفة لـ (صيّب)، هو أحد وجهين في موضع الجار والمجرور، وفي متعلّقه، والموضع الآخر: أن يكون في موضع نصب متعلّق بـ (صيّب)، والتقدير: كمطرٍ صيّبٍ من السماء، و(صيّب) وصف يعمل عمل الفعل، فالجار والمجرور في موضع نصب حال من الضمير المستتر. وعلى التقدير الأول (من) للتبعيض، وعلى الثاني لابتداء الغاية.

انظر: التبيان للعكبري ١/ ٣٥، والبحر المحيط ١/ ٢٢٢، والدر المصون ١/ ١٦٩.

تَقْدِيرُهُ، أي: ذلك المحذوف، (كائنٌ)، اسمٌ فاعلٌ^(١)؛ لأنَّ الأصلَ في النَّعْتِ والحالِ والخبرِ: الإفرادُ، ولأنَّ تقديرَ الفعلِ لا يُغني عن تقديرِ الوصفِ، ليتبيَّنَ به حالُ الموصوفِ في الإعرابِ، واسمُ الفاعلِ لا يحتاج إلى تقديرٍ، أو تقديرُهُ (استقرَّ)، وعزاه في المغني^(٢) إلى الجمهور^(٣)، وصرَّح بذلك ابنُ الحاجب في الخبر^(٤)، ويعضده (١٨/أ) الاتفاقُ عليه في باب الصِّلَّة، وإليه

(١) تقديره اسم فاعل هو مذهب: الأخفش، وابن السراج، وابن جنبي، والسهيلي، واختاره ابن مالك، وابن جماعة، والسيوطي.

انظر: الأصول ١/٦٣، واللمع ص ٣١، ونتائج الفكر للسهيلي ص ٣٢٤، وتوجيه اللمع ص ١١٢، وشرح التسهيل ١/٣١٨، وشرح الكافية الشافية ١/٣٤٩، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٥، ومنهج السالك لأبي حيان ص ٤٢، وشرح الكافية لابن جماعة ص ١٠٤، وشرح قواعد الإعراب ص ٢٤٦، والهمع ٢/٢١.

(٢) انظر: المغني ٢/٥١٥ وقد عزاه إلى الأكثرين.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٥، وشرح قواعد الإعراب ص ٢٤٦، وهو قول: أبي علي الفارسي، والجرجاني، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري. انظر: الإيضاح ص ٤٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٧٥، والمفصل ص ٢٤، والإنصاف ١/٢٤٦، وتوجيه اللمع ص ١١٢، والتذيل والتكميل ٤/٤٩.

(٤) فقال في باب المبتدأ والخبر: "وما وقع ظرفاً، أي في مثل قولك: زيدٌ في الدار، فالأكثرُ أنَّه مُقَدَّرٌ بجُملة، نظراً إلى أنه متعلق، وأصلُ التعلُّق للأفعال، وقيل: يتعلق بمفرد، نظراً إلى أنه خبر، وأصل الخبر الإفراد، والصحيح الأول لقولهم: جاءني الذي في الدار... ولا خلاف في أنه متعلق هاهنا بجُملة، فيجب تعلقه في محل الاختلاف

أشار بقوله: **إلا الواقع من الجار والمجرور صلة فيتعين فيه تقدير (استقر)، أي: بالاتفاق؛ لأنّ الصلة لا تكون إلا جملة، كما تقدّر في باب الموصول من كتب النحو، وقد تقدّم مثالا الصفة والحال في قوله: (رأيت طائرا على غضن)، وقوله تعالى: (فخرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ)، أي: متزيّنا^(١)، ومثال الخبر قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ومثال الصلة قوله تعالى: ﴿وَلَهُمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢).**

هذا ما اقتصر عليه المصنف هنا، وزاد في المغني^(٣) خامسا: وهو أن يرفع الظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾^(٤)، وسادسا: وهو أن يحذف المتعلّق على شريطة التفسير نحو (بزيد مررتُ به) عند من أجازه^(٥)، وسابعا:


بجملة "١.هـ انظر: شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٦٢، وراجع الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨.

(١) انظر: ص (٧٦).

(٢) من الآية (١٩) سورة الأنبياء، و (٢٦) سورة الروم.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٥١٤، ٥١٥.

(٤) من الآية (١٠) سورة إبراهيم، قال العكبري: " (أفي الله شك) فاعل الظرف؛ لأنه اعتمد على الهمزة " التبيان ٢/ ٧٦٤.

(٥) هذا مذهب بعض النحويين، مستدلاً بقراءة ابن مسعود -  - **وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءٌ لَهُمْ عَدَاةً أَلِيًّا** بلام الجرّ، والأكثر من يوجبون إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء، أو يُنصب بإضمار (جاوزت) أو نحوه.

وهو القَسْمُ بغير الباء^(١) نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾^(٢)، وثامنا: وهو أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمُتَعَلِّقُ مَحذُوفًا فِي مَثَلٍ أَوْ شِبْهِهِ، كقولهم للمُعْرِسِ: (بِالرِّفَاءِ

انظر: التذييل والتكميل ٦/٣٦٠، والدر المصون ١٠/٦٢٧، والمغني ٢/٥١٤، وتمهيد القواعد ٦/٣٠٤٤، ٣٠٤٥، والهمع ٥/١٥٨.

وقال أبو حيان: "المشتغل عنه لا يجوز أن يجرَّ بحرف الجر، تقول: زيدا مررتُ به، أي: لابسُ زيدا، ولا يجوز: بزيدا مررتُ به، فيكون التقدير: مررتُ بزيدا مررتُ به؛ بل كل فعل يتعدى بحرف الجر، إذا تسلَّط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال، فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجرَّ بحرف جر، ويُقدَّر ذلك الفعل ليتعلَّق به حرفُ الجرِّ، بل إذا أردت الاشتغال نصيبته، هكذا جرى كلامُ العرب "البحر المحيط ١/٦١١ وما بعدها، وانظر: الهمع ٥/١٥٨، ١٥٩.

(١) يجوز مع الباء إظهار فعل القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾، ويجوز إضماره كما في قوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾، ولا يجوز مع غيرها من حروف القسم، بل يجب إضماره، قال ابن عصفور: "ولمَّا كان ما عدا الباء من حروف القسم ليس مستعملا بحق الأصالة في باب القسم، لم يُظهروا معه فعل القسم، وأظهروه مع الباء... وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو، فأجاز أن يقال: أقسمُ والله لأفعلنَّ" انظر: شرح الجمل ١/٥٢٦، والتذييل والتكميل ١١/٣٤٣، والهمع ٤/٢٣٦.

(٢) الآية (١) سورة الليل.

والبين^(١) بإضمار (أعرست).

ثمَّ التَّقْدِيرُ باعتبار المعنى، فيُقَدَّرُ في القسم بنحو (أقسِم)، وفي الاشتغال بمثل المنطوق به لفظاً، وفي المَثَلِ بحسب المعنى، وأمَّا في البواقي فيُقَدَّرُ في نحو: (زيدٌ في الدار) بكونٍ مطلقٍ.

والأصلُ تقديرُ المتعلِّقِ مُقَدِّمًا كسائر العواملِ مع معمولاتها، وقد يعرضُ ما يقتضي ترجيحَ تقديره مؤخرًا، وما يقتضي إيجابه، فإذا قلت: (في الدار زيدٌ) وقَدَّرتَ المتعلِّقَ فعلاً، وجب تقديره مؤخرًا؛ لِمَا تَقَرَّرَ من وجوب تأخُّرِ الخبرِ في مثل هذا التركيب^(٢)، وإنَّ قَدَّرْتَهُ باسمِ فاعلٍ، جاز في تقديره ثلاثة أوجهٍ، أنْ تُقَدَّرَ بعد المبتدأ؛ لأنَّ رُتَبَةَ الخبرِ التأخيرُ، وأنْ تُقَدَّرَ مقدِّمًا على الجار والمجرور، وأنْ تُقَدَّرَ بينه وبين المبتدأ، أي: في الدَّارِ زيدٌ كائنٌ، أو: كائنٌ في الدَّارِ زيدٌ، أو: في الدَّارِ كائنٌ زيدٌ، ورَجَّحَ في المغني الأول^(٣)، وما

(١) انظر: كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٦٩، ومجمع الأمثال للميداني ١/ ١٠٠، والمغني ٢/ ٥١٤.

(٢) انظر: المغني ١/ ٥١٩، ٢/ ٧٠٣، وقد علل وجوب تأخير المتعلِّقِ إن كان فعلاً في مثل هذا التركيب، بأنَّ المحذوف هو الخبر، والخبر الفعلي لا يتقدَّم على المبتدأ، وراجع: الهمع ٥/ ١٣٦، وحاشية الصبان على الأشموني ١/ ٣٢٠.

(٣) انظر: المغني ٢/ ٥١٩.

وجب تعلُّقه منه بمحذوفٍ في المواضع المذكورة هنا (١٨/ب) حُكْمٌ محلّه في الإعراب حُكْمُ الجملة.

وقد ظهر لك ها هنا ومما زاده في المغني من مواضع وجوب حذف المتعلّق أنّ الحذف في غير المواضع الثمانية جائزٌ، نحو: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(١)، تقديره: (وأرسلنا)، دلّ عليه ذكر النبي والمرسل إليهم^(٢)، ونحو: ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾^(٣)، التقدير: (أذهب)^(٤).

وهل المحكوم على محلّه بالإعراب هو الجارُّ والمجرورُ معاً؟، لأنهما ككلمة واحدة، أو المجرورُ فقط، لأنه المطلوبُ في الحقيقة للعامل، وحرْفُ الجرِّ وصَبْلُ معنى الفعل إليه؟ مذهبان، صرّح بالأول جماعةٌ

(١) من الآية (٧٣) سورة الأعراف، و (٦١) سورة هود.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٥، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢١٨، ومشكل إعراب القرآن ١/٢٩٦، والهمع ٥/١٣٢.

(٣) من الآية (١٢) سورة النمل.

(٤) انظر: الكشاف ٤/٤٣٤، والبحر المحيط ٧/٥٦، والدر المصون ٨/٥٧٩.

منهم: الفارسي^(١)، وابن جني^(٢)، وممن عُزِي إليه الثاني صاحبُ الباب^(٣).

[ما يجوز في الاسم المرفوع بعد الجار والمجرور]

المسألة الرابعة: يجوز لك في الجار والمجرور، حال كون الجار والمجرور، في هذه المواضع الأربعة، يعني: المتقدمة، وهي حيث وقع: صفةً لموصوفٍ، أو صلةً لموصولٍ، أو خبرًا لذي خبرٍ، أو حالًا لذي حالٍ، وكذلك حيث وقع بعد نفي، أو استفهامٍ، أن يرفع الفاعل، وهذا هو الرَّاجِحُ، تقولُ في الواقعِ صفةً: مررتُ برجلٍ في الدَّارِ أبوه، فيجوز لك في (أبوه) وجهان:

أحدهما: أن تُقدِّره فاعلاً بالجار والمجرور؛ لنيابته، أي: الجار والمجرور، عن: (استقرَّ) محذوفًا، وهذا القولُ هو الرَّاجِحُ عند الحَدَّاقِ^(٤)، واختاره ابنُ

(١) انظر: المسائل العسكرية ص ٦٣.

(٢) انظر: اللمع ص ٣٢، والخصائص ٢/٤٠٠، وتوجيه اللمع ص ١١٥.

(٣) محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الإسفراييني، من مصنفاته: لباب الإعراب، ولب اللباب، وضوء المصباح، وفتحة الإعراب، توفي سنة ٦٨٤هـ، انظر: بغية الوعاة ١/٢١٩، والأعلام ٧/٣١، وراجع: اللباب في علم الإعراب ص ٦٥.

(٤) هذا مذهب: الفارسي في: المسائل البصريات ١/٥٠٩، والتعليقة ١/٢٥١، واختاره أبو حيان في: التذييل والتكميل ٤/٥٥، ورجحه ابن هشام في: المغني ٢/٦٣٨، وهو مذهب أكثر النحويين كما في: التذييل والتكميل ٤/٥٧، والهمع ٥/١٣١.

مالك^(١)، وتوجيهه: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ^(٢).
 والوجه الثاني: أَنَّ تَقْدَرَهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا، وَتُقَدَّرُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ خَبْرًا مُقَدَّمًا، وَتُقَدَّرُ
 الْجُمْلَةُ هُنَا صِفَةً لـ (رجل)^(٣)، ومثال الصلّة: (جاء الذي في الدار أبوه) فلك في
 (أبوه) الوجهان المتقدمان، إمَّا أَنْ تُقَدَّرَهُ فاعلاً بالجارِّ والمجرور لنيابته عن
 (استقرَّ) محذوفاً، وهو الرَّاجِحُ، وإمَّا أَنْ تُقَدَّرَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا والجارِّ والمجرور
 خَبْرًا مُقَدَّمًا، والجملة وقعت هنا صلّةً، ومثال الحال: (مررتُ برجلٍ عليه جُبَّةٌ)
 فلك في (جُبَّةٌ) الوجهان، والجملة وقعت هنا حالاً، ومثال الخبر: (زيدٌ (١٩/أ))
 في الدار أخوه) فلك في (أخوه) الوجهان والجملة وقعت هنا خبراً، وتقول في
 مثال النفي الواقع هو بعده: ما في الدار أحدٌ، فلك في: (أحدٌ) الوجهان،
 والجملة وقعت هنا بعد نفي، وفي مثال الاستفهام: قال الله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ
 شَكٌّ﴾^(٤)، فلك في: (شَكٌّ) الوجهان^(٥)، والجملة وقعت هنا بعد استفهام.

(١) قال في التسهيل ص ٤٩: "وما يُعزى للظرف من خبرية وعملٍ فالأصحُّ كونه

لعامله"، وانظر: شرح التسهيل ١/٣١٨، ٢/١٠٥.

(٢) انظر هذا التوجيه في: الهمع ٥/١٣١.

(٣) وهو مذهب: السيرافي، والسهيلي، انظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٨٤، ونتائج

الفكر ص ٣٢٥، ونسبه السيرافي لسيبويه، ونسبه ابن أبي الربيع للأكثرين، انظر: شرح

الكتاب ٢/٣٨٤، والبسيط ١/٥٨٦، والمساعد ١/٢٣٦.

(٤) من الآية (١٠) سورة إبراهيم.

(٥) قال السمين: "يجوز في: (شَكٌّ) وجهان، أظهرهما: أنه فاعلٌ بالجار قبله، وجاز

ذلك لاعتماده على الاستفهام، والثاني: أنه مبتدأٌ وخبره الجار، والأول أولى، بل كان

وقد بقي قولٌ ثالثٌ لم يذكُرهُ وهو وُجُوبُ كونِ المرفوعِ بعد الجارِّ والمجرورِ فاعلاً، حكاه ابنُ هشامٍ الخضرأوي^(١) عن الأكثرِ. واعلم أنه إن لم يكن الجارُّ والمجرورُ مُعْتَمِدًا على شيءٍ من الأمور الستَّة المذكورة ففيه مذهبان^(٢):

أحدهما وهو مذهبُ البصريين غير الأخفش: وجوبُ رفعه بالابتداء، و يكونُ الجارُّ والمجرورُ خبرًا عنه.

والثاني وإليه أشار بقوله: وأجاز الكوفيون، والأخفش وهو علي بن سليمان، رفعه، أي: الجار والمجرور، الفاعل في غير هذه المواضع الستة أيضًا، ومثال ذلك نحو: في الدار زيد، ف (زيد) على الأول مرفوعٌ بالابتداء، والجارُّ

ينبغي أن يتعين؛ لأنه يلزم من الثاني الفصلُ بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المبتدأ، وهذا بخلاف الأول، فإن الفاصل ليس أجنبيًا؛ إذ هو فاعل، والفاعل كالجاء من رافعه". الدر المصون ٧/ ٧٤.

(١) محمد بن يحيى بن هشام الخضرأوي، أبو عبد الله الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، يعرف بابن البرزعي، صنّف: الإفصاح بفوائد الإيضاح، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح، النقص على الممتع لابن عصفور، توفي سنة ٦٤٦هـ، انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي ص ٢٨٦، وإشارة التعيين ص ٣٤١، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٧.

(٢) انظر: المسائل العسكرية ص ٦٥، والإنصاف ١/ ٥١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/ ١٤٣، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٣٣، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦، وائتلاف النصرة ص ٩١، والهمع ٥/ ١٣١.

والمجرورُ خبرٌ عنه مؤخَّرٌ، وعلى الثاني مرفوعٌ على أنه فاعلٌ بالجارِّ والمجرورِ، لنيابته عن (استقرَّ) محذوفاً، كما لو كان معتمداً، وكما أنَّ الكوفيين والأخفش يجوزون ذلك في نحو: (قائمٌ زيدٌ) فيعربون (قائمٌ) مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبرِ، والجمهورُ يُوجِبونَ كونهما على التقديمِ والتأخيرِ^(١).

[ما يجوز في الاسم المرفوع بعد الظرف]

تنبيه: جميع ما ذكرناه في الجارِّ والمجرورِ من أنه لابدَّ من تعلُّقه بفعلٍ أو ما في معناه، ومن كونه صفةً بعد النكرة المحضة، وحالاً بعد المعرفة المحضة، ومُحتملاً للوصفيَّة والحاليَّة بعد غير المحض منهما، وبقيَّة الأحكام، كلُّ ذلك ثابتٌ للظرفِ بنوعيه، فلا بُدَّ من تعلُّقه، أي: الظرفُ، بفعلٍ، زمانياً كان الظرفُ نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾^(٢).

(١) جمهور البصريين أن الوصف شرطه الاعتماد على أن يتقدِّمه نفي، أو استفهام، أو يقع صلة، أو صفة، أو حالاً، أو خبراً، والأخفش والكوفيون لا يشترطون الاعتماد في إعماله. انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٥٠٨ وما بعدها، وشرح الكافية للرضي ١/٢٢٦، والبسيط لابن أبي الربيع ٢/١٠٢٤، وشرح التسهيل ١/٢٧٣، ٢٧٤، والتذليل والتكميل ٣/٢٧٢، والارتشاف ٣/١٠٨٢، والمساعد ٢/٢٠٨ وتمهيد القواعد ٢/٨٦٣، والتصريح ١/١٥٧.

(٢) الآية (١٦) سورة يوسف.

أو مكانياً نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾^(١)، أو تَعَلَّقَهُ بما في معنى فِعْلٍ، وقد تَقَدَّمَ (١٩ / ب) ما المرادُ بمعنى الفعل، فالزمني نحو قولك: زَيْدٌ مُبَكَّرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، والمكاني نحو: زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَامَ الْخَطِيبِ، فالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا.

ومثَالُ وَقُوعِهِ، أي: الظَّرْفُ، صِفَةً، وذلك بعد النكرة المحضة قولك: مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ الْأَغْصَانِ، فالظَّرْفُ الذي هو: (فوق الأغصان) وقع صفةً؛ لأنَّه وقع بعد نكرة محضة وهي (طائراً).

ومثَالُ وَقُوعِ الظَّرْفِ حَالًا وذلك بعد المعرفة المحضة نحو قولك: رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ، فالظَّرْفُ الذي هو: (بين السحاب) وقع حالاً؛ لأنَّه بعد معرفة محضة وهي (الهلال).

(١) من الآية (٩) سورة يوسف.

قال أبو حيان: "وانتصب (أرضاً) على إسقاط حرف الجر، قاله الحوفي، وابن عطية، أي: في أرض، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين (اطرحوه) معنى: أنزلوه، كما تقول: أنزلتُ زَيْدًا الدَّارَ، وقالت فرقة: ظرف، واختاره الزمخشري، وتبعه أبو البقاء"، البحر المحيط ٥/ ٢٨٤، وانظر: التفسير البسيط ١٢/ ٢٩، والكشاف ٣/ ٢٥٨، والمحرر الوجيز ٣/ ٢٢٢، والتبيان للعكبري ٢/ ٧٢٣، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ص ٢٥٤.

ومثالٌ وَقُوعِهِ **مَحْتَمَلًا لِهَما**، أي: لأن يكون صفةً، ولأن يكون حالاً، وذلك إذا وقع بعد غير المحضٍ منهما، مثاله بعد المعرفة غير المحضة قولك: **يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ الْأَغْصَانِ**، وبعد النكرة غير المحضة قولك: **رَأَيْتُ ثَمْرَةً يَانِعَةً فَوْقَ عُصْنٍ**، فـ (الثَّمَرُ) معرفٌ بـ (أل) الجنسية فهو قريبٌ من النكرة، كما هو شأنُ المُعْرِفِ الجنسي، و(ثَمْرَةً) موصوفٌ، والموصوفُ قريبٌ من المعرفة، لاختصاصه بالصفة.

واعلم أن ما يتعلَّقُ به الظرفُ من الفعلِ أو ما في معناه، إن لم يكنْ مذكوراً فهو محذوفٌ، والمحذوفُ على ضربين: جائز الحذف، وواجب، والمذكورُ هنا هو الثاني، واقتصر منه على أربعة مواضع، كما في الجارِّ، ومتى وقع صفةً، أو صلةً، أو خبراً، أو حالاً، وفي جميعها يتعلَّقُ بمحذوفٍ تقديره: (كائن) أو (استقرَّ)، وتقدَّم توجيهُ كلِّ منهما، إلا الواقعَ صلةً فيتعيَّنُ فيه تقديرُ (استقرَّ)، وقد تقدَّم مثالٌ وقوعه صفةً في قوله: (طائراً فوق الأغصان)، ومثالٌ وقوعه حالاً في قوله: (رأيتُ الهلالَ بين السَّحابِ)، ومثالٌ وقوعه **خبراً** قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(١) في قراءة السبعة نافع، وابن كثير^(٢).

(١) من الآية (٤٢) سورة الأنفال.

(٢) أبو مَعْبُد عبد الله بن كثير، الداريُّ المكيُّ، إمام المكيين في القراءة، مولى عمرو بن علقمة الكناني، ولد بمكة سنة ٤٥هـ، وتوفي سنة ١٢٠هـ، ترجمته في: السبعة لابن مجاهد ص ٦٥، وجمال القراء للسخاوي ٢/٤٤٨، وغاية النهاية ١/٣٩٦.

وابن عامر، وأبي عمرو^(١)، وعاصم^(٢)، وحمزة، والكسائي، بنصب (أسفل)^(٣)، ومثال وقوعه صلته قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾^(٤)، وزاد

(١) أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي، إمام أهل البصرة في القراءة والنحو، ولد بمكة سنة ٦٨ هـ، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة ١٥٤ هـ، ترجمته في: السبعة ص ٨٠، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٢٢، وجمال القراء ٢/ ٤٥١، وغاية النهاية ١/ ٢٦٢.

(٢) أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، الأسيدي، إمام أهل الكوفة، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، توفي سنة ١٢٧ هـ، ترجمته في: السبعة ص ٧٠، ومعرفة القراء الكبار ١/ ٢٠٤، وغاية النهاية ١/ ٣١٥.

(٣) قال أبو إسحاق الزجاج: "الوجه أن تنصب (أسفل)، وعليه القراءة، ويجوز أن ترفع (أسفل)، على أنك تريد: والركب أسفل منكم أي: أشد تسفلاً، ومن نصب أراد: والركب مكاناً أسفل منكم" معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤١٧، وانظر: معاني القرآن للقراء ١/ ٤١١، والتفسير البسيط للواحيدي ١٠/ ١٦٨، والكشاف ٢/ ٥٨٤، والتبيان ٢/ ٦٢٥، والبحر المحيط ٤/ ٤٩٦.

(٤) من الآية (١٩) سورة الأنبياء.

قال أبو البقاء: " (وَمَنْ عِنْدَهُ) فيه وجهان: أحدهما: أن تكون (مَنْ) معطوفة على (مَنْ) الأولى، والأولى مبتدأ و(له) الخبر، أو هي مرفوعة بالظرف، فعلى هذا (لا يستكبرون) حال، إمّا من (مَنْ) الأولى، أو الثانية على قول من رفع بالظرف، أو من الضمير في الظرف الذي هو الخبر، أو من الضمير في (عنده)، والوجه الثاني: أن تكون (مَنْ) الثانية مبتدأً، و (لا يستكبرون الخبر)" ١. هـ، التبيان ٢/ ٩١٤، وانظر: البحر المحيط ٦/ ٢٨١، والدر المصون ٨/ ١٤٠.

في المغني^(١) خامساً، وهو أن يرفع الظاهر نحو (أعندك زيد؟)، وسادساً وهو (٢٠/أ) أن يُحذف المتعلق على شريطة التفسير نحو: (يوم الجمعة صُمْتُ فيه)، وسابعاً: وهو القسم بغير الباء نحو: ﴿وَأَلَيْلٍ إِذْ أَفْشَى كَلْبًا﴾^(٢)، وثامناً: وهو أن يُستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكرَ أمراً قد تقدّم عهده (حينئذ الآن) وأصله: كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن^(٣).

إذا عرفت ذلك فما عدا هذه المواضع الثمانية جائز الحذف، وبقيّة ما ذكر آخر الكلام على الجارّ والمجرور يأتي هنا.

واعلم أنّ الظرف بنوعيه يرفع الفاعل في المواضع الأربعة المتقدمة، وهي حيث وقع صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، وكذلك حيث وقع بعد نفي أو استفهام، على وزان ما تقدّم في الجارّ والمجرور^(٤)، مثال رفعه الفاعل إذا وقع خبراً قولك: زيدٌ عنده مالٌ، فلك في: (مال) وجهان، أحدهما: أن تُقدّره

(١) انظر: مغني اللبيب ٢/٥١٤، ٥١٥.

(٢) الآية (١) سورة الليل.

(٣) قال سيويوه: "قالوا: حينئذٍ الآن، وإنّما يُريد: حينئذٍ وسمع الآن، فحذف (واسمع)" الكتاب ١/٢٢٤، وقال الزمخشري عند حديثه عن المفعول فيه: "وينصب بعامل مضمّر... ومنه قولهم لمن ذكرَ أمراً قد تقدّم زمانه: حينئذٍ الآن، أي: كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن" المفصل ص ٥٦، قال ابن يعيش: "ف (حين) ظرفٌ أضيف إلى (إذ)... (الآن) ظرفٌ أيضاً، ولا بدّ لكل واحدٍ منهما من عاملٍ، ولا عامل في اللفظ، فكانا مُقدّرَيْن في النية، والتقدير: كان هذا حينئذٍ وسمع الآن" شرح المفصل ٢/٤٧.

(٤) تقدّم تفصيل الكلام عن هذا، انظر ص (٧٦) وما بعدها.

فاعلاً بالظرف لنيابته عن (استقرَّ) محذوفاً، وهذا هو الرَّاجِحُ عند الحَدَّاقِ،
وَتَقَدَّمَ تَوَجِيهُهُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مَبْتَدَأً وَخَبَرًا، ومثال وقوعه صفةً: (مررتُ
برجلٍ معه كتابٌ)، ومثال وقوعه صلةً: (جاء الذي عندك كتابُهُ)، ومثال
وقوعه حالاً: (مررتُ برجلٍ عنده جُبَّةٌ)، ومثال وقوعه بعد نفي قولك: (ما
عندك أحدٌ)، ومثال وقوعه بعد استفهام قولك: (أعندك زيدٌ؟)، فلك في
(كتابٌ، وكتابه، وجُبَّةٌ، وأحدٌ، وزيدٌ) الوجهان، وفي قول ثالثٍ حكاه ابن
هشام الخضراوي عن الأكثرين أنه يجبُ كونُ المرفوعِ بعده فاعلاً.

واعلم أنه إن لم يكن الظرفُ معتمداً على شيءٍ من الأمور السَّتَّةِ ففيه مذهبان: أحدهما وهو مذهبُ البصريين غير الأَخْفَشِ: وجوبُ رفعه بالابتداء، و
يكونُ الظرفُ خبراً عنه.

والثاني وهو مذهب الكوفيين والأَخْفَشِ وجوبُ رفعه بالفاعلية، وإلى ذلك
أشار بقوله: **ويأتي في نحو: (عندك زيدٌ) المذهبان**، اللذان تَقَدَّما في الجارِّ
والمجرور^(١)، عن البصريين غير الأَخْفَشِ، وعنه وعن الكوفيين، فتأمله.
ف (زيدٌ) على الأول (٢٠/ب) مرفوعٌ بالابتداء والظرفُ خبرٌ عنه، وعلى
الثاني مرفوعٌ على أنه فاعلٌ بالظرفِ لنيابته عن (استقرَّ) محذوفاً، كما لو كان
مُعْتَمِداً، وكما أنَّ الكوفيين والأَخْفَشِ يَجِيزُونَ ذلك في نحو (قائمٌ زيدٌ)،
فيعربون (قائمٌ) مبتدأً و (زيدٌ) فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ، والجمهورُ يُوجِبُونَ
كونَهُما على التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ائتلاف النصره للزبيدي، تحقيق/ طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
- ٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنى الدمياطي، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل، ط/ الأولى، عالم الكتب ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م .
- ٣- أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ت/ طه محمد الزيني، و/ محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط الأولى ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥ م.
- ٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، الخانجي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م.
- ٥- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ت د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود/ محسن العميري، جامعة أم القرى، ١٤٠٧ هـ.
- ٦- أسرار العربية للأنباري تحقيق/ فخر صالح قدارة دار الجيل ١٤١٥ هـ .
- ٧- إشارة التعمين في تراجم النحاة واللغويين تأليف/ عبد الباقي اليماني، تحقيق د/ عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- ٨- أشعار الشعراء الستة الجاهليين للأعلم، شرح وتعليق/ محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، ملتزم الطبع/ عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٥٨)
- ٩- الأصمعيات اختيار الأصمعي، ت/ أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، ط الثالثة دار المعارف مصر.
- ١٠- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٠٨٣ هـ.
- ١١- إعراب القرآن للنحاس، حققه د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب ط / الثالثة، ١٤٠٩ هـ.
- ١٢- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط / السادسة، ١٩٨٤ م.
- ١٣- الإغفال لأبي علي الفارسي، ت د/ عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، المجمع الثقافي.
- ١٤- الإقناع في القراءات السبع لابن البادش، تحقيق/ عبد المجيد قطامش جامعة أم القرى، ١٤٠٣ هـ.
- ١٥- أمالي ابن الشجري ت د / محمود الطناحي، الخانجي، ط/ الأولى، ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ م.
- ١٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ١٧- الأنس الجليل بتاريخ القدس والجليل تأليف/ مجير الدين الحنبلي العلمي، ت/ محمود عودة الكعابنة، مكتبة دنديس، ط الأولى ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩ م.

- ١٨- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت .
- ١٩- أوضح المسالك لابن هشام ، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ٢٠- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ، تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ .
- ٢١- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ت/ حسن شاذلي فرهود ، ط الأولى ١٩٦٩ م .
- ٢٢- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبديع والبيان للخطيب القزويني ، ت/ إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ٢٠٠٣ - ١٤٢٤ هـ .
- ٢٣- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني بغداد .
- ٢٤- الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د/ مازن المبارك ، دار النفائس ، ط/ الثالثة ١٣٩٩ هـ ، ١٩٧٩ م .
- ٢٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي بيروت .
- ٢٦- البحر المحيط لأبي حيان ، ت الشيخ / خالد أحمد عبد الموجود ، و الشيخ / علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة / الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٦٠)
- ٢٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع للشوكاني، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
- ٢٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت/د/ عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي ط الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ٢٩- بغية الوعاة للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ١٣٨٤هـ.
- ٣٠- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، ت/ محمد المصري، ط الأولى ١٤٢١هـ.
- ٣١- البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٣٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، نشر/ السيد أحمد صقر، ١٩٧٣م.
- ٣٣- التبصرة والتذكرة للصيمري، ت/ فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- ٣٤- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت/ علي محمد البيجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- ٣٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصرين والكوفيين للعكبري، ت/د/ عبد الرحمن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٣٦- تحصيل عين الذهب للأعلم، ت/د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤١٥هـ.

- ٣٧- التخمير في شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، ت د/ عبد الرحمن بن سليمان العيثمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط الأولى ١٩٩٠ م .
- ٣٨- تذكرة النحاة لأبي حيان ، ت د/ عفيفي عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الأولى ، ١٤٠٦ هـ .
- ٣٩- التذيل والتكميل لأبي حيان ، ت د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، الأولى ، ١٤١٨ هـ .
- ٤٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ت د/ محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٨ م .
- ٤١- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر .
- ٤٢- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، ت د/ محمد عبد الرحمن المفدى ، ط الأولى ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .
- ٤٣- التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ عوض حمد القوزي ، ط الأولى ١٤١٢ هـ .
- ٤٤- تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ، ت/ أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ط الثانية ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م .
- ٤٥- التفسير البسيط للواحدى ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ، ١٤٣٠ هـ .
- ٤٦- تمهيد القواعد لناظر الجيش ، ت د/ علي فاخر ، دار السلام ، ط الأولى ٢٠٠٧ م .

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٦٢)
- ٤٧- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ت/ حسن محمد هنداوي، ط الأولى ١٤٣٠ هـ الكويت.
- ٤٨- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق/ عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- ٤٩- توجيه اللمع لابن الخباز، ت أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام، ط الثانية ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.
- ٥٠- جمال القراء وكمال الإقراء للسخاوي، ت د/ علي حسين البواب، مكتبة التراث مكة المكرمة، ط الأولى ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٧ م.
- ٥١- الجمل لعبد القاهر الجرجاني، ت/ علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م.
- ٥٢- الجمل في النحو للزجاجي، ت د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الخامسة ١٤١٧ هـ.
- ٥٣- الجنى الداني للمرادي، ت د/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الأولى، ١٩٩٢ م.
- ٥٤- حاشية الأمير على المغني، هامش مغني اللبيب دار إحياء الكتب العربية،
- ٥٥- حاشية الدسوقي هامش مغني اللبيب مكتبة جامعة برنستون.
- ٥٦- حاشية الصبان على الأشموني، دار الفكر.
- ٥٧- حاشية الشمني على مغني اللبيب دار البصائر ط الأولى ١٤٣٠ هـ/ ٢٠٠٩ م.

- ٥٨- حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، الشيخ محمد شمام، ط الثانية ١٣٧٣هـ.
- ٥٩- الحجة للقراء السبعة لأبي علي، ت / بدر الدين قهوجي، دار المأمون، الأولى ١٤٠٧ هـ.
- ٦٠- حروف المعاني للزجاجي، ت د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط الثانية ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- ٦١- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ١٩٦٧م.
- ٦٢- الحلل في الكلام على الجمل للعنابي، ت د/ إبراهيم محمد أبو عبادة، مكتبة العبيكان، ط الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ٦٣- الحماسة لأبي تمام، بعناية الشيخ / محمد عبد القادر الرافعي، مطبعة التوفيق، ١٣٢٢ هـ.
- ٦٤- خزانة الأدب للبغدادى تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٨٩م.
- ٦٥- الخصائص لابن جني، تحقيق / محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية.
- ٦٦- در الحبيب في تاريخ أعيان حلب لابن الحنبلي، ت/ محمود حمد الفواخري، يحيى زكريا عبّارة، وزارة الثقافة دمشق، ١٩٧٢م.
- ٦٧- درة الحجال في أسماء الرجال للمكناسي، ت د / محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٦٤)
- ٦٨ - الدر المصون للسمين الحلبي ، ت د / أحمد الخراط ، دار القلم ، الأولى ١٤٠٧ هـ .
- ٦٩ - الدر اللوامع للشنقيطي ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الأولى ١٩٩٩ م .
- ٧٠ - الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب لابن فرخون ، ت د / محمد الأحمدي أبو النور دار التراث .
- ٧١ - ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي ، ت / محمد نفاع ، حسين عطوان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٧٢ - ديوان أبي النجم العجلي ، ت د / محمد أديب عبد الواحد / مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٧٣ - ديوان الأدب للفارابي ، ت د / أحمد مختار عمر ، مجمع اللغة العربية .
- ٧٤ - ديوان الإسلام لابن الغزي ، ت / سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٧٥ - ديوان جرير ، دار صادر بيروت .
- ٧٦ - ديوان جميل بثينة ، دار صادر بيروت ، بطرس البستاني .
- ٧٧ - ديوان رؤبة بن العجاج ، مجموع أشعار العرب ، تصحيح / وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع .
- ٧٨ - ديوان عبد الرحمن بن حسان الأنصاري ، ت د / سامي مكّي العاني ، مطبعة المعارف بغداد ١٩٧١ م .

- ٧٩- ديوان الفرزدق ، قدم له / علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية ،
الأولى ١٩٨٧ م .
- ٨٠- ديوان كعب بن زهير، ت/ علي فاعور، دار الكتب العلمية،
١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .
- ٨١- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، ت/ سامي مكّي العاني، مكتبة النهضة
بغداد ط الأولى ١٩٦٦م .
- ٨٢- ديوان النابغة الذبياني، مطبعة الهلال بالفجالة، ١٩١١م .
- ٨٣- ديوان الهذليين، نسخة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة
والنشر، ١٣٨٥هـ، ١٩٦٥م .
- ٨٤- رسالة في جمل الإعراب للمرادي، ت/ د/ سهير محمد خليفة، ط
الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- ٨٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت/ أحمد محمد
الخرائط، مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٨٦- الروض الأنف للسهيلي، وضع حواشيه/ مجدي منصور الشورى، دار
الكتب العلمية .
- ٨٧- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت/ د/ حسن هنداوي، دار القلم،
الثانية ١٩٩٣ م .
- ٨٨- سلم الوصول إلى طبقات الفحول مصطفى بن عبد الله القسطنطيني،
ت/ محمود عبد القادر الأرنؤط، وآخرين، منظمة المؤتمر
الإسلامي ٢٠١٠م .

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٦٦)
- ٨٩- السناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر، السيد محمد الشُّلي اليمني، ت/ إبراهيم أحمد المقحفي، مكتبة الإرشاد ط الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٩٠- السنن الكبرى للبيهقي، ت/ محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ط الثالثة ١٤٢٤هـ.
- ٩١- سنن أبي داود ت/ شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- ٩٢- سير أعلام النبلاء للذهبي، إشراف/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط الحادية عشرة، ١٤١٧هـ.
- ٩٣- شذرات الذهب لابن العماد، ت/ محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، الأولى ١٤١٣هـ.
- ٩٤- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، ت/ عبد العزيز رباح، دار المأمون الثانية ١٤٠٧هـ.
- ٩٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر.
- ٩٦- شرح ابن عقيل على الألفية، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد، العشرون ١٤٢٠هـ.
- ٩٧- شرح ابن الناظم على الألفية، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية الأولى ١٤٢٠هـ.
- ٩٨- شرح بانة سعاد للخطيب التبريزي، ت/ عبد الرحيم يوسف الجمل، مكتبة الآداب، ٢٠٠٣م.

- ٩٩- شرح التسهيل لابن مالك ت د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون، مكتبة هجر ١٤١٠هـ.
- ١٠٠- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت د/ صاحب أبي جناح، العراق ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ١٠١- شرح حماسة أبي تمام للأعلم، ت د/ علي المفضل حمودان، دار الفكر، الأولى ١٤١٣هـ.
- ١٠٢- شرح الحماسة للتبريزي، كتب حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٠٣- شرح الحماسة للمرزوقي، نشره/ أحمد أمين، و عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت ١٤١١هـ.
- ١٠٤- شرح شواهد المغني للسيوطي، لجنة التراث العربي.
- ١٠٥- شرح قواعد الإعراب للكافيجي، ت د/ فخر الدين قباوة، ط الثالثة ١٩٩٦م، دار طلاس للنشر.
- ١٠٦- شرح الكافية للرضي، ت / يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، الثانية ١٩٩٦م.
- ١٠٧- شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة، ت د/ محمد محمد داود، دار المنار ٢٠٠٠م.
- ١٠٨- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم هريدي، دار المأمون، الأولى ١٤٠٢هـ.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٦٨)
- ١٠٩ - شرح كتاب سيبويه لابن خروف ، ت / خليفة محمد خليفة ، منشورات كلية الدعوة ليبيا .
- ١١٠ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، ت / أحمد حسن مهدي ، دار الكتب العلمية ، الأولى ٢٠٠٨ م .
- ١١١ - شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ، ت د / جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م .
- ١١٢ - شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ، ت د / فخر الدين قباوة ، مكتبة المعرف بيروت ١٤١٤هـ .
- ١١٣ - شرح المفصل لابن يعيش / مكتبة المتنبي .
- ١١٤ - شفاء العليل للسلسلي ، ت د / الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصلية ، الأولى ١٤٠٦هـ ..
- ١١٥ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق / فؤاد عبد الباقي دار العروبة .
- ١١٦ - الصحاح للجوهري ، ت / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط الثالثة ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤ م .
- ١١٧ - صحيح ابن حبان ، ت / شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ م .
- ١١٨ - ضرائر الشعر لابن عصفور ، وضع حواشيه / خليل عمران المنصور ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

- ١١٩- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، دار الجيل بيروت.
- ١٢٠- طبقات الحفاظ للسيوطي، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- ١٢١- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ت/ محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية
- ١٢٢- عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران للبقاعي، ت د/ حسن حبشي، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- ١٢٣- غاية النهاية لابن الجزري، نشره برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م.
- ١٢٤- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي الهندي، تصحيح/ محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة.
- ١٢٥- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة لابن هشام اللخمي، ت/ أحمد عبد الغفور عطار، مكتبة الحياة، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ١٢٦- الكامل للمبرد تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية.
- ١٢٧- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، دار الجيل، الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- ١٢٨- كتاب الأزهية في علم الحروف للهروي، ت/ عبد المعين الملوحي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٧٠)
- ١٢٩- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت د / شوقي ضيف، دار المعارف مصر.
- ١٣٠- كتاب الشعر للفارسي، ت د / محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ١٣١- الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ.
- ١٣٢- الكشاف عن وجوه القراءات لمكي، ت / محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الثالثة ١٤٠٤ هـ.
- ١٣٣- كشف الظنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد.
- ١٣٤- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للغزي، وضع حواشيه/ خليل المنصور، دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م.
- ١٣٥- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، ت / غازي مختار، و / عبد الإله نبهان، دار الفكر الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م.
- ١٣٦- اللمع في العربية لابن جني ت د / سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر ١٩٨٨ م.
- ١٣٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، ت / علي النجدي ناصف، د/ عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٤١٤ هـ- ١٩٩٤ م.
- ١٣٨- المحرر الوجيز لابن عطية، ت / عبد السلام محمد دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ١٣٩- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، مكتبة المتنبّي القاهرة.

- ١٤٠- المرتجل لابن الخشاب، ت/ علي حيدر ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
 ١٤١- المسائل البغداديات لأبي علي، ت/ صلاح الدين عبد الله، مطبعة
 العاني بغداد.
 ١٤٢- المسائل البصريات لأبي علي، ت/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة
 المدني ط الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
 ١٤٣- المسائل الحلييات لأبي علي، تحقيق د/ حسن هنداي، دار القلم،
 الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .
 ١٤٤- المسائل العسكرية في النحو لأبي علي، ت/ علي جابر
 المنصوري، ٢٠٠٢م.
 ١٤٥- المسائل الشيرازيات لأبي علي، ت/ حسن محمود هنداي، كنوز
 إشبيلية، ط الأولى ١٤٢٤هـ.
 ١٤٦- المساعد لابن عقيل، ت/ د/ محمد كامل بركات، دار المدني ١٤٠٥
 هـ- ١٩٨٤م .
 ١٤٧- مسند الإمام أحمد، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة،
 الأولى ١٤٢١هـ .
 ١٤٨- مشكل إعراب القرآن لمكي، ت/ د/ حاتم الضامن، دار البشائر،
 الأولى ١٤٢٤هـ .
 ١٤٩- المصباح في النحو للمطرزي، ت/ د/ عبد الحميد سيد طلب، ط
 الأولى مكتبة الشباب.

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٧٢)
- ١٥٠ المطول شرح تلخيص المفتاح للتفتازاني، ت د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ط الثالثة ١٤٣٤ هـ.
- ١٥١ - معاني القرآن للأخفش، ت د/ هدى محمود قراعة، الخانجي، الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٠ م .
- ١٥٢ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت د/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، الثانية، ١٩٩٧ م .
- ١٥٣ - معاني القرآن للفراء، ت / أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عالم الكتب، الثالثة .
- ١٥٤ - معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ١٥٥ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي، ت د/ طيار آلي فولاج، ١٤١٦ هـ .
- ١٥٦ - مغني اللبيب لابن هشام، ت / محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٤١١ هـ .
- ١٥٧ - المفصل في علم العربية للزمخشري، الخانجي، الأولى، ١٣٢٣ هـ .
- ١٥٨ - المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، جامعة أم القرى، تحقيق نخبة من الأساتذة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
- ١٥٩ - المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، تحقيق د/ علي محمد فاخر وزميلاه، دار السلام الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ، ٢٠١٠ م .

- ١٦٠- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، ت د/ كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد العراق ١٩٨٢ م .
- ١٦١- المقتضب للمبرد ، ت / محمد عبد الخالق عزيمة ، المجلس الأعلى ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤ م .
- ١٦٢- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجوارى، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ، ١٩٧٢ م .
- ١٦٣- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد، ت د/ عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون ط الأولى ١٤٢٧ هـ/ ٢٠٠٦ م .
- ١٦٤- النشر في القراءات العشر للجزري ، تصحيح الأستاذ/ علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية .
- ١٦٥- نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي، د/ فيليب حتى المطبعة السورية في نيويورك ١٩٢٧ م .
- ١٦٦- نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، ت/ عادل أحمد عبد الموجود، ط الأولى ١٤١٦ هـ .
- ١٦٧- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ، ت/ رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م .
- ١٦٨- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ١٩٨١ م .
- ١٦٩- هدية العارفين لإسماعيل البغدادي ، مكتبة المثنى بغداد .

- كتاب رفع الحجاب عن قواعد الإعراب لبرهان الدين بن أبي شريف المقدسي (٨٧٤)
- ١٧٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ-١٩٩٨ م .
- ١٧١- الوافي بالوفيات للصفدي، ت/ أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، ط الأولى ١٤٢٠ هـ، ٢٠٠٠ م.
- ١٧٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت د/ إحسان عباس، دار صادر، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.